1-1 المبحث الأول

(الإطار المنهجي)

1-1-1المقدمة

يشكل الاستثمار أهمية بالغة للاقتصاد القومي إذ انه من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التقدم والتطور الاقتصادي باعتباره المتغير البارز والحاسم في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة في الدخل الحقيقي وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي من شأنه زيادة التطور الاقتصادي وعليه يمكن تعريف الاستثمار علي انه ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال . تغير اتجاه الاستثمار في السودان منذ انتهاج الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي في عام 1992 حيث أصبح القطاع الخاص شريك أساسي للقطاع العام ومسئولا عن تحقيق .

لمزيد من الإضافات للنمو الاقتصادي ولزيادة كفاءة هذا القطاع وتشجيعه بهدف الاستفادة من إمكانياته وتطويرها بما ينعكس ايجابيا علي الناتج المحلي الإجمالي فان الدولة قامت بمنحه الكثير من الامتيازات متمثلة في قوانين تشجيع الاستثمار إلا أن أداء هذا القطاع ظل دون المستوي المطلوب ويعزي ذلك للعديد من العوامل المحيطة ببيئة الاستثمار في السودان وفي ولاية النيل الابيض علي وجه الخصوص. لذا فان هذه الدراسة هدفت إلي قياس اثر استثمارات القطاع الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة أهم محددات الاستثمار الخاص والتعرف علي الفرص الاستثمارية المتاحة ومشاكل ومعوقات الاستثمار بولاية النيل الابيض ثم تقديم المقترحات والحلول لتلك المشكلات والتي من شانها دعم قرارات المستثمرين

ومساعدة صناع القرار الاقتصادي في تبني السياسات والقوانين التي تساعد في خلق المناخ الجاذب للاستثمار.

1-1-2 مشكلة البحث :

تظهر مشكلة هذا البحث في إن ولاية النيل الأبيض تتمتع بموقع استراتيجي فهي معبر لبعض ولايات السودان وأصبحت ولاية حدودية بعد انفصال جنوب السودان و بها الميناء النهري الأول للسودان وتمتلك بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلي الاهتمام الكبير الذي تولية الدولة للقطاع الخاص إلا أن تأثير هذا القطاع علي GDP لايزال متواضع. عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير قطاع الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية النيل الأبيض ؟ والذي تتفرع منه الأسئلة التالية:

1. لماذا لم يحقق قطاع الاستثمار الدور المنوط به في زيادة الناتج المحلي الإجمالي
2. ما هي أهم محددات الاستثمار في ولاية النيل الأبيض .
3. ما هي أسباب انخفاض الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي وتوجه معظم الاستثمارات نحو قطاع الخدمات .
4. لماذا انخفض حجم الاستثمار بالولاية بالمقارنة مع الولايات الأخرى.

1-1-3 أهمية البحث:

الأهمية العلمية : من الدراسات النوادر بجانب قصور الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والتي ركزت علي تناول الاستثمار الكلي والاستثمار الأجنبي فان هذه الدراسة تتبعت اثر الاستثمار الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية النيل الأبيض وعليه يمكن إن يمثل هذا البحث إضافة نوعية للمكتبة العلمية الاقتصادية.

الأهمية العملية : يحتل الاستثمار الخاص أهمية بالغة لدي الأكاديميين وصناع القرار لذلك فهو جدير بالإثراء والمناقشة حيث يتوقع أن تخدم نتائج هذا البحث بشكل كبير الباحثين والأكاديميين بتوفير المزيد من المعلومات والبيانات بمناخ وبيئة الاستثمار في الولاية ومساعدة صناع القرار الاقتصادي لتبني السياسات والقوانين الجاذبة للاستثمار وذلك بعد تحديد أهم محددات الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض وذلك بتقدير دالة الاستثمار لفترة (1994 – 2014) وهي الفترة التي توفرت فيها بيانات كافية عن نشاط هذا القطاع في ولاية النبل الأبيض

1-1-4 أهداف البحث:

يسعي هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف علي مفاهيم الاستثمار وأنواعه وأهدافه .
2. قياس اثر استثمارات القطاع الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض
3. دراسة محددات الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض
4. التعرف علي فرص ومعوقات الاستثمار بولاية النيل الأبيض

التوصل إلي حلول ومقترحات تساعد صانعي القرار لتبني السياسات والقوانين التي تساهم في تطوير وزيادة كفاءة هذا القطاع.

1-1-5 فرضيات البحث:

1. وجود علاقة طردية بين قطاع الاستثمار الخاص و GDP بولاية النيل الأبيض
2. محددات الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض هي :التضخم الضرائب سعر الصرف عدد السكان
3. انخفاض حجم استثمارات القطاع الخاص في المجالين الزراعي والصناعي وتوجه معظم المستثمرين تجاه الأنشطة الخدمية
4. تدني مستوي أداء قطاع الاستثمار الخاص في الولاية بالمقارنة مع الولايات الأخرى.

1-1-6 مصادر البيانات:

المصادر الأولية: المقابلات الشخصية

المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والدوريات والتقارير والرسائل العلمية بالإضافة إلي شبكة المعلومات الدولية (Internet)

1-1-7 منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي والتحليلي الإحصائي ومستخدما أسلوب الاقتصاد القياسي حيث اتبع البحث مراحل بناء النموذج القياسي لقياس اثر استثمار القطاع الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي والتعرف علي أهم محددات الاستثمار بتقدير دالة استثمار القطاع الخاص بالولاية

1-1- 8 هيكل البحث:

اشتمل البحث علي خمسة فصول وهي كالأتي :

الفصل الأول:الإطار المنهجي المبحث الأول المقدمة و منهجية البحث المبحث الثاني الدراسات السابقة الفصل الثاني :الإطار النظري الاستثمار وعلاقته بالناتج المحلي المبحث الأول : الاستثمار ومفاهيمه الأساسية المبحث الثاني : نظريات الاستثمار المبحث الثالث : الاستثمار وGDP الفصل الثالث: الاستثمار في السودان : المبحث الأول : السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج الاستثمار المبحث الثاني : مناخ الاستثمار في السودان المبحث الثالث : فرص وتحديات الاستثمار في السودان الفصل الرابع دراسة الحالة : المؤشرات الاقتصادية و الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض المبحث الأول :طبيعية ولاية النيل الأبيض المبحث الثاني : المؤشرات الاقتصادية والتنموية بولاية النيل الأبيض المبحث الثالث : الاستثمار الخاص بولاية النيل الأبيض الفصل الخامس :الإطار التحليلي المبحث الأول:مناقشة الفرضيتان الأولي والثانية المبحث الثاني : مناقشة الفرضيتان الثالث والرابعة المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

2-1 المبحث الثاني

الدراسات السابقة

دراسة رقم (1) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد : إعداد : غدير بنت سعد الحمود (2004) : بعنوان : العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في إطار التنمية الاقتصادية : المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ([1]).

أهداف البحث

1. تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في المملكة العربية السعودية
2. معرفة العوامل المؤثرة بين الاستثمار العام والخاص
3. التعرف علي جوانب هذه العلاقة ومدي تأثيرها علي معدل النمو الوطني الاقتصادي
4. الكشف عن ابرز معوقات الاستثمار العام والخاص في المملكة العربية السعودية .

منهجية البحث:

استخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة كما تم استخدام أسلوب المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة (الاستثمار العام والاستثمار الخاص) والتعرف علي الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات وذلك عن طريق إتباع احد الأساليب الحديثة لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وهو أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات ليوهانسون (1988) ويوسيليوس ويوهانسون (1990) ونموذج تصحيح الخطأ وأخيرا اختبار جرا نجر للعلاقة السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة .

النتائج :

1. إن التأثير الإجمالي للاستثمار العام والاستثمار الخاص علي نمو الناتج غير المحلي النفطي يعتبر منخفضا وربما يعزي ذلك إلي أن جانب كبير من الفائض الاقتصادي متولد من نشاط التصدير (لان عملية الإنتاج في المملكة هي إنتاج استخراجي من اجل

([1]) غدير بنت سعد الحمود (2004)، العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في إطار التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير منشورة عبر الانترنت ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود .

التصدير) ينفق لاستيراد السلع الرأسمالية من اجل تأسيس البنية التحتية وبناء التجهيزات الأساسية والتي تعتبر استثمارات غير منتجة (لا تجلب عائد) مما يجعل عنصر الاستثمار لا يزال غير كافي لرفع أداء النمو علي الوجه المطلوب ومع ملاحظة ان القطاع الخاص كان في الفترة الماضية غير مكتمل وغير ناضج لدرجة تؤهله للقيام بعملية الاستثمار وبالتالي التأثير علي نمو الناتج .

2. ان المتتبع لمسيرة الاستثمار العام والخاص يجد أن النسبة التي يحتلها الاستثمار الخاص في القطاع غير النفطي تتفوق علي النسبة التي يحتلها الاستثمار العام وذلك منذ العام 1985 باستثناء عامي 1990و1991 وربما يعود ذلك إلي إن معدلات تناقص الاستثمار العام اعلي من معدلات تناقص الاستثمار الخاص وليس لان الاستثمار ينمو بمعدل اكبر من نمو الاستثمار العام وهذه نتيجة متوقعة لان تأثر الاستثمار العام بانخفاض الإيرادات النفطية كان مباشرا أما الاستثمار الخاص فتأثره بنفس الانخفاض كان غير مباشر كذلك نجد أن حجم التراجع في الاستثمار العام يحفز الاستثمار الخاص بشكل كبير لزيادة مساهمته في الناتج خاصة وان مساهمة القطاعات الخاصة ككل تظهر كافية لقيادة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية مما يؤكد إن الاستثمار العام مازال مهيمنا علي الفرص المتاحة للاستثمار الخاص.

دراسة رقم (2) رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي إعداد: عبد الرحمن ادم محمود احمد(2005) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق

أهداف البحث:

1. دراسة وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع الزراعي بالسودان
2. التعرف علي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
3. مدي مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية القطاع الزراعي .

منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة .

النتائج:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي ساهم في تحقيق أهداف التنمية
2. أهم مناطق التدفقات الاستثمارية الأجنبية المشتركة في السودان هي الدول العربية ومؤسساتها
3. يعاني الاستثمار في القطاع الزراعي في السودان من معوقات إدارية وقانونية وضريبية وخدمية
4. التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي ضئيلة جدا ([1])

دراسة رقم (3) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد : إعداد :طارق عثمان فضل عبد القادر(2005) : جامعة الخرطوم بعنوان: دور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية الزراعية في السودان([2]) .

أهداف البحث:

1. دراسة حجم الاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي
2. توضيح اثر توفير البنيات الأساسية للاستثمار علي القطاع الزراعي
3. بيان اثر التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بالاستثمار

([1])عبدا لرحمن ادم محمود احمد ، (2005) ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي في السودان ، رسالة ماجستير ، السودان ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،

([2]) طارق عثمان فضل عبدالقادر ،(2005م)، دور الاستثمار الخاص في التنمية الزراعية في السودان ، رسالة ماجستير ، السودان ، جامعة الخرطوم .

منهجية البحث :

استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي سرد الحقائق والمعلومات والبيانات وتحليلها معتمدا في ذلك علي المصادر الثانوية وما يتوفر من تقارير ووثائق خاصة ودوريات و سمنارات وأي مصادر أخري وهي بيانات تمثل مساهمات القطاع الخاص في التنمية الزراعية في السودان

النتائج:

1. تتضح أهمية الاستثمار الخاص في الزراعة كالهيئة العربية للإنماء وللاستثمار الزراعي عن طريق شركاتها مثل شركة سكر كنانة في دعم الاقتصاد الوطني ولكن قد انخفضت هذه الاستثمارات من حوالي 48.8 إلي 38.8مليون دولار في منتصف التسعينات .
2. تعدد الجهات المتعلقة بتنفيذ إجراءات الاستثمار مما أدي إلي تعطيل تنفيذ المشروعات وتنفير المستثمرين .
3. يمثل القطاع الزراعي المحور الرئيسي للاقتصاد السوداني وقد ظل يساهم بأكبر نسبة في الناتج المحلي الإجمالي ولكن معدل نمو القطاع الزراعي نجده متذبذبا بين الهبوط والصعود وذلك نتيجة لسياسات الاقتصاد المتبعة
4. استثمارات القطاع الزراعي نجدها ضعيفة وذلك نسبة للمخاطر المتوقعة مثل فشل الموسم الزراعي نتيجة للظروف الطبيعية والظروف الأخرى لذلك يتجه تركيز القطاع الخاص نحو المجالات الأخرى كالبترول لأنها تمتاز بالعائد السريع المجزي
5. تشكل الصادرات الزراعية نسبة كبيرة من جملة صادرات السودان الكلية
6. السياسات الاقتصادية تؤثر في أداء القطاع الزراعي الذي يتسم بضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج
7. الجانب الإداري وتحديد المسئوليات والصلاحيات المتعلقة بالأراضي غير واضح
8. توجد رؤوس أموال ضخمة تملكها شركات القطاع الخاص سوي محلية أو أجنبية لكن نتيجة للمعوقات الاقتصادية والإدارية والسياسية فهي غير مشجعة علي الاستثمار
9. عدم وجود معلومات خاصة بالاستثمار في السودان وعدم توفر قاعدة بيانات تحتوي علي كل ما يتعلق بالاستثمار من معلومات في السودان يجعل مهمة البحث والتقييم صعبة

10. رغم هطول الأمطار بمعدلات عالية وتعدد المناخات نجد أن التركيبة المحصولية تقليدية ولم تتطور .

دراسة رقم (4) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد القياسي إعداد عمر كباشي إبراهيم(2006) - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان : تقدير دالة الاستثمار في السودان (1961 - 2005م)[1] .

أهداف البحث :

هدف البحث إلي دراسة أثر العوامل المؤثرة علي حالة الاستثمار في السودان من خلال التعرف علي الآتي :

1. العوامل المؤثرة علي دالة الاستثمار في السودان
2. صياغة نموذج قياسي لدالة الاستثمار .

منهجية البحث :

قام الباحث باستخدام المنهج الإحصائي والتحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) التي تعد من الطرق الجيدة في تقدير معاملات العلاقات الاقتصادية وذلك لأنها تعطي أفضل المقدرات الخطية غير المتحيزة .

النتائج :

من خلال التحليل يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في :

1. عدم وجود تأثير معنوي من قبل كل من الإنفاق الحكومي وارداته بثبات المتغيرات الأخرى علي الاستثمار .
2. وجد أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار وسعر الصرف .

([1]) عمر كباشي إبراهيم ، (2006 م)، تقدير دالة الأستثمار في السودان ، (1985 – 2009) رسالة ماجستير ، السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

3. أن أفضل نموذج للاستثمار في السودان من بين النماذج التي تم تكوينها هو النموذج الذي يكون فيه الاستثمار دالة في كل من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سعر الصرف إلي الواردات ساهما في تغيير الاستثمار بنسبة (79.7%)

دراسة رقم (5) : رسالة ماجستير في الاقتصاد إعداد , مروة عبد القادر صالح (2007 م) - جامعة بخت الرضا بعنوان - الاستثمار في الأوراق المالية وأثره علي النمو الاقتصادي([1]).

أهداف البحث :

هدف البحث للإثراء النظري وذلك بتقديمه لكثير من الأدبيات عن الاستثمار المالي والأدوات المستخدمة وكيفية التعامل في هذه الأسواق والإثراء العملي من خلال دراسة دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الاقتصادي وأهميته في ترقية وتطوير الاستثمار.

منهجية البحث :

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتمثل في المنهج التاريخي والإنشائي لنشأة الأسواق العالمية والعربية ونشأة سوق الخرطوم للأوراق المالية ووظائفها وأهميتها والمنهج التحليلي الإحصائي والقياسي لتحليل البيانات ومناقشتها .

النتائج :

من ابرز النتائج التي توصلت إليها البحث :

([1]) مروة عبد القادر صالح ،(2007م)، الاستثمار في الأوراق المالية وأثره علي النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، السودان ، جامعة بخت الرضا .

1/ ان هذا السوق يؤثر ايجابياً علي يلعب دوراً كبيراً في مسيرة الاقتصاد ابتداءً من نشأته فهو يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعني إن هذا السوق يقوم بدور فعال في مسيرة النشاط الاقتصادي للبلاد .

2/ ان هنالك ضعف في الوعي الادخاري والاستثماري بالنسبة للمواطنين بصفة عامه وللمشترين بصفة خاصة .

3/ ان هنالك ضعف في أجهزة الإعلام أي اقصد من الجهة الإعلامية تجاه سوق الخرطوم للأوراق المالية وعدم التعرف بموقع السوق الجغرافي وأهميته الاجتماعية والاقتصادية وبالدور الذي يلعبه في النمو والتنمية الاقتصادية في السودان .

4/ان السوق يتجه في جميع تعملانه وفقاً للشريعة الإسلامية

5/ان قانون سوق سوق الخرطوم الأوراق المالية يستخدم بمرونة كافية في الضوابط تجاه الموكلين ويعرف لهم الحماية ضد التلاعب بأموالهم .

دراسة رقم (6) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد : إعداد :مي موسي سليمان (2009) : جامعة النيلين بعنوان : اثر دالة الاستثمار علي النمو الاقتصادي . ([1])

أهداف الدراسة :

التعرف علي الإطار النظري لمفهوم الاستثمار وعلاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في السودان واثر ذلك علي متغيرات النمو الاقتصادي

1. التعرف علي اتجاهات وتطور حجم الاستثمارات
2. تقدير دالة الاستثمار ودراسة متغيراتها علي النمو الاقتصادي مما يساعد في إعادة رسم السياسات المشجعة للاستثمار في السودان

([1]) مي موسي سليمان ،(2009 م)، اثر دالة الاستثمار علي النمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، السودان ، جامعة النيلين

3. تقديم التوصيات العلمية والعملية اللازمة لعلاج المشكلات التي تعوق تدفقات الاستثمار في السودان .

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف وفحص مكونات مناخ الاستثمار في السودان واهم العوامل والمشكلات المؤثرة علي جودته كما تعتمد الدراسة علي المنهج التحليلي القياسي بصورة أساسية في تقدير دالة الاستثمار حيث تم بناء النموذج القياسي الملائم بجانب استخدام المؤشرات الاقتصادية المالية المناسبة لقياس جودة مناخ الاستثمار في السودان .

النتائج :

1. اعتبر النيوكلاسيك إن الاستثمار محددا أساسيا لعملية النمو الاقتصادي وانه يتم بصورة آلية في المجتمع بسبب إن الأرباح هي الحافز علي الاستثمار
2. ان توافر الاستقرار الاقتصادي يعتبر من العوامل المحفزة للاستثمار وان التغيرات الحادة في مستوي الأسعار من مصادر عدم اليقين ذات الصلة بقرارات الاستثمار
3. هنالك علاقة قوية بين الاستثمار ونظم الإدارة الحكومية وفي هذا الصدد تبن أن المعوقات التنظيمية التي تواجه الدول النامية وتؤثر علي الاستثمار تتمثل في سوء التنظيم والإدارة ونقص الكفاءة .
4. إن أداء السياسة المالية في السودان قد تحسن خلال فترة الدراسة حتى انخفضت الفجوة بين الإيرادات الكلية والمصروفات الكلية وتم تغطية العجز من مصادر داخلية حقيقة ساعد ذلك في استمرار إصدار شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) كوسيلة لتوفير السيولة الداخلية بدلا عن الاستدانة من الجهاز المصرفي
5. اتسمت البنية التحتية علي اختلاف أنواعها بالقصور والضعف ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه مشروعات البنية التحتية بالتزايد نتيجة لتزايد حجم الاستثمارات الموجهة إليها وخاصة في قطاع الاتصالات و الطاقة والطرق الأمر الذي ينعكس علي تهيئة المناخ العام للاستثمارات الجديدة
6. أظهرت نتائج القياس إن نسبة جودة المناخ في السودان بلغت 51%وهي نسبة تعكس الجودة المتوسطة لبيئة الاستثمار في السودان .

7. يشير معامل الارتباط بين حجم الاستثمار من ناحية وبين المتغيرات المستقلة في النموذج (الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم المتغير القانوني درجة الانفتاح الاقتصادي المتغير التنظيمي) إلي نسبة ارتباط قدرها 84% وهذا يشير لعلاقة ايجابية قوية بين هذه المتغيرات ويعني ذلك تحسن العوامل المستقلة يؤدي إلي زيادة حجم الاستثمار وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية كما إن نسبة التوفيق بلغت 71% مما يؤكد وجود اثر للعوامل الاخري غير المضمنة في النموذج تمارس تأثيرا علي حجم الاستثمار بنسبة 30%
8. متوسط نسب الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2005) بلغ 4.46 وهي نسبة متواضعة.
9. وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار الكلي والتغيرات في سعر الصرف بمعني انه كلما ذاد حجم الاستثمار الإجمالي كلما أسهم ذلك في استقرار أسعار الصرف
10. وجود علاقة سالبة بين حجم الاستثمار الكلي والتغيرات في معدل التضخم بمعني انه كلما زاد حجم الاستثمار الإجمالي كلما أسهم ذلك في تخفيض معدل التضخم وهذا يتسق مع فروض النظرية الاقتصادية .

دراسة رقم (7) رسالة بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي) إعداد : عبد الباقي عيسى محمد أحمد(2009) - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان : الاستشراف باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الاستثمار في السودان (1970- 2000 م)([1])

أهداف البحث :

1. تحديد العوامل المؤثرة علي الاستثمار وقياس درجة واتجاه الأثر .
2. صياغة نموذج قياسي لدالة الاستثمار وتقدير قيمه وفق معايير الاقتصاد القياسي
3. استخدام معاملات لنموذج الإشراف بالقيم مستقبلاً .

([1])عبدالباقي عيس محمد احمد ، (20009م) ، الاستشراف باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الاستثمار في السودان (1970 – 2000م) ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

منهجية البحث:

يستخدم هذا البحث المنهج الاستنباطي فيما يختص بمفهوم الاستثمار وكذلك الاستشراف في صياغة النموذج وتقديره وفهمه وتقديمه وفقاً لمعايير النظرية الاقتصادية والإحصاء والاقتصاد القياسي

النتائج :

1. توجد علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي بعد تقدير النموذج واعتماده اقتصادياً وإحصائيا وقياسياً ثبت أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجابياً علي الاستثمار مما يمكن تفسيره إلي أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% تؤثر إيجابياً علي الاستثمار بمقدار (0.08)
2. توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والاستيراد، أن الاستيراد يؤثر سلبياً علي الاستيراد بدرجة (0.3) أي أن أي تغير في الاستيراد زيادة يؤدي إلي انخفاض الاستثمار بنسبة (30%)
3. توجد علاقة بين الاستثمار وسعر الصرف؛ أن سعر الصرف يؤثر إيجابياً علي الاستثمار. يلاحظ أن ارتفاع سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي يؤثر علي طلب المستثمرين علي السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج المستوردة وذلك لأنها أرخص نسبياً وخاصة أن هذه المدخلات هي في الغالب غير متوفرة محلياً.
4. توجد علاقة طردية بين التمويل المصرفي والاستثمار؛ لا توجد علاقة بين التمويل المصرفي والاستثمار؛ أو يكاد تأثيره يكون قريباً من الصفر حيث أن معامل (0.000302) ويرجع ذلك إلي طبيعة التمويل ومجالاته في السودان حيث يستخدم بصورة أساسية في تمويل العمليات التجارية وليس الإنتاجية.
5. توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار من خلال النتائج ثبت أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر علي الاستثمار ويعزي ذلك إلي أن طبيعة إنفاق الحكومة في عمليات غير إنتاجية مثل الصرف علي الحروب والنزاعات وكذلك السلع المستوردة مثل السيارات وغيرها
6. للنموذج القدرة علي الاستشراف حيث أ معامل ثابت يساوي (0.041627) أقل من واحد مما يعني المقدرة العالية للنموذج علي الاستشراف.

7. القدرة التفسيرية للنموذج عالية وتساوى 69% وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في الاستثمار سببها المتغيرات التفسيرية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد وسعر الصرف،
8. أفضل نموذج يمثل دالة الاستثمار هو النموذج يحتوى علي الناتج المحلي والإجمالي والاستيراد وسعر الصرف.

دراسة رقم (8) : بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد القياسي إعداد: رواح عبد الله السيد محمد (2010)- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان : تقدير نموذج الاستثمار الكلي في السودان (1985 - 2009م)([1]) .

أهداف البحث :

1. التعريف بمفهوم الاستثمار وأنواعه وأهميته ومكوناته وأهدافه ومخاطره .
2. استعراض مناخ وقوانين وخطط الاستثمار في السودان .
3. تحديد العوامل التي تؤثر وتتأثر بالاستثمار في السودان

منهجية البحث :

المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث يتم وصف الاستثمار كمؤثر من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنهج الاقتصاد القياسي في الجانب التحليلي والقياسي وفقاً للخطوات التالية ؛ توصيف وفحص وتقدير وتقييم النموذج

نتائج البحث :

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار
2. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار في السودان
3. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاستثمار في السودان
4. هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار والتمويل المصرفي

([1]) رواح عبدالله السيد محمد ،(2010)، تقدير نموذج الاستثمار الكلي في السودان (1985 – 2009 م) ، رسالة ماجستير ، السودان ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا .

دراسة رقم (9) : رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي - إعداد ناهد فاروق علي (2012) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - بعنوان : نموذج الاستثمار المخطط في السودان (995-2010 م)([1])

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي عرض واقع الاستثمار في السودان والكشف عن عوامل توقف الكثير من الصناعات وتطوير نموذج الاستثمار في مجال التعليم وتقديم نموذج للاستثمار المخطط الخاص بالسودان .

منهجية البحث :

التزم البحث المنهج التحليلي ؛ القياسي والإحصائي والاستقرائي والاستنباطي والوصفي .

النتائج :

1. خلو النموذج من الارتباط الذاتي
2. تناقص قيمة معامل الاستثمار مع الزمن وفسر ذلك أن التناقص في الإنتاجية الحدية للعمل يؤدي إلي تناقص في الحاجة إلي رأس المال
3. في مجال الصناعة وجد أن تعثر الصناعة يرجع إلي الافتقار إلي القاعدة الصناعية والعملية وتطوير الصناعة والمنتوج .

في مجال التعليم وجد أن الخريج لا يتناسب مع نفقات الاستثمار حسب نظرية الأجر الحدي " الأجر يساوى الإنتاجية " انخفاض الأجر يعني انخفاض الإنتاجية وانخفاض الإنتاجية واحد من أهم أسباب فشل المشاريع الصناعية

([1]) ناهد فاروق علي ، (2012 م)، نموذج الاستثمار المخطط في السودان (1995 – 2010 م) ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

دراسة رقم (10) : رسالة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي إعداد عمر كباشي إبراهيم (2013) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بعنوان : سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان (1970- 2009 م) ([1]).

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي بيان واقع استثمارات القطاع الخاص في الفترة (1970 - 2009م) من خلال التعريف علي أهم محددات الاستثمار الخاص، حجم الاستثمار الخاص ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛ والاستفادة من النماذج الرياضية والقياسية في بناء نموذج قياسي للاستثمار الخاص يتواءم مع ظروف وأحوال القطاع الخاص السوداني بتحديد اتجاه العلاقة بين الاستثمار الخاص كمتغير مفسر؛ ومجموعة أخرى من المتغيرات المفسرة المؤثرة فيه مثل (الدخل القومي - الاستثمار المصرفي - سعر الصرف - الاستثمار العام - الدين الخارجي - معدلات التضخم - الاستثمار الخاص للسنة السابقة) يصلح هذا النموذج لرسم سياسة اقتصادية يساعد أصحاب القرار في القطاع الخاص علي تبني السياسة الأكثر إيجابية.

منهجية البحث:

استخدام المنهج ألوصفي التحليلي كما تم الاستعانة بمنهج الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقة بين الاستثمار وأهم محدداته في السودان للفترة من (1970 - 2009 م) .

النتائج :

1. إن النموذج القياسي الذي يعتمد علي التكيف الجزئي ؛ المعروف بنموذج (Koyck) هو الأنسب لتفسير سلوك الاستثمار الخاص ؛ حيث يعتبر نموذج متحرك وقصير الأجل وبالتالي يمكننا من خلال الحصول علي المرونات قصيرة الأجل مباشرة والمرونات طويلة الأجل بواسطة متغير التباطؤ .

([1]) عمر كباشي إبراهيم ،(2013 م)، سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان (1970 - 2009م) ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

2 . أن أفضل أسلوب لتقدير نموذج الاستثمار الخاص هو طريقة المربعات الصغر ذات الثلاث مراحل (3SLS) عند تقدير النموذج أظهرت النتائج أن كل من معامل تحديد المعنوية الكلية الإحصائية للنموذج مرتفعة مما يعني أن المتغيرات التفسيرية التي يتضمنها النموذج والمتمثلة في ؛ الدخل القومي ؛ الاستثمار العام ؛ الائتمان المصرفي الموجهة للقطاع الخاص ؛ الاستثمار الخاص للسنة السابقة ، جميعها ذات أهمية اقتصادية مما ينعكس علي قدرة النموذج في تفسير التغيرات الاستثمار الخاص بنسبة كبيرة تصل إلي 94% .

3 . كذلك تؤكد نتائج الاختبارات القياسية خلو النماذج من المشاكل القياسية مما يؤكد صحة النتائج .

4 . ساهم متغير الاستثمار العام في تراجع الاستثمار الخاص مما يؤكد مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص .

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولاً : أوجه التشابه :

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناول الإطار النظري للاستثمار كما إن بعض الدراسات التي تناولت محددات الاستثمار اتفقت الدراسة الحالية معها في تناولها للتضخم وسعر الصرف كمحددات للاستثمار .

ثانياً : أوجه الاختلاف :

هذه الدراسة تتبعت اثر الاستثمار الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي لولاية النيل الأبيض في محاولة لمعرفة هل تنطبق النظرية الاقتصادية علي واقع الاقتصاد في ولاية النيل الأبيض وفقاً للمعطيات البيئة الاستثمارية في الولاية مما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت الاستثمار الكلي والأجنبي ، كما تميزت هذه الدراسة بفحص عدد السكان وضرائب أرباح الأعمال ضمن محددات الاستثمار الخاص وفقا لمعطيات بيئة الاستثمار بولاية النيل الأبيض.

2 – 1 المبحث الأول

الاستثمار ومفاهيمه الأساسية

2-1-1 تعريف الاستثمار:

الاستثمار لغة :

الاستثمار : مأخوذ من الثمر ، والثمر لغة حمل الشجر وذلك لقوله تعالي : (كلوا من ثمره أذا أثمر)([1])، ويطلق مجازا علي أنواع المال المستفاد لقوله تعالي : (وكان له ثمر فقال لصاحبه انأ أكثر منك مالا واعز نفرا)([2])، فقد نسب الإمام الطبري إلي بعض المفسرين إن المراد بالثمر الأموال الكثيرة ([3]) ويطلق مجازا علي الولد تشبيها له بحمل الشجر ومنها قولهم : (الولد ثمرة الفؤاد) والثامر : كل شي خرج ثمره ، وارض ثميرة و ثمراء : كثيرة الثمر، وثمر ماله : نماه وكثره ، وأثمر الرجل : كثر ماله ([4])، ويقال لكل نفع يصدر من شي : ثمرته ، كقول : ثمرة العلم العمل الصالح ، وثمرة العمل الصالح الجنة([5])

الخلاصة : أن ثمرة الشيء منفعته، وما تولد منه وصيغة (استفعل) تفيد طلب الفعل ، فيكون معني استثمار الموارد : طلب الحصول علي ثمرتها ومنفعتها ونمائها ([6]) .

([1])القران الكريم ، سورة الأنعام ،الآية(141)

([2])القران الكريم ، سورة الكهف ، الآية(34)

(3)محمد بن جرير الطبري ،(1980)البيان في تأويل القران ، بيروت ، دار المعرفة ، ، ص160

(4)محمد بن عبد الرازق المرتضي الزبيدي ،(103ه)، تاج العروس، من جواهر القاموس ، الكويت، دار الهداية للنشر ، ، ص78

(5)جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، (2003م) ، لسان العرب الجزء الخامس ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر ، ص176

(6)إبراهيم مصطفي ، احمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ،(1998)، المعجم الوسيط ، القاهرة ، دار الدعوة ، ، ص100

الاستثمار اصطلاحا:

يعرف الاستثمار بأنه (التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك

بقصد الحصول علي منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي)[1] ، كما تم تعريفه على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل. لذلك فإن الاستثمار وسيلة لتشغيل المدخرات وزيادة الدخل وهو ذلك الجزء المقتطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية لتكوين رأس المال مما يشكل إضافة فعلية لرأس المال الأصلي وهذا ما يجعل الاستثمار مرتكز في أساسه علي مفهومي العائد والمخاطرة وهما يرتبطان بعلاقة طردية حيث أن زيادة المخاطر تزيد العائد والعكس كلما انخفضت المخاطر انخفض العائد [2].عليه فأن الاستثمار يعتمد علي نظرية الدخل وبعض المفاهيم الاقتصادية كالدخل و الاستهلاك والادخار لذلك فإننا نستعرض تلك المفاهيم وهي :

الدخل : هو ما يستطيع الفرد أن يحصل علية خلال فترة زمنية محددة لينفقها علي نفسه جراء توظيف عوامل الإنتاج مما يزيد ثروته[3]. وهنا يجب ان نميز بين مفهومي الإيراد والدخل .فبيع الفرد لبعض ممتلكاته كالأثاث مثلاً تعتبر إيراد نقدي يخول للفرد أن يصرفه لتلبية بعض الاحتياجات ولكنة في الواقع انتقاص من ثروته المملوكة .ولذلك لا يعتبر دخلاً إضافياً . ومن هنا يمكن تعريف الدخل علي أنه مجموع ما يتحصل من أجور ورواتب وفوائد وإيجارات وأرباح. ويتوزع الدخل ما بين استهلاك وادخار ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$y = c + s$$

([1])شقيري نوري موسي وآخرون ، (2012م)إدارة الاستثمار ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ، ص18

([2])احمد زكريا صيام ، (2003م)، مبادي الاستثمار ، القاهرة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ص 15

(3)عمر سخري ،(1994م)، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 283.

y = الـــــــــدخل c = الاســـــــــتهلاك s = الادخـــــــــار

الاستهلاك : وهو ذلك الجزء المستقطع من الدخل لإنفاقه علي السلع والخدمات بقصد إشباع رغبات الفرد وحاجاته المتعددة علي اعتبار إن مستوى دخل الفرد هو المؤثر. بما أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية فإن زيادة الدخل تنعكس حتماً علي الاستهلاك بالزيادة والعكس فكلما أنخفض مستوى الدخل أنخفض الجزء المستقطع للاستهلاك وهذا ما يسمى بدالة الاستهلاك([1])

الادخار : يتوزع دخل الفرد ما بين استهلاك وادخار معنى ذلك أن تغير مستوى الدخل سيؤدي إلي تغير حجم الادخار ، وبما ان العلاقة التي تربط الدخل والادخار هي علاقة طردية فزيادة الدخل تنعكس حتماً علي زيادة الجزء المستقطع للادخار والعكس فكلما أنخفض مستوى الدخل أنخفض الجزء المستقطع للادخار وهذا ما يسمى بدالة الادخار وبناء عليه فان الادخار هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل بحيث لا ينفق علي السلع والخدمات في الوقت الحاضر وقد يودع في البنوك ويكتنز دون توظيف ، عليه يمكننا تعريف الاستثمار بأنه الادخار الحقيقي الموجه لزيادة الدخل عن طريق زيادة الإنتاج أي انه ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال ويتحدد ذلك بالنظر لسعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار .

عموما هنالك ثلاث مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي :

1. المفهوم الاقتصادي للاستثمار :

التعريف الاقتصادي للاستثمار هو التضحية بالموارد التي يمكن استخدامها في الوقت الحاضر علي أمل الحصول في المستقبل علي إيرادات وفوائد خلال فترة زمنية معينة بحيث يكون العائد الكلي اكبر من النفقات الأولية للاستثمار([2])عليه فان المحاور الأساسية للاستثمار هي:

1. مدة حياة الاستثمار
2. العائد وفعالية العملية الاستثمارية

---

(1)عارف دليلة ،(1977م)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، سوريا ، مديرية الكتب و المطبوعات، المنشورات جامعة حلب ، ص590.

([2]) محمد مطر ،(1999 م)، اداره الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص3

3. الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار

وعلي هذا الأساس فان المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضر. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة وبناء عليه يكون من حقه ان يتوقع الحصول علي عائد مكافأة لصبره ومخاطرته في تلك الفترة الزمنية المعينة ([1])

2. المفهوم المحاسبي للاستثمار :

بحسب المنظور المحاسبي فان الاستثمار هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية وهو يشمل ما يلي :

أ. الاستثمارات المادية (أراضي – الآلات)
ب. الاستثمارات المعنوية (براءات الاختراع – العلامات التجارية)
ت. الاستثمارات المالية (الاستثمار في الأوراق المالية)

حيث تتمثل الاستثمارات في الوسائل المادية وغير المادية ذات المبالغ الضخمة التي اشترتها أو انشاتها المؤسسة لا من اجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة . إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار أو سلعة معنوية (خدمة) أو مادية منتجة بواسطة المؤسسة .

3. المفهوم المالي للاستثمار :

يعرف الاستثمار من المنظور المالي:(علي انه كل النفقات التي تولد دخل جديد علي المدى الطويل)([2]).

([1]) www.ust.edu/open/library/mang/96/exp115/l'investissement. 12-1-2013

([2]) طاهر حيدر مروان ،(1978)، مبادئ الاستثمار ، عمان ، الاردن ، دار المستقبل للنشر ، ص16

2-1 - 2 أنواع الاستثمار :

هنالك عدة أسس تمكننا من وضع عدة تصنيفات للاستثمار منها:

1. الاستثمار حسب جنسية المستثمر (وطني- اجنبي):

(1) الاستثمار الوطني:

وينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري،ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

أ. الاستثمار العام: يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة مثل زيادة الرفاهية العامة وتخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو([1]).

الاستثمار الخاص: هو الإضافة إلي الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم به وحدات تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشتركة ويطلق عليها مشروع استثماري خاص يهدف لتحقيق الربح ([2]) ، يقصد بالقطاع الخاص ذلك التنظيم الإنتاجي الذي يدار وفقا لحافز الربح ويملكه

الأفراد (طبيعيين- اعتباريين) بالكامل أو يساهم فيه بالنسبة الغالبية ([3]). ركز هذا التعريف علي جانب الملكية علي اعتبار أنها المحدد الرئيسي لشكل القطاع

الاستثمارات الأجنبي :

وينقسم إلي أجنبي مباشر وأجنبي غير مباشر

أ. الاستثمار الأجنبي المباشرة: وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية

([1])عثمان ابراهيم السيد،(2002م)، تقويم وادارة المشروعات في السودان ، الخرطوم ، دار جامعة القران الكريم للطباعة ، ص49

([2]) وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر والترويج للاستثمارات والتقنيات والتجارة (1998م)، الغرفة التجارية بالقاهرة ،

([3]) عمر محجوب التوم،(2004) ورقة عمل (الدور التنموي للقطاع الخاص الواقع وافاق المشاركة في مشروعات البني التحتية) ، المنتدي الثاني لدور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية ، الخرطوم ،

ب. بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل([1]) ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر: الاستثمار الثابت (مصانع، الآلات). استثمار في المخزون (مواد خام- منتجات نهائية). استثمارات عقارية.

ت. الاستثمار الأجنبي الغير مباشرة :(الاستثمار في الأوراق المالية) وهي في شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

2. من حيث شكل الاستثمار (الحقيقي - المالي):

(1) الاستثمار الحقيقي :

أو ما يسمى بالاقتصادي أو الإنتاجي وهو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل علي زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي .

(2) الاستثمار المالي :

أو ما يسمى بالمالي أو الظاهري أو الايرادي والناتج من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج المستثمرة من مستثمر لأخر مما يعمل علي تحقيق إيرادات و وفورات مالية وعليه يجب التمييز بين الأصول الحقيقية والأصول المالية ، فالأصول الحقيقية هي : التي تستعمل بشكل مباشر في إنتاج سلع استهلاكية أو رأس مالية فتزيد من حجم السلع والخدمات .كمثال لذلك الآلات ، الأراضي ، المباني ، الأصول الثابتة ، أما الأصول المالية فهي تلك التي لا تستعمل بشكل مباشر في إنتاج السلع والخدمات ولكنها تعمل علي توفير الأصول الحقيقية من خلال توفير الأصول اللازمة لشرائها وامتلاكها ومن أمثلة ذلك ألسندات الأسهم الممتازة والعادية وشهادات الإيداع .

([1]) عبد المعطي رضا أرشيد، د. حسين علي خربوش(1999)، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الأردن دار الزهران للنشر، ص34.

4. من حيث مدة وعمر الاستثمار: (قصير الأجل - طويل الأجل)

الاستثمارات قصيرة الأجل تتمثل في الأوراق المالية التي تأخذ شكل اوذنات الخزانة أو شهادات الإيداع أما الاستثمار طويل الأجل فهو يأخذ شكل الأسهم والسندات وأحيانا يأخذ شكل الاستثمار الرأسمالي (الاستثمار الحقيقي)([1]).

5. الاستثمار المستقل و الاستثمار المحفز :

الاستثمار المستقل يعتبر الأساس في زيادة الدخل القومي والناتج القومي والذي يأتي من خارج دورة الدخل الجاري سواء كان ذلك من قبل قطاع الأعمال أو الحكومة أو الأجنبي ، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل حيث إن زيادة الدخل لابد من يذهب جزء منها للادخار وبالتالي لزيادة الاستثمار وعليه فان العلاقة بين الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز علاقة تراكمية ودورية وتتصف بصفة التولد الذاتي واستمرارية تلك الحركة تؤدي إلي نقل الاقتصاد إلي حالة أفضل بفعل مضاعف الاستثمار والمعجل.

6. حسب طبيعة الاستثمار (الاستثمار المادي والاستثمار البشري):

يمثل الاستثمار المادي الشكل التقليدي للاستثمار والذي يتمثل بالاستثمار الحقيقي ، اما الاستثمار البشري فهو يتعلق بالعنصر البشري كالاستثمار في التعليم والصحة والتدريب والتأهيل وانطلاقا من فكرة أساسية وهي إن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها فان الاهتمام بالعنصر البشري تعليما وتدريبا إضافة إلي الاهتمام بصحة الإنسان وثقافته لابد ان تؤدي إلي نتائج ايجابية علي زيادة إنتاجيته حيث أثبتت العديد من الدراسات إن إنتاجية العامل المتعلم هي أضعاف إنتاجية العامل الغير متعلم . ومن هذا المنطلق يمكن القول ان المعوقات التي واجهتها عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو عدم اهتمام تلك الدول بالعنصر البشري مما انعكس سلبا علي إنتاجية العامل .

7. من حيث النشاط : (زراعي – صناعي – خدمي)

(1) عقيل جاسم (1999م) : مدخل في تقييم المشروعات، مصر دار حامد للنشر والتوزيع، ص34

2- 1- 3 أدوات الاستثمار :

يقصد بأداة الاستثمار ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره وهنالك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية وهي كما يلي :

المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار :

إن المشروعات الاقتصادية يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي ، منها ما هو صناعي وزراعي وتجاري ومن ثم فإنها تعتمد علي أموال حقيقة ، كالآلات والمعدات وسائل النقل والعمال والموظفين وبالتالي فان مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلي خلق قيمة مضافة وتنعكس في شكل زيادة للناتج المحلي الإجمالي للدولة لهذه الأسباب فان الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

الأوراق المالية كأداة للاستثمار :

تعتبر الأوراق المالية من ابرز أدوات الاستثمار لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى و للأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب المعايير المختلفة .([1])

أ. حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها المختلفة ومنها ما هو أداة دين مثل السندات والأوراق التجارية

ب. حسب معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية هنالك أوراق مالية متغيرة الدخل كالأسهم يتغير دخلها من سنة إلي اخري ، وهنالك أوراق مالية يكون دخلها ثابت ومحدد بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية مثل السندات

ت. حسب درجة الأمان التي توفرها الورقة المالية بالنسبة لحاملها ، من الملاحظ أن السهم الممتاز يوفر درجة أمان اعلي من السهم العادي والسند المضمون بعقار يوفر درجة امن

([1]) www.olc.bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20(2).pdf. 29 – 12 -1998

أكثر نظرا لما يوفره لحامله من حيازة الأصل الحقيقي المرهون لصاحب السند في حال توقف المدين عن دفع الدين

العقارات كأداة للاستثمار :

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر كشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي) أو بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري صادر من بنك استثماري في مجال العقارات أو بالمشاركة في محفظة مالية لأحدي (صناديق الاستثمار) العقارية وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها و تستعملها فيما بعد لشراء أراضي او انجاز مباني

العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار :

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية فهنالك أسواق مالية موجودة في نيويورك وطوكيو وباريس وفرانكفورت ولندن وغيرها وان من أهم يميز سوق العملات الأجنبية انه يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية

المعادن النفيسة كأدوات للاستثمار:

لقد أصبحت المعادن النفيسة (الذهب – الفضة – البلاتين) أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها عن طريق الشراء والبيع المباشر وإيداعها لدي البنوك من اجل الحصول علي الأرباح أو تتم علي شكل مبادلة أو مقايضة مثلما يحدث في سوق العملات الأجنبية .

الصناديق الاستثمارية كأداة للاستثمار:

صندوق الاستثمار هو عبرة عن أداة مالية تكونه مؤسسة مالية متخصصة كالبنوك أو شركات الاستثمار التي لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من اجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار وتحقق للمشاركين في الصندوق إيرادات في حدود معقولة من المخاطرة ([1]).

([1]) /arab/3036-iefpedia.com/ 2009 /أ.عادل عبدالعظيم ، النظرية الاقتصادية (الكلية والجزئية)

2-1-4 : تصنيف المستثمرين :

يمكن تصنيف المستثمرين إلي ثلاثة أصناف وذلك حسب منحنيات تفصيلاتهم الاستثمارية

1. المستثمر المتحفظ : وهو مستثمر يفضل عنصر الأمان علي ماعداه مما ينعكس علي قراراته الاستثمارية حيث يكون حساسا تجاه عنصر المخاطرة وغالبا ما يتمثل هذا النمط من المستثمرين في كبار السن وذوي الأموال المحدودة .
2. المستثمر المضارب : وهو المستثمر الذي يفضل الربحية علي ما عداها لذا تكون حساسيته تجاه عنصر المخاطرة ضعيفة حيث يكون علي استعداد لدخول في مجالات استثمارية خطرة طمعا في الحصول علي معدلات عالية من العوائد
3. المستثمر المتوازن: وهذا النوع من المستثمرين يمثل النمط الأكثر عقلانية الذي يعطي أهمية للموازنة بين العائد المتوقع من جهة ودرجة المخاطرة في حدود معقولة تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بعناية يراعي فيها تنويع الاستثمار بالكيفية التي تعظم العائد وتقلل المخاطر([1]).

2– 1 -5 أهداف الاستثمار :

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوماً لتحقيق الأهداف التالية :

1. تحقيق العائد الملائم

يهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان علي استمرار المشروع لأن تغير المشروع مالياً يدفع صاحبه للتوقف عن التمويل وربما التضحية بالمشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة وعليه فأن هدف المستثمر دوماً أن يوظف أمواله لتحقيق أرباح مناسبة بعيداً عن الخسارة .

([1]) احمد ادم مهدي ،(1997م)، الوجيز في الاقتصاد الكلي وتنفيذ المشروعات ، الخرطوم ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، ص132

2. المحافظة علي رأس المال الأصلي للمشروع

وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز علي أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكنه إذا لم يتحقق من المشروع ربحاً فيسعى المشروع إلي المحافظة علي رأس ماله الأصلي ويجتنب الخسارة([1]) .

3. استمرارية الدخل وزيادته

يهدف المستثمر إلي تحقيق دخل مستقر ومستمر بوسيلة معينة بعيداً عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظاً علي استمرارية النشاط الاستثماري

4. ضمان السيولة اللازمة

لاشك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلي تمويل وسيولة جاهزة أو شبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل أو لمصروفات النقدية اليومية تجنباً للتعسر المالي الذي يمكن يتعرض له المشروع([2]) .

2 – 1 - 6 أسس اتخاذ القرار الاستثماري :

لا بد للمستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار وتوظيف الأموال أن يأخذ بالاهتمام الأسس والاعتبارات التالية :

1. العائد المتوقع

بما أن هدف المستثمر دوماً تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة بغرض استمرار النشاط الاستثماري ولأن المستثمر يضحي ببعض ماله في الوقت الحاضر طمعاً في عائد مستقبلاً مقابل هذه التضحية في شكل إرباح ، أما إذا كانت نتيجة الاستثمار خسارة فعليه الأ يستمر في ذلك الاستثمار لأنه سيتنزف من أمواله الكثير ولن يحقق له عائد إيجابياً .

([1])عيد مسعود الجهني ،(1999) الاستثمار الناجح ، عمان ، الاردن ، دار وائل ، ص11

[2]منصور توفيق ، (2004م)، الجدوي الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ، القاهرة ،، مطبعة حنفي ، ص24

2. درجة المخاطرة المتوقعة

معلوم لدى المستثمر أن النشاط الاستثماري محفوف بالمخاطر النظامية والغير نظامية ولذلك عليه اختيار المشروع الذي يحتمل مخاطرة اقل وبما أن العلاقة طردية بين درجة المخاطرة والعائد من الاستثمار فينبغي علي المستثمر أن يتوازن بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع.

3. اختيار الزمن المناسب

يجب علي المستثمر أن يختار الوقت المناسب للقيام بالعملية الاستثمارية واختيار الإداة الاستثمارية المناسبة والأكثر سيوله فيجب علي المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار وقت تحقيق العائد واسترداد المبالغ المدفوعة ولكي يكون المستثمر مطمئناً لا بدا أن تتوفر بعض الأساسيات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ونذكر منها :

أ. السيولة : والسيولة تعني توفير الحد المطلوب من النقدية الجاهزة لمواجهة أي طارئ أو مفاجئ .

ب. الربحية : ولا شك أن هدف المستثمر تحقيق عوائد مجزية لتوظيف أمواله وهذا العائد هو الربحية المتوقعة من توظيف الوحدة الواحدة من رأس المال ولذلك يعتبر العائد المقابل المتحقق نتيجة تعطيل المبالغ في الوقت الحاضر وتشغيلها للحصول علي مقابل تلك التضحية .

ج. الثقة والأمان : لا بد من الثقة والأمان بحيث يجب أن تكون البيئة أمنة ومستقرة وبالتالي يختار المستثمر أدوات الاستثمار الأقل مخاطرة والأكثر ربحية لتحقيق العائد .

2- 1- 7 الإستراتيجية الاستثمارية :

عندما يفكر الفرد باستثمار وتوظيف أمواله واتخاذ القرار الاستثماري علية إن يرسم إستراتيجية معينة لهذه الاستثمارات مراعياَ عدة أمور أهمها :

1. تنويع الاستثمار([1]) :

(1) خالد وهيب الراوي(1999) ، الاستثمار (مفاهيم – تحليل- استراتيجية)، عمان الأردن، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، ص .33.

ويقصد به التعامل بأدوات استثمارية متنوعة والاستثمار في مشاريع مختلفة بقصد تجنب قدر الإمكان الخسائر الضخمة والمخاطر الكبيرة ففي حالة التنويع مثلاً المشروع (a) قد يحقق خسارة ولكنة ربما يحقق المشروع (b) ربحاً يغطي خسارة المشروع (a) وهكذا يتحقق للمستثمر اكبر المكاسب والعوائد .

2. آجال الاستثمار :
3. لاشك أن الاستثمار له تواريخ استحقاق محددة من هنا كان واجباً علي المستثمر ان يوفق بين الاستحقاقات والتدفقات للمحافظة علي درجة سيولة مناسبة .
4. حدود الانحراف :

وهي حدود لا يسمح بتجاوزها من قبل المستثمر للتقليل من درجة المخاطرة فلا يبالغ بالاقتراض أو البيع أو الشراء في جهة معينة سواء كانت مؤسسة أو سوقاً أو فرداً

2 -1 -8 تصنيفات مخاطر الاستثمار :

تتعرض العملية الاستثمارية لمخاطر متعددة ، فهما كانت عوائد الاستثمار كبيرة لا يخلو أي استثمار من احتمالات ألخسائره وتحقيق العائد المتوقع بسبب سوء التنبؤ وعدم دقة التوقعات نتيجة عدم التأكد من المستقبل .فمن أهم مخاطر الاستثمار ما يلي:

1. المخاطر النظامية ([1]):

وهي تلك التي تنشأ عن البيئة المحيطة وترتبط بالنظام المالي العام وليس للمشروع بحد ذاته دور رئيسي فيها . لذلك نجدها تؤثر علي المستثمرين كافة دون استثناء والتنوع الاستثماري ليس حلا لها ويمكن التخفيف من حدتها بقياسها لبعض المعاملات والمعايير.

2. المخاطر غير النظامية([2]) :

وهي تلك التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار لامن طبيعة النظام المالي العام لذلك تكون خاصة بالمشروع وتأتي كنتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر علي مستثمر معين أو

(1) زياد رمضان(1998) ،مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، الأردن الطبعة الأولى دار وائل للطباعة والنشر.. ص 15.

([2]) www.ycsr.org/files/nadwa_abdulkarim_atif.doc 8 / 2010م

مشروع محدد دون غيره ويمكن تفادي هذه المخاطر وتجنبها بشكل كبير من خلال تنويع الاستثمار

3. مخاطر أخري([1])

1- مخاطر النشاط الصناعي : قد يتعرض نوع من الصناعة لمخاطر تنعكس علي المتعاملين معها .

2- مخاطر السوق : عند تعرض السوق لانهيارات مفاجئة وتقلبات صريحة في الأسعار فهي تؤثر علي المستثمر بشكل أو بأخر

3- مخاطر التضخم والائتمان : أن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقيمة الشرائية للنقود سيؤدي إلي انخفاض القيم الحقيقية للوحدات والأصول الاستثمارية ، مما يؤدي إلي مشاكل مالية وتدني ربح صاحب المشروع .

4 – مخاطر قانونية واجتماعية : كثيراً ما تلجأ بعض الدول للتأميم فتؤمم بعض المشاريع مما يؤثر علي مصلحة المستثمر وان العادات الاجتماعية والقوانين السائدة في بعض الدول كطبيعة الاستهلاك والميول والرغبات وأذواق الناس لها دورها كذلك .

5 – مخاطر أسعار الفائدة : لا شك إن تقلبات أسعار ا لفائدة وتغيرها أثر كبير علي أسعار المستثمر فإذا فرضنا إن شخصاً وظف أمواله في مشروع ما وبعد فترة معينة ارتفعت أسعار الفائدة فإن ذلك يؤثر سلبياً علي لحجم العائد لذلك فأن كثرة التذبذب في أسعار الفائدة تعمل علي زيادة الفجوة والفارق في العوائد التي سوف يحققها المشروع والمستثمر بين ارتفاع وانخفاض لسعر الفائدة . لذلك ينصح بثبات سعر الفائدة أو عدم تذبذبها بشكل كبير حتى لا يتغير وضع المستثمر.([2])

2 – 1- 9 أهمية الاستثمار في النشاط الاقتصادي :

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية كميته، وفي كيفية تحقيق هذا النمو من ناحية أخرى أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات

([1]) منير إبراهيم هندي، (2003م) ، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، مصر ، الاسكندريه ، مكتبة دار المعارف ، ص196

([2]) مروة عبد القادر صالح ،مرجع سابق ، ص 30

التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتالي التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.

ويمكن النظر إلي أهمية الاستثمار باعتباره احد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي وبما أن الاستهلاك أول مكونات الناتج المحلي الإجمالي هو يستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الاستثمار ولا يقل عنه عمليا حيث أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية أن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدولية يعود إلى تغير الاستثمارات لذلك فإنه من الأهمية بمكان دراسة الاستثمار والعوامل المؤثرة عليه ليس لأنه المحدد الثاني للناتج المحلي فقط بل لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل وتأثيره الواضح في النمو الاقتصادي وتجدد الإشارة إلى أن الاستثمار يمثل بشكل عام ما نسبته (15- 20%) من GDP وبالتالي يمكننا إيجاز الأهمية الاقتصادية للاستثمار من خلال النقاط التالية :

1. يزيد الطلب الكلي للسلع والخدمات كتعويض عن الدخل الذي لا ينفق (المدخر)
2. يزيد العرض الكلي بالتوسع في الطاقة الإنتاجية
3. يعتبر الاستثمار احد أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لذا فهو سبب رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4. يؤثر علي دورة النشاط التجاري والدورات الاقتصادية
5. يؤدي إلي تراكم رؤوس الأموال([1]).

1 -1- 10 دالة الاستثمار([2]) Investment Function

تعريف دالة الاستثمار : هي علاقة ارتباطيه بين المبالغ التي يرغب المستثمرون في إنفاقها وأسعار الفائدة السائدة في الأسواق وهي علاقة عكسية باعتبار ان أسعار الفائدة تمثل تكلفة اقتراض الأموال فكلما ارتفعت التكلفة تنخفض رغبة المستثمرين في الإنفاق على مشروعاتهم الاستثمارية بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى .

([1]) . محمود حسين الوادي (2010م)، الاقتصاد التحليلي ،القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ص309

([2]) كامل بكري وآخرون ،(2003)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصر ،الإسكندرية ، الدار الجامعية للكتب ، ص87

سعر الفائدة الأسمى والحقيقي :

قد يلاحظ في بعض الأحيان ارتفاع الإنفاق الاستثماري مع ارتفاع أسعار الفائدة في السوق فيظن البعض أن هنالك خطأ ما في النظرية الاقتصادية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وأسعار الفائدة) ويمكن تفسير هذا التناقض الظاهري من خلال التعرف على مفهوم سعر الفائدة الأسمى وسعر الفائدة الحقيقي ويمكن أن يتضح الفرق بين السعرين كما يلي:

يقصد بسعر الفائدة الأسمى السعر السائد في الأسواق المالية والذي تتقاضاه المؤسسات المالية لقاء منح القروض للمستثمرين ، أما سعر الفائدة الحقيقي فيقصد به سعر الفائدة بعد استبعاد تأثير التضخم إلى ارتفاع معدل الأسعار العام على العوائد النقدية ([1]) وبحسب سعر الفائدة الحقيقي من خلال معادلة

(فيشر) التالية :

سعر الفائدة الحقيقي= سعر الفائدة الأسمى – نسبة التضخم

Inflation Rate - Nominal interest rate=Real interest Rate

ومن هنا يتضح أن سعر الفائدة الأسمى دائماً يكون موجباً أما سعر الفائدة الحقيقي يمكن أن يكون موجباً أو سالباً أو مساوياً للصفر.

2-1- 12 محددات الاستثمار :

يتأثر حجم مجمل الاستثمار، في أي بلد وفي مدة زمنية محددة، باعتبارات واسعة ويعتمد على عوامل أكثر تعدداً من مجرد اعتماده على حافز الربحية و المنفعة الاجتماعية للاستثمار كما يتعذر عزل عملية الاستثمار الواحدة عن توابعها وفصلها عن الحركة الاقتصادية العامة للبلد المعني سواء كان ذلك في المدة الزمنية المحددة أو في الدورة الاقتصادية الواحدة أو على مرور الزمن. ففي الدرجة الأولى التي هي الأهم يعتمد حجم مجمل الاستثمار على المستوى العام للدخل أو الإنتاج العام وعلى التغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل. كذلك فثمة محددات

([1]) Thierry Ananou: 1997, Investment and capital Memo threshold, Paris,: 29

إضافية كثيرة لها أثرها الكبير في الاستثمار (كتوقعات المستثمر ، والتطورات التقنية، ودرجة تطور الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية، وأخيراً، وليس آخراً، سياسات الدولة وإجراءاتها). فالإنفاق الاستثماري غالباً ما يتأثر بعوامل خاصة تنطلق من توقعات المستثمر وترقباته مع أنها قد تكون نفسية بحتة وغير قائمة على أسس موضوعية فالتبدل في الحالة النفسية وفي توقعات المستثمر الواحد أو مجموعة من المستثمرين، حتى عندما يكون ذلك قائماً على أسس خاطئة كإشاعة مثلاً، قد ينتشر ويعم السوق أحياناً ويؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية الاستثمار برمتها وفي وضع الإنتاج العام. ويتأثر الاستثمار أيضاً بالتطورات التقنية وبالابتكارات الجديدة إذ تؤدي غالباً إلى توفرٍ في عناصر الإنتاج أو إلى توسع في آفاق العمل أمام المستثمرين أو تقود إلى خلق حوافز ربح جديدة. كما إن الاستثمار يعتمد أيضاً على مواقف الدولة وإجراءاتها سواء أكان ذلك على صعيد سياستها المالية أو النقدية أو الجمركية أو الإدارية بما في ذلك درجة التسهيلات والدعم والحماية التي قد توفرها الدولة أو قد تحجبها.

وأخيراً يتأثر الاستثمار بنشاطات مؤسسات التمويل وبفعالية الأقنية التي تنتقل من خلالها المدخرات لتمويل الاستثمار لذلك يعتبر الحديث عن الاستثمارات وأهميتها الشغل الشاغل لصانعي القرار بمختلف دول العالم وذلك لأن معظم الدول تسعي لتشجيع المستثمرين وإعطاء حوافز استثماريه لدفع عجله الاقتصاد القومي وتحقيق مستويات عاليه من الإنتاجية والتكنولوجيا لذا من الضروري فان نتعرف علي أهم العوامل التي تؤثر علي الطلب علي الاستثمار والتي تمثل أهم محددات دالة الاستثمار وهي :

1 .حجم الدخل القومي([1]):

هناك علاقة ارتباط مباشرة وراسخة بين الدخل والاستثمار ينتج عنها أنه إذا حصلت أي زيادة في الاستثمار من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة يكون ذلك نتيجة لتغير في معدل الإنتاج وبصورة مستقلة عن المستوى المطلق للإنتاج العام، وبغض النظر عن كون هذا المستوى القائم كبيراً أو محدوداً، وعليه فإن عملية الانتقال من مستوى إنتاج عام إلى مستوى آخر أعلى منه

([1]) ناظم محمد نور الشمري ، طاهر فاضل البياتي ،احمد زكريا صيام (1999م) ،أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، الأردن ،عمان ، دار الأوائل لطباعة والنشر ، ، ص53

يتطلب زيادة في الإنفاق الاستثماري الهادف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة.. ذلك كله لأن حجم الاستثمار متعلق بمستوى الدخل عن طريق الفائض الإنتاجي المتاح للاستثمار، فالزيادة في الدخل تعني زيادة في هذا الفائض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، ولأن الزيادة التي تحصل في الفائض (أو الربح)تدفع الجهة المستثمرة لأن تتوقع مزيداً واستمراراً في تدفق هذا الفائض، كما أن الزيادة في الفائض تعطي المستثمر قدرة أكبر على التمويل الذاتي الذي يؤدي تكاثره إلى استمرار في تطوير الطاقة الإنتاجية. وتنشأ من هذا السياق الظاهرة المعروفة (المضاعف)في الاستثمار الذي تتحدد بموجبه العلاقة بين نسبة التغير في مستوى الدخل أو الإنتاج العام ومعدل الإنفاق الاستثماري، إذ إن التغير (يادة كان أو نقصاناً) في مستوى الدخل أو الإنتاج العام يؤدي إلى تغير موازٍ في معدل الإنفاق الاستثماري. ولما كان إنفاق الدخل يتم إما على الاستهلاك وإما على الادخار (الذي يفترض أن يتحول مباشرة إلى استثمار) فإن ما لا يتم استهلاكه من الدخل في مدة زمنية معينة يكون مهيأ للاستثمار. فإذا ما جرى إنفاقه على بناء مصنع جديد مثلاً، فإن هذا الإنفاق الأولي يطلق سلسلة إنفاقات لاحقة متداخلة. فهو يزيد أولاً دخل عمال البناء الذين يزيدون إنفاقهم على المشتريات من تجار التجزئة، وهؤلاء يقومون بزيادة إنفاقهم على المشتريات من تجار الجملة الذين يبادرون إلى زيادة حجم طلباتهم من المصانع التي تتفاعل وتزيد إنتاجها لتلبية طلباتهم فتتوسع وتزيد عدد عمالها وغير ذلك، وهذا ما يرفع حجم كتلة الأجور ويولد مزيداً من الطلب الاستهلاكي ومن الإنفاق الاستثماري المقابل فيستمر الدخل العام بالتزايد. وإن هذه الصورة هي بمثابة تشبيه للحركة المتتابعة التي تتولد عن الإنفاق الاستثماري الأصلي والتي تؤلف ظاهرة أخرى من ظواهر الاستثمار معروفة «بمضاعف الاستثمار». إذ إن الزيادة في الإنفاق الاستثماري لا تزيد مجمل الدخل العام بمقدار يساوي حجمها فقط، بل عدة أضعاف ذلك. ومع أن القوى الناتجة عن «المسرع» و«المضاعف» تنطلق من اتجاهين مختلفين فإنها تتفاعل وتصب في ملتقى واحد، فتولد حركة متعاظمة تؤدي إلى تسارع في نمو الدخل القومي. فزيادة الإنفاق الاستثماري تزيد الدخل القومي بوجه مضاعف كما أن زيادة الدخل القومي تقود إلى الزيادة في الاستثمارات (إذا تلاءمت المعطيات والمتغيرات الاقتصادية الأخرى)والعكس صحيح أيضاً . إذ إن تقليص الاستثمار يؤدي إلى تباطؤ في الحركة الاقتصادية وتراجع في الدخل القومي كما أن التناقص في الدخل يقود إلى تدن في حجم الاستثمار. ولا بد من الإشارة إلى أن آثار الزيادة التي تتركها حركة الاستثمار الواحدة على

الاقتصاد القومي تتلاشى مع انتهاء مدة زمنية معينة، ولاسيما إذا لم يجر في الوقت نفسه حركة إيجابية في بقية المعطيات والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في عناصر الإنتاج وفي الموارد والطاقات الإنتاجية بوجه عام. إلا أنه في الواقع وفي المنظور الزمني الأطول حيث تكون المعطيات الاقتصادية في حالة تغير مستمر يؤثر بعضها في بعض، فإنه يصبح للاستثمار حينئذ قوة متشعبة ذات حركة تصاعدية تؤدي إلى تزايد في الدخل القومي مع مرور الزمن. بيد أن هذا التزايد لا يكون بالضرورة خالياً من التقلبات.

2 . توقعات المستثمرين والثقة التجارية :

نعني بالثقة التجارية (الوضع الاقتصادي المستقبلي) ، في إي مشروع استثماري هنالك جانبان هما جانب التكلفة وجانب العوائد والمقصود بالتوقعات التغيرات المتوقعة في العوامل التي تؤثر علي التكلفة أو العوائد أو الاثنين معا وأهمها الحالة ألاقتصاديه المتوقعة في المستقبل التي تؤثر علي اعتماد تحقق العوائد المتوقعة علي المشروع في المستقبل فإذا كانت الحالة المتوقعة للاقتصاد متفائلة فان ذلك يؤدي إلي زيادة الطلب علي الاستثمار ينتقل منحني الطلب علي الاستثمار ناحية اليمين ويحدث العكس في حاله التوقعات المتشائمة للاقتصاد فإنها تؤدي إلي انخفاض الطلب علي الاستثمار وانتقال المنحني ناحية اليسار

3المخاطر :

في إي عمليه استثماريه لابد أن يكون هنالك عنصر مخاطره يتحمله المستثمر والمخاطر التي يتعرض لها المستثمر كثيرة ومتنوعة ولا يمكن حصرها ، فان اختلاف المخاطر من دولة إلي أخري ومن وقت لأخر بنسبه إلي الدول النامية يؤدي إلي انخفاض أو ارتفاع داله الاستثمار

4ـ التقدم التقني أو التكنولوجي :

التقدم التقني هو إدخال أساليب حديثه وجديدة في الإنتاج أو إنتاج منتجات جديدة وان تحقيقه يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمار فعند استخدام وسائل الإنتاج الجديدة يؤدي التقدم التقني إلي ارتفاع داله الاستثمار إلي اعلي.

5ـ برامج تشجيع الاستثمار :

بالنظر لأهمية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي فضلاً عن أهميته في معالجة التقلبات الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة حيث تقوم الكثير من الحكومات وبخاصة الدول النامية بوضع برامج تشجيعية (مناخ الاستثمار) للاستثمار الوطني والأجنبي يستهدف بها تحفيز المستثمرين على زيادة الإنفاق الاستثماري مثل :

1/ الإعفاءات الضريبية للمشروعات الاستثمارية

2/ توفير المواقع المناسبة للمشروعات الاستثمارية مجاناً أو بأسعار رخيصة.

3/ إعطاء ضمانات قانونية للمستثمرين بعدم مصادرة أو تأميم مشروعاتهم([1]).

6- حجم الطلب ونموه :

إن زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة ونموه يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على شراء معدات تصنيع أكثر لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق أرباح أعلى مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار.

7- الضرائب Taxes

تحتل الضرائب مكانه خاصة في تحديد الأوضاع الاقتصادية والسياسية المختلفة حيث تلعب دوراً هاماً في تنشيط أو تثبيط القطاعات الاقتصادية عليه فإن تخفيف العبء الضريبي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وزيادة الطلب على الاستثمار([2]).

8- معدل سعر الفائدة :

بحسب العلاقة الموجودة في النظرية الاقتصادية بين الاستثمار والادخار وهي ان ارتفاع معدل سعر الفائدة يقلل مقدار الاستثمار ويزيد مقدار الادخار .

([1]) نزار سعد الدين عيسي . ابراهيم سليمان قطف، (2006م)، الاقتصاد الكلي المبادي والتطبيقات ،الاردن ،عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع ،ص43

([2]) خالد واصف ، احمد حسين الرفاعي (2007م) ، ،مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الاردن ، عمان دار وائل للنشر ،ص52

9- الكفاءة الحدية لرأس المال :

وهي تعبر عن معدل العائد المتوقع علي تكلفة الأصل الرأسمالي أو بعبارة أخري الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالي .

2 – 2 المبحث الثاني

نظريات الاستثمار

هنالك العديد من النظريات التي حاولت تفسير سلوك الاستثمار من خلال طبيعة العوامل المحددة له منها :

1. النظرية الكينزية
2. نظرية المعجل
3. نظرية المعجل المرن
4. نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار
5. النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار

2-2-1: النظرية الكينزية :

افترض كينز والاقتصاديون التقليديون بصفة عامة أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة ومع ذلك فأنة في فترة متأخرة من ثلاثينات القرن الماضي ازداد الاقتصاديون شكاً حول أهمية سعر الفائدة كمحدد للاستثمار، ووفقا لهذه النظرية فإن المستثمر قبل شروعه في اتخاذ قرار الاستثمار فإنه يقارن بين بديلين وهما الاستثمار وما يتوقعه من عائد صافي طول فترة حياة الأصل الاستثماري والبديل الآخر وهو سعر الفائدة الذي يمكن الحصول عليه كفرصة استثمارية بديلة أو الذي يقترض على أساسه ليمول الاستثمار المطلوب فيختار الذي يحقق له أرباحا أكبر. لذا فان ن العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة وهي علاقة عكسية وذلك بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال ([1]).

تقييم النظرية الكينزية :

أساس اتخاذ قرار الاستثمار في هذه النظرية ان يقارن المستثمر بين ما يتوقع الحصول عليه من عائد صاف علي طول حياة الأصل الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يمكن ان يحصل علية

([1]) John Maynard Keynes,(1985)، General Theory of Employment, Interest and Money, translation of Jean largentye, small library, Payot, Paris, p 83

كفرصة استثمارية بديلة . ويشرع رجل الأعمال في الاستثمار طالما أن سعر الفائدة يقل عن الكفاية الحدية لرأس المال الذي يمثل معدل الخصم للعوائد الصافية المتوقعة طلية فترة حياة الأصل الاستثماري . ونتيجة لذلك يرتفع حجم الاستثمار في البلاد . أما إذا فاق سعر الفائدة معدل الكفاية الحدية لرأس المال فان المستثمر يمتنع عن القيام بذلك المشروع ويقل حجم الاستثمار الخاص بارتفاع سعر الفائدة ينخفض حجم الاستثمار .وتمثل هذه العلاقة العكسية بمنحني الاستثمار السالب الميل.

2-2-2: نظرية المعجل للاستثمار : THE ACCELERATOR THEORY

أن نظرية المعجل في ابسط صيغها تعمد علي أن أي امة لديها كمية معينة من رصيد رأس المال اللازم لخلق ناتج معين وعلي سبيل المثال ، فإن كمية من رأس المال قدره 100 مليون جنية قد يكون مطلوباً لإنتاج ما قيمته 100 مليون جنية من الناتج وهذا يفسر وجود علاقة ثابتة بين رصيد رأس المال والناتج

$$X = \frac{Kt}{Yt} \quad \text{_____(1)}$$

حيث أن Kt = رصيد رأس المال في الاقتصاد في فترة زمنية معينة

Yt = الناتج خلال تلك الفترة الزمنية

t = الفترة الزمنية

X = معامل المعجل

يمكن صياغة تلك المعادلة كمايلي :

$$K_t = XY_t \quad \text{_____ (2)}$$

فإذا كانت X ثابتة فان نفس العلاقة في الفترة السابقة تظل صحيحة ومن ثم فإن :

$$K_{t-1} = XY_{t-1} \quad \text{_____ (3)}$$

وبطرح المعادلة (3) من المعادلة (2) نحصل علي

$$K_t - K_{t-1} = XY_t - XY_{t-1} = X(Y_t - Y_{t-1}) _____ (4)$$

حيث أن الاستثمار الصافي يساوي الفرق بين رصيد رأس المال في الفترة الزمنية tورصيد رأس المال في الفترة الزمنية t-1 فإن صافي الاستثمار يساوى X مضروبة في التغير في الناتج من الفترة الزمنية t-1 إلي الفترة الزمنية t وبالتحديد فإن صافي الاستثمار يساوى الاستثمار الإجمالي ناقصاً مخصصات استهلاك رأس المال أو الإهلاك

فإذا كانت I تمثل الاستثمار الإجمالي في الفترة الزمنية t و Dt تمثل إهلاك رأس المال في الفترة الزمنية t فإن صافي الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوى

$$= It - Dt$$

$$= It - Dt = X(Y_t - Y_{t-1})$$

$$= X\Delta y$$

ونتيجة لهذا فإن صافي الاستثمار يساوي X وهو معامل المعجل مضروباً في التغير في الناتج . وحيث يفترض أن X ثابتة فأن الاستثمار يكون دالة للتغيرات في الناتج فإذا زاد الناتج فإن صافي الاستثمار يكون موجباً وإذا زاد الناتج بسرعة أكبر فإن صافي الاستثمار يزداد

ومن وجهة النظر الاقتصادية فأن هذا الاستنتاج يبدو واضحاً وطبقاً لهذه النظرية فأن حجماً من معيناً من رأس المال يلزم لإنتاج مستوى معين من الناتج وعلي سبيل المثال نفترض أن 400 مليون جنية تمثل رأس المال اللازم لإنتاج ما يساوى 100 مليون جنية من الناتج ويشير إلي أن (X) وهي نسبة رصيد رأس المال القومي ألي ناتجة تساوى 4 وإذا كان الطلب الإجمالي 100 مليون جنية ورصيد رأس المال 400 مليون جنية فإن الناتج يكون 100 وطالما أن الطلب الإجمالي يظل عند مستوى 100مليون جنية فإن صافي الاستثمار يكون صفراً حيث لا يكون هنالك حافزاً للمنشأة لزيادة طاقتها الإنتاجية ، ومع ذلك فأن الاستثمار الإجمالي سوف يكون موجباً حيث أن المنشات يجب ان تجدد الآلات التي تبلى ونفترض أن الطلب الإجمالي زاد إلي 105 مليون جنية فإذا ذاد إلي 105 مليون جنية فأن رصيد رأس المال القومي يجب إن يزيد إلي 420 مليون جنية وبنبع هذا من النسبة الثابتة (X) بين رصيد رأس المال والناتج وكنتيجة

لذلك فأنه لكي يزيد الإنتاج الي 105 مليون جنية فأن الاستثمار الصافي يجب أن يكون 20 مليون جنية وهو الكمية الضرورية لزيادة رأس المال إلي 420 مليون جنية ويمكنه الحصول عليها مباشرة بضرب (X) في التغيير في الناتج وإذا كانت الزيادة في الناتج كبيرة فأن الاستثمار الصافي يكون أكبر ويدل ذلك إلي أن صافي الاستثمار يرتبط بعلاقة مباشرة مع التغيرات في الناتج.

تقييم نظرية المعجل

بحسب هذه النظرية فأن حجم الاستثمار يعتمد علي تغيرات حجم الطلب . ويقاس حجم الطلب في الاقتصاد بالدخل ،أي ان الاستثمار يعتمد علي تغيرات مستوى الدخل فطبيعة العلاقة التي تجمع بين المتغيرين هي علاقة طردية فإذا نمت تغيرات الدخل اعتبر ذلك مؤشر لتنامي حجم الطلب في الاقتصاد بما يحفز رجال الأعمال للقيام بالاستثمار فيزيد الاستثمار. أما إذا تراجعت تغيرات الدخل يكون ذلك مؤشر لتراجع حجم الطلب وحلول الركود فيعزف رجال الأعمال عن القيام بالاستثمار فينخفض. وفقا لهذه النظرية فان حجم الاستثمار يعتمد علي تغيرات حجم الطلب الذي يقاس بالدخل أي ان الاستثمار يعتمد تغيرات مستوي الدخل و ضريبة الدخل الشخصي وعند انخفاض هذه الضريبة يرتفع الطلب الكلي مما يؤدي إلي زيادة حجم الاستثمار

2-2-3: نظرية المعجل المرن :

بمرور السنوات تطورت نماذج أكثر مرونة لنظرية معجل الاستثمار وبخلاف النموذج الخاص بنظرية المعجل التي قدمت فإن النماذج الأكثر مرونة تفترض أن فرقاً بين رصيد رأس المال الفعلي والمرغوب يزول بعد عدد من السنوات وليس خلال الفترة القصيرة وأكثر من هذا يفترض أن رصيد رأس المال المرغوب * K يتحدد بالاعتبارات المتعلقة بالأجل الطويل وكنتيجة لهذا فإن :-

حيث أن

K_tهي رصيد رأس المال في الفترة الزمنية t

K_{t-1}هي رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية t-1

K_t^*هي رصيد رأس المال المرغوب فيه

& هي معامل ثابت بين الصفر والواحد الصحيح

وتبين المعادلة أن التغيير الفعلي في رصيد رأس المال في الفترة الزمنية t-1 إلي الفترة الزمنية t يساوى جزءاً من الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب فية في الفترة الزمنية t ورصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية t-1 وإذا كانت & تساوى (1) كم افترضنا في نظرية المعجل فإن رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية t يساوى رصيد رأس المال المرغوب فيه

وحيث أن التغير في رأس المال بين الفترة الزمنية t-1 إلي الزمنية t يساوى صافي الاستثمار $I_t - D_t$ فإننا نحصل علي :

بناء علي ذلك فإن صافي الاستثمار يساوى λ مضروباً في الفرق بين رصيد رأس المال المرغوب فيه في الفترة الزمنية ورأس المال الفعلي في الفترة t-1 ولذلك فإن العلاقة تبدو في معدلات صافي الاستثمار ولحساب الاستثمار الإجمالي نفترض أن الاستثمار ألإحلالي يمثل نسبة من رصيد رأس المال الفعلي ، وهكذا نفترض ان الاستثمار ألإحلالي في الفترة الزمنية t وهو Dt يساوي العامل الثابت δ مضروباً في رصيد رأس المال في في نهاية الفترة الزمنية (t-1) وهو(K_{t-1} -1)

$$D_t = \delta K_{t-1} = (0 < \delta < 1) \quad \text{او}$$

وعلي سبيل المثال إذا كانت δ تساوى 0.5 فإن 5% من رصيد رأس المال القومي في بداية الفترة الزمنية يبلى أو يهلك خلال الفترة وبما أن صافي الاستثمار $I_t - D_t$ يساوي : $K_t - K_{t-1}$

فأننا بالتعويض نحصل علي :

$$I_t - \delta K_{t-1} = (K_t - K_{t-1})$$

أو $I_t = \delta(K_t - K_{t-1}) = \delta K_{t-1}$

حيث أن

It = الاستثمار الإجمالي

Kt = تمثل رصيد رأس المال المرغوب فيه

Kt-1 = تمثل رصيد رأس المال الفعلي في الفترة الزمنية

وعلي هذا فان الاستثمار الإجمالي داله لرصيد رأس المال الفعلي والمرغوب فيه وأخيرا وطبقا لنموذج المعجل فان رصيد رأس المال المرغوب فيه يتحدد بالناتج([1])

تقييم نظرية المعجل المرن :

تفيد هذه النظرية بأنة يتوفر في بداية كل فترة من الفترات رصيد معين من رأس المال متخلف عن ومتبقي من الفترة الماضية . وبالمقابل يعرف بالحجم الأمثل لرأس المال يقال عليه الرصيد المرغوب من رأس المال ,وهو الحجم المراد الحصول عليه من رأس المال في الفترة الحالية . ويعتمد الحجم المرغوب من رأس المال –أي الرصيد الأمثل لرأس المال – علي عدة عوامل منها: مستوى الدخل في الاقتصاد وتغيراته . فإذا كان مستوي الدخل مرتفعا يعتبر ذلك مؤشرا علي ارتفاع حجم الطلب فيشرع الاستثمار في التزايد. كما أن رصيد المال المرغوب يعتمد علي تكلفة عناصر الإنتاج مثل الأجر. فإذا تزايد مستوى الأجر في الاقتصاد أصبح عنصر العمل أشد تكلفة فيتحول المستثمرون التي إتباع الوسائل الإنتاجية التي تقلل الاعتماد على العمل ويستعاض عنه برأس المال فيرتفع حجم رصيد رأس المال المرغوب فيه .أما أذا ارتفع سعر الفائدة في الاقتصاد فان ذلك يمثل ارتفاعا في تكلفة تمويل المشروعات الاستثمارية فيحبط رجال الأعمال ويقل رصيد رأس المال المرغوب فيه . وعلية فان رصيد رأس المال الأمثل يرتبط بعلاقة طردية بمستويات الدخل والأجور وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة

([1]) محمد احمد الأفندي (2012م) النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة) ، صنعاء ، جامعة صنعاء كلية التجار ة والاقتصاد ، ص 273

4-2-2 : نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار :

وفي ظل نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار فإن رصيد رأس المال المرغوب فيه ومن ثم الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح حيث أظهر الاقتصادي (تتبرجن (Jan Tinbergen) أن الأرباح المحققة تعكس الأرباح المتوقعة (expected profit) على نحو دقيق ومن المسلم به أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة فإنه يرتبط إيجابياً بالأرباح المحققة . وبطريقة ثانية فإنه من الثابت أن المديرين لديهم تفضيلات محددة لتمويل الاستثمار داخليا فان المنشآت قد تحصل على أصول لأغراض الاستثمار من مصادر مختلفة منها :

1/الأرباح المحتجزة.

2/نفقات الإهلاك

3/ مختلف أنواع الاقتراض

4/ بيع الأسهم

وتعتبر الأرباح المحتجزة ونفقات الإهلاك من المصادر الداخلية للأموال بالنسبة للمنشأة بينما المصادر الأخرى تعتبر خارجية فالاقتراض يلزم المنشأة بسلسلة من المدفوعات الثابتة فإذا حدث كساد فإن المنشأة قد تستطيع أن تواجه التزاماتها فتواجه ذلك بالاقتراض أو بيع الأسهم بشروط غير مجزية بل وربما تواجه هذه الالتزامات بإعلان إفلاسها كنتيجة لذلك فإن المنشآت قد تحجم عن الاقتراض إلا في ظل ظروف مواتية جداً وبالمثل فإن المنشآت قد تعزف أيضا عن زيادة أرصدتها المالية عن طريق إصدار أسهم جديدة وكمثال اهتمام المديرون بأرباحهم المسجلة على أساس نصيب كل سهم ، حيث أن أي زيادة في عدد الأسهم (shares) يميل إلى تقليل الأرباح على أساس نصيب كل سهم (on a pay shares basis) فإن المديرين قد لا يكونوا راغبين في تمويل الاستثمار عن طريق بيع الأسهم إلا إذا كانت الأرباح من المشروع تعوض بوضوح تأثير الزيادة في الأسهم القائمة وبالمثل فإن المديرين قد يخشون فقدان السيطرة إذا بيعت الأسهم الإضافية. ولهذا وغيره من الأسباب فقد أظهرت نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمارات إن المنشآت تفضل كثيرا أن تمول استثماراتها داخلياً ,وإن الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من

خلال الأرباح الأعلى تؤدي إلى استثمارات جديدة وهكذا فإنه طبقاً لنظرية الأرصدة الداخلية يتحدد الاستثمار بالأرباح وعلى العكس فإنه طبقاً لنظرية المعجل يتحدد الاستثمار بالناتج وبما أن النظريتين تختلفان بالنظر إلى محددات الاستثمار فإنها تختلفان أيضاً بالنظر إلى السياسة المتعبة. فإذا فرضنا أن صانعي السياسة يرغبون في تطبيق برامج مصممة على أساس زيادة الاستثمار وطبقاً لنظرية الأرصدة الداخلية فإن السياسات التي تصمم لزيادة الأرباح مباشرة من المحتمل أن تكون أكثر فعالية ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيضات في معدلات الضريبة على الدخل الشخصي سوف لا تؤثر مباشرة على الأرباح ومن ثم لا تؤثر على الاستثمار .أما في نظرية المعجل فإن السياسات التي تصمم للتأثير مباشرة في الاستثمار في ظل نظرية الأرصدة الداخلية سوف تكون سياسات غير فعالة لذلك فإن الزيادات في الإنفاق الحكومي أو التخفيضات في معدلات الضرائب على الدخول الشخصية سوف تنجح في تحفير الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي ومن ثم على الناتج .علي الرغم من ذلك نلاحظ أن نظرية الأرصدة الداخلية تعترف بأهمية العلاقة بين الاستثمار والناتج خاصة في الأجل الطويل. وفي الوقت نفسه تشير إلى أن الأرصدة الداخلية تعتبر محددا مهماً للاستثمار أثناء الركود الاقتصاديوبعد كل هذا فإن ثمة ارتباطاً قوياً موجباً بين الاستثمار والأرباح ، فالمنشآت تستثمر أكثر عندما تكون الأرباح عالية ومع ذلك هنالك ارتباطاً قوي وموجب بين الأرباح والناتج .فعندما تكون الأرباح مرتفعة ، فإن المنشآت تعمل عادةً عند طاقتها القصوى ومن ثم تقدم حافزاً للمنشآت لكي تزيد من طاقتها الإنتاجية .

تقييم نظرية الأرصدة الداخلية :

يتضح من هذه النظرية ان حجم الاستثمار يعتمد علي مستوي الأرباح وتؤثر الأرباح المتوقعة بشكل أساسي علي حجم الاستثمار والتي بدورها تعتمد علي الأرباح المحققة حاليا وتبعا لهذه النظرية يمكن للمنشات تمويل استثماراتها باستعمال مصادرها الداخلية (الأرباح المحتجزة – نفقات الإهلاك وغيرها) وأحيانا مصادر التمويل الخارجية مثل الاقتراض وطرح الأسهم .

2-2-5النظرية التقليدية الحديثة للاستثمار:

(The New Classical Theory of Investment)

إن الأساس النظري للنظرية التقليدية الحديثة هي النظرية التقليدية الحديثة للتراكم الرأسمالي الأمثل وطبقاً للنظرية التقليدية الحديثة فإن رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج وأسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج .وإن أسعار خدمات رأس المال تعتمد بدورها على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة والمعاملة الضريبية لدخل قطاع الأعمال ومن ثم فإن التغير في الناتج أو في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج تغير رصيد رأس المال المرغوب وبالتالي الاستثمار عليه فإنه طبقاً للنظرية التقليدية الحديثة فإن الضرائب على قطاع الأعمال تعتبر هامة بسبب تأثيرها على الأرصدة المالية الداخلية المتاحة والى هذا الحد فإن السياسات المعدة لتغيير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الأعمال تؤثر على رصيد رأس المال المرغوب فيه ومن ثم تؤثر على الاستثمار وبخلاف كل من نظريتي المعجل والأرصدة المالية الداخلية فإن سعر الفائدة يعتبر محدداً لرصيد رأس المال للمرغوب . وهكذا فإن السياسة النقدية من خلال تأثيرها على سعر الفائدة قادرة على تغيير رصيد رأس المال المرغوب والاستثمار([1]).

تقييم النظرية التقليدية الحديثة :

وفقا للنظرية التقليدية المحدثة لتراكم رأس المال يتحدد المستوى الأمثل من رأس المال طرديا بمستوى الناتج (الدخل) وعكسيا بالأسعار النسبية لرأس المال في وبالتالي تشرع المنشات في الاستثمار إذا فاق العائد المتمثل في الناتج الحدي لرأس المال تكلفة رأس المال. وفيها يجري تعظيم دالة هدف ملائمة للمنشاة التي تنوى الاستثمار في وجه قيود تختص بالإنتاج والتكاليف ويوضح النموذج الكيفية التي يعتمد بها مستوى الاستثمار علي الناتج الحدي لرأس المال وسعر الفائدة وأشياء أخرى مثل ضريبة الشركات المعمول بها في البلاد والدعم المقدم لرجال الأعمال وتحتوى تكلفة رأس المال علي (سعر الفائدة - إهلاك رأس المال - اكتساب رأس المال)

([1]) مايكل ابدجمان (1988م)، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، ص175

1 – 3: المبحث الثالث

الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كمية هذا النمو من ناحية أخرى وبما ان الاستهلاك أول مكونات الناتج المحلي الإجمالي فهو يستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الاستثمار ولا يقل عنه عمليا حيث أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية أن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدولية يعود إلى تغير الاستثمارات لأنه المحدد الثاني للناتج المحلي و لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل وتأثيره الواضح في النمو الاقتصادي وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار يمثل بشكل عام ما نسبته (15- 20%) من GDP([1])

النمو الاقتصادي :

وهو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ويعبر عن النمو بزيادة نصيب الفرد من الدخل وبالتالي يجب ان تكون الزيادة في الدخل أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو([2]) .وعادةً يقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن زيادة الناتج الكلي المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع

1 – 3 – 1 حسابات الناتج الكلي :

هنالك مقياسان للناتج الكلي هما :الناتج القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: تعريف الناتج القومي الإجمالي (GNP) :

القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة من قبل مواطني البلد سواء داخل البلد أو خارجه ([3]) .

([1]) . محمود حسين الوادي مرجع سابق ،ص314

([2]) .مايكل ابدجمان ، مرجع سابق ، ص55

([3]) حربي موسي عريقات (2006م)، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ،الأردن ،عمان ، دار الاوائل للنشر ، ص60

ثانيا: تعريف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

(وهو يمثل مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها داخل القطر خلال فترة زمينة معينة عادة سنة)([1]). من هذين التعريفين نلاحظ ما يلي :

1/ إن الناتج الكلي يمثل قيمة نقدية للسلع والخدمات النهائية وهي السلع والخدمات كاملة الصنع سواءًكانت سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية ولا يدخل في حساب الناتج الكلي حساب السلع الوسيطة التي تستخدم في إنتاج السلع النهائية .

2/يجب أن يكون الناتج الكلي محدداً بفترة زمنية والتي تكون عادة سنة أو أجزاء من السنة أو مهما تقتضي الحاجة .

3/ بما أن القيمة النقدية لأي سلعة هي عبارة عن حاصل ضرب الكمية في سعر السلعة فإن كمية الناتج الكلي يمكن أن تتغير نتيجة لتغير الكمية أو السعر أو الاثنين معاً .

1 -3 -2 أهمية قياس الناتج الكلي :

1/ في ضوء التقلبات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد السوق لابد من إيجاد وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات وتحديد موقع الخلل في الاقتصاد الكلي وأن من أهم مؤشرات قياس الإمكانات الإنتاجية ومستوى النشاط الاقتصادي هو الناتج الكلي.

2/ من خلال تحديد العوامل المؤثرة في الناتج الكلي يمكن التنبؤ بما سوف يحصل للنشاط الاقتصادي في المستقبل وبالتالي يمكن تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجة أي خلل أو تراجع في قيمة الناتج الكلي.

3/ يستخدم الناتج في تحديد معدلات النمو الاقتصادي التي تسعى أغلب الدول لتحسينها أو رفعها حيث يقاس معدل النمو الاقتصادي بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى وبهذه الطريقة استطاعت الدول تحديد المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي .

([1])مايكل بدجمان ، مرجع سابق ، ص 58

4/ أي تغير في الناتج الكلي يؤدي إلى تغير في الدخل الكلي والذي يستخدم كمؤشر إجمالي لقياس المستوى المعيشي في أي بلد بالإضافة إلى استخدامه كمؤشر لتحديد الفوارق في القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المختلفة ومدى المساواة أو عدم المساواة في توزيع القدرة الشرائية بين أفراد المجتمع حيث متى ما حدثت الفوارق في توزيع الدخل الكلي يمكن تحديد الفوارق بين الفئات الاجتماعية.

1 -3 -3 طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي :

هنالك ثلاث طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي وهي:

1/ طريقة الإنفاق

2/ طريقة الدخل

3/ طريقة الإنتاج

1. طريقة الإنفاق[1] (Expenditure Approach)

وفقاً لهذا المنهج تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاك خاصاً من قبل الأفراد أو عاماً من قبل الحكومات أو إنفاقا استثمارياً من قبل القطاع التجاري.وهنا يتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى أربع مجموعات اتفاقية من السلع والخدمات وفيما يلي نبحث عن طبيعة ومكونات كل مجموعة من المجموعات الأربعة:

1/ الاتفاق الاستهلاكي الشخصي(C) Private Consumption

ويساوي مجموع القيم السلع والخدمات التي تنتج لأغراض الاستهلاك الشخصي وهي أكبر مجموعة انفاقية في الناتج المحلي الإجمالي في جميع أقطار العالم وقد تصل نسبتها إلى أكثر من 95% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول وتقسم هذه المجموعة في حسابات الناتج المحلي الإجمالي أو ثلاث أصناف من السلع والخدمات

([1]) خالد واصف ،احمد حسين الرفاعي ، مرجع سابق ، ص52

1- سلع الاستهلاك الدائم

2- سلع الاستهلاك الجاري

3- مجموعة الخدمات الاستهلاكية .

ثانيا: الإنفاق الاستثماري الخاص (Private Investment Expenditure)

رأس المال هو أحد عناصر الإنتاج وهو يمثل وسائل الإنتاج المنتجة في عملية سابقة وأن رأس المال يتراكم أو يتكون نتيجة لعملية الاستثمار إذاً الاستثمار هو الإنفاق الذي يقصد به زيادة وسائل الإنتاج أو رأس المال وفي حسابات الناتج المحلي يجزأ هذا الإنفاق إلى ثلاثة أجزاء وهي :-

1/ المعامل والمكائن والمعدات بأنواعها

2/ المنشآت السكنية

3/ التغير في الموجدات المخزنية

التغير في الموجودات المخزنية =

خزين آخر المدة – خزين أول المدة

ثالثا: الإنفاق الحكومي (G) :

يشمل الإنفاق الحكومي في حسابات الناتج المحلي على جميع ما تنفقه الحكومة على مشترياتها من السلع والخدمات وهنالك سلع لا تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي وهي النفقات التي لا يقابلها عمل أو إنتاج سلعة أو خدمة وتسمى بالمدفوعات التحويلية كالإعانات عليه فإن الإنفاق الحكومي ينصب بشكل خاص على السلع و الخدمات ذات النفع العام و أن حجم الإنفاق يتقرر سياسياً حسب رؤية الدولة .

4- صافي الصادرات (X-M)

وهي عبارة عن الفرق بين مجموعة قيمة الصادرات ومجموعة قيم الواردات وواضح بأن ما يصدر من سلع سنوياًيعتبر جزءاً من الناتج المحلي لأنها تمثل سلعاً وخدمات منتجة محلياً وتطرح من الناتج المحلي لأن الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الحكومي (G) تشمل سلعاً وخدمات مستوردة ويستوجب طرحها من قيمة الناتج المحلي ولسهولة تنفيذ ذلك بطرح إجمالي الاستيراد من مجموع الصادرات بدلاً من طرح الجزء المستورد من كل مجموعة إنفاقية.

$$GDP = C+I+G+(x-m)$$

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

C = الإنفاق الاستهلاكي الخاص

I = الاستثمار

G=الإنفاق الحكومي

X=الصادرات

M=الواردات

2. طريقة الدخل :

وتعبر طريقة الدخل عن مجموع ريع وعوائد عناصر الإنتاج بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن ما يلي:

أ/ الأجور (wages) وتعد من أكبر مكونات الدخل وتشمل إجمالي الأجور والرواتب والعلاوات المدفوعة من قبل القطاع التجاري والحكومات إلى القوى العاملة

ب/ ريع الأرض (Rent) وهي المبالغ التي يتلقاها القطاع العائلي نتيجة تأجير الممتلكات أو استغلالها .

ج / الفوائد (Interest) وهي التدفقات النقدية من القطاع التجاري للقطاع البنكي و الأقراضي.

د/ دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات

هـ / عوائد المساهمين من استثماراتهم في الشركات .

و / اهتلاك رأس المال:

ز / الضرائب التجارية غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات رسوم الرخص والتصاريح

ق / أرباح الشركات والأرباح المحتجزة وهي أرباح تحتجز في الشركات بغرض التوسع.

3. طريقة الإنتاج :

لأجل احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بهذه الطريقة يقسم الاقتصاد الكلي إلى قطاعات إنتاجية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع التعدين ثم تحتسب قيمة الإنتاج الكلي لكل قطاع على حده وتجميع قيم القطاعات للوصول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي مما لا شك فيه أن هذه الطرق الثلاثة تعطي قيمة موحدة للناتج المحلي الإجمالي

1 – 3 -4 الناتج المحلي الاسمي و الحقيقي :

GDP Real and Nominal

من خلال تعريف الناتج المحلي الإجمالي فإنه يساوي

مجموع الإنفاق = الكمية × السعر (لجميع السلع والخدمات المنتجة)

GDP = الناتج المحلي الإجمالي

Pi = سعر السلعة

Qi= كمية السلعة

n= عدد السلع والخدمات

لذلك فإن التغيرات التي تحدث في قيمة الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى يمكن أن تكون ناتجة عن التغيرات الحاصلة في الكميات المنتجة أو الأسعار أو فيكليهما معاً . ويطلق على ذلك بالناتج الأسمى (nominal GDP) ويعرف بأنه كمية السلع والخدمات المنتجة مقيمة بالأسعار الجارية إي السائدة في سنة الإنتاج (current price)

وبما أن الزيادات المتواصلة في الأسعار عامة لا تعبر عن زيادة حقيقية في رفاهية المجتمع أو المستوى الحقيقي للأنشطة الاقتصادية فقد أصبح من الضروري فصل الزيادات السعرية عن التغيرات الحقيقة في الكميات والتي تتمثل بالناتج (Real GDP) ويعرف بأن كمية السلع و الخدمات المنتجة خلال السنة مقيمة بالأسعار الثابتة (constant price) أي أسعار سنة سابقة غير سنة الإنتاج

1-3 – 6 الانتقادات الموجهة للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لرفاهية المجتمع

بالرغم من إن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشرا مهما لمستوي النشاط الاقتصادي وتستخدم نسبه التغير السنوي فيه إحصائيا لقياس النمو الاقتصادي فقد تعرض إلي بعض الانتقادات في استخدامه كمقياس لرفاهية المجتمع أو في مقارنه مستوي الرفاهية بين المجتمعات المختلفة علي أساس مستوي ناتجها المحلي وفيما يلي نذكر أهم هذه الانتقادات([1]) .

1/لا تعكس معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي واقع نمط توزيع الدخل أو الناتج نفسه بين فئات المجتمع فكلما زادت المفردة الداخلية يبن طبقات المجتمع يزداد الاختلاف في مستوى رفاهيتها .

2/قد يكون لارتفاع المحلي الإجمالي نتائج جانبية مضرة للمجتمع كتلوث البيئة مثلاً .

3/ لا يشمل السلع التي لا تمر عبر الأسواق مثل الوجبات المنزلية وخدمات ربات المنازل

([1]) نعمة الله نجيب ابراهيم ، اسماعيل حسن اسماعيل (1998)، اسس الاقتصاد الكلي ، الاسكندرية ، الناشر . قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ص106

4/ لا يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي مقدار الجهود التي تبذل في إنتاجه فمثلاً المجتمع الذي يعمل (8)ساعة يومياً بالطبع هو أحسن حالاً من المجتمع الذي يعمل (12)ساعة يومياً لإنتاج نفس السلع .

5/ لا يشمل الأعمال الغير قانونية كالتهريب و المخدرات وغيرها ففي ايطاليا تقدر نسبة هذه الأعمال بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي وفي الأرجنتين تصل نسبتها إلى حوالي 60% لقد جرت عده محاولات لإيجاد بديل أفضل من الناتج المحلي الإجمالي لقياس مستوى الرفاهية إلا أن الاقتصاديين والإحصائيين لم يتوصلوا إلى مقياس عام للرفاهية أفضل من GPP في الوقت الحاضر ومع ذلك فإن الانتقادات الموجهة لاستخدام الناتج المحلي كمقياس للرفاهية . حفز الباحثين على استخدام مؤشرات إضافية على رفاهية المجتمع وأهمها:

1- مستوى الخدمات الصحية

2- مستوى التعليم

3- معدل عدد ساعات العمل اليومي

4- نسبة التلوث البيئي

5- نسبة الاكتفاء في المدن والمناطق الحضرية

6- معدل الجرائم في المجتمع .

3- 3 الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في النظريات والنماذج الاقتصادية :

العلاقة بين الاستثمار والدخل في إطار نظرية المضاعف

يمثل الاستثمار دافعا قويا للحركة التراكمية للنشاط الاقتصادي صعودا وهبوطا وذلك من خلال الربط بين مضاعف الاستثمار ومضاعف الاستهلاك.

مضاعف الاستثمار : (يعني مضاعف الاستثمار الزيادة المضاعفة الحاصلة في الدخل القومي والناشئة عن زيادة معينة في الإنفاق الاستثماري([1]) أو التغير في الدخل الناتج عن تغير الاستثمار)إي أن التغير في الاستثمار سوف يؤدي إلي تغير في الدخل اكبر من الزيادة التي حدثت في الاستثمار حيث يرتبط معني مضاعف الاستثمار بتغير مستوي توازن الدخل القومي وان الإنفاق الاستثماري يؤد ي إلي خلق دخول جديدة تضاف إلي مقدار الدخل القومي إضافة مضاعفة لذلك فان زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلي زيادة في إجمالي الطلب يترتب عليها زيادة في كل من الدخل القومي واستخدام وتشغيل الأيدي العاملة .

كمثال : إذا كان مضاعف الاستثمار = 4 وحدثت زيادة في الاستثمار بمقدار 20مليون جنية فان الزيادة في الدخل تكون 4(20) أو 80 مليون جنية ومعني ذلك إن التغير في الدخل (80 مليون جنية) اكبر من تغير (الاستثمار 20 مليون جنية) ومن هنا يتضح إن الزيادة التي يخلقها الدخل القومي بقدر مضاعف منشأها تتابع الإنفاق الاستهلاكي للدخول الجديدة التي توفرت عن طريق الإنفاق الاستثماري ومن هنا نظهر أهمية الإنفاق الاستهلاكي أو الميل الحدي للاستهلاك ([2])، فإذا كانت ثلاثة أرباع الزيادة في الدخل توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي وان ربع الزيادة في الدخل تخصص لأغراض الادخار أو الاستثمار فان المضاعف يمكن تحديده كما يلي :

المضاعف = 1/1- الميل الحدي للاستهلاك = 1/1-MPC

وبماان

MPS = مضاعف الادخار

MPC + MPS = 1

فان مضاعف الاستثمار = 1/MPS

لذلك يعتبر الاستثمار الشرط الأساسي والضروري لتشغيل الأيدي العاملة واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة ويعتبر من المحددات الأساسية لمستوي الناتج القومي خاصة في الدول النامية

([1]) عبد الفتاح مراد ، (1997م) موسوعة الاستثمار ، القاهرة ، دار الوثائق والكتب المصرية ، ص9

([2]) مايك ابدجمان ، مرجع سابق ، ص82

، حيث يتطلب وجود الاستثمار بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي كالطرق والجسور وتامين الموصلات وتدريب العاملين ورفع مستوي التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الضرورية ([1])

هنالك العديد من النماذج الاقتصادية التي تناولت العلاقة مابين الاستثمار والناتج منها:

اولا : نموذج مهالا نويس

ينطلق المضمون الرئيسي لهذا النموذج من أن هنالك إمكانية في زيادة إنتاج السلع الرئيسية بالمستوى الذي يسمح باستثمار جزء كبير من الدخل القومي للبلد وذلك عن طريق زيادة الجزء المخصص من الدخل والاستثمار وذلك عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للسلع الرأسمالية خلال فترة الخطة تؤدي إلى رفع معدلات نمو الدخل والاستهلاك والعمالة إلى مستويات لا يمكن الوصول إليها دون حصول زيادة في الطاقة الإنتاجية ويقوم النموذج على عدة افتراضات وهي :

1- وجود اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين هما :

أ- **القطاع الأول** : ينتج هذا القطاع سلع رأسمالية (I) تستخدم في توسيع الطاقة الإنتاجية للقطاع نفسه إضافة القطاع الثاني وبمعنى آخر فإن الإنتاج السنوي الصافي للقطاع الأول من السلع الرأسمالية (I) يقسم على القطاعين لتصبح (I) و (I_2) وأن λK و λC يمثلان معاملات تخصيص الاستثمارات على القطاعين الأول والثاني .

ب- **القطاع الثاني** : ينتج هذا القطاع السلع الاستهلاكية (C) الضرورية لتلبية الحاجات الفعلية للعاملين والمنتجين بما في ذلك المواد الأولية وأن B_K و B_C تمثلان مقدار الزيادة في إنتاج (I و C) عندما يزداد الاستثمار في القطاعين الأول والثاني بمقدار وحده واحده فهي تمثل مقلوب المعامل الحدي لرأس المال = $\frac{\Delta P}{\Delta K}$

حيث تمثل ΔP الزيادة في الإنتاج

تمثل ΔK الزيادة في الاستثمار

([1]) محمد ظافر مجيك ، (1987م)،التحليل الاقتصادي الكلي ، حلب ، سوريا، منشورات جامعة حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ص171

2/ يعتبر رأس المال عامل محدود للكمية وبذلك لا يمكن لأي جزء منه أن ينتقل من قطاع إلى آخر مما يجعل الاستثمار (I) يتحدد بواسطة مخزون رأس المال (I_t- 1) ومعامل رأس المال B_K في القطاع الأول بينما تتحدد السلع الاستهلاكية (C) بواسطة المخزون من رأس المال (I_t- 1) ومعامل رأس المال (B_C) في القطاع الثاني .

3/ يعتبر رأس المال ذا مستوى ثابت

ومن خلال الافتراضات السابقة يمكن توضيح النموذج من خلال المعادلات التالية :

$$\Delta I = B_K \lambda k I_t - 1$$

$$\Delta C = B_C \lambda C I_t - 1$$

وبحل المعادلة (1) عندما يكون (I_0) في الفترة (t) = 0 نحصل على المعادلتين التاليتين :

$$I_t = I_0 (1+ \lambda k B_K)^t _____ (1)$$

$$I_t - I_0 = I_0 (1+ \lambda C B_K)^{t-1} _____ (2)$$

وبحل المعادلة(2) نحصل على المعادلة (2) :

$$(1+ \lambda k B_K)^t$$

أن المتغير الاستراتيجي في النموذج هو (λk) والذي يمثل جزء من الاستثمار المخصص للقطاع الأول المنتج للسلع الرأسمالية كما أن قيمة I_t في المعادلة رقم (3) تتوقف على B_K الذي يمثل معامل رأس المال في القطاع الأول والتي تكون كبيرة بمقدار قيمة المعامل λk وفي المعادلة (5) يتضح الدور الهام لـ λk في المتغيرين (y. c) بالارتباط مع (t) الذي يمثل عنصر الزمن وبزيادة λk تزداد قيمة λc ، B_C بسرعة ومع ذلك ففي الأجل القصير نجد أن C_t تتأثر بنسبة $\frac{\lambda c}{\lambda k}$ التي نأخذ قيمة منخفضة كلما ارتفعت قيمة (λk) مع زيادة في (C_t) وتتغير قيمة (λk) بتغير أهداف التخطيط فإن النتيجة الأساسية التي يخرج بها هذا النموذج هو أن النمو المستقبلي للدخل والاستهلاك سنتوقف على الأولوية المعطاة للقطاع الأول المنتج للسلع

الرأسمالية (I) أي على (λk) لأنها تؤدي إلى زيادة الطاقة الادخارية على مدار الزمن مما يعظم معدل تكوين الفائض القابل للاستثمار في الاقتصاد القومي

تقييم النموذج :

أكد النموذج على (λk) باعتباره المتغير الأساسي في النموذج إلا أن الواقع اثبت غير ذلك فخلال فترة الاقتصادية يصبح من المستحيل توسيع القطاع الأول المنتج للسلع الرأسمالية ما لم يتم توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاع الثاني المنتج للسلع الاستهلاكية فقط بالقدر الذي يواكب الزيادة الضرورية إجتماعياً في الاستهلاك حتى يمكن تخصيص أقصى قدر ممكن من الاستثمار لزيادة أنتاج السلع الاستثمارية .

ثانيا : نموذج سولو - سوان solow (1997)[1]

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي أساس تطوير النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي ومن ثم تم تطوير النموذج بإدراج رأس المال البشرى

حيث ان

Y_t= الناتج المحلي الاجمالي

K_t^a= راس المال المادي

H_t^B= راس المال البشرى (مستوي التمدرس)

A_t=عنصر العمل (عدد السكان)

L_t= العامل التكنولوجي

[1] Michel DEvoluy,(1998) "Macroeconomic Theory, 2nd edition, Armand Colin, Paris, , p 204

حيث تم تعديل النموذج من قبل (1999)(Mankiw rower welle))[1](

$logy_{ti} - log$

حيث ان

$y_{\mathrm{ti-t0}}$= تمثل الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ti , t0

$\frac{1}{GDP}$ = معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

$(n + g + \partial)$تمثل معدل نمو قوة العمل ومعدل نمو التكنولوجيا ومعدل اهلاك راس المال

$\frac{fdl}{GDP}$= معدل الاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

$school$ = معدل التمدرس

تقييم نماذج النمو الاقتصادي :

ركزت النموذج علي الدور الرئيسي الذي يؤديه الاستثمار كعامل رئيسي ومحرك أساسي لعملية النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي وما نلاحظه في نموذج (سولو) تناوله لمستوي الاستثمار ومستوي السكان ورأس المال البشري المقاس بمستوي التمدرس كمحددات مستقلة تؤدي الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

([1]) Ulrich KOHLI, (1999)"Macroeconomics Analysis, De Boeck, Brussels Belgium, p 418

3-1: المبحث الأول

السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج الاستثمار في السودان

3-1-1 : الفترة من 1946 – 1989م

الفترة من عام 1946- 1956م[1]

عرف السودان برامج الاستثمار منذ 1946 حيث تم وضع أول برنامج استثماري لفترة (1946-1951 م)إلى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً ، ثم تلا ذلك مباشرةً برنامج خماسي أخر لفترة (1951- 1956 م) وقد تم إنشاء إدارة في مصلحة المالية (حاليا وزارة المالية) تحت اسم (إدارة الإنشاء والتعمير ثم إدارة التخطيط) واستمر الجهد التنموي تحت مظلة هذه الإدارة حتى عام 1969م حيث تم إنشاء وزارة التخطيط بدلاً عن إدارة التخطيط ثم تم تحويلها إلى مجلس التخطيط القومي ثم إلى مفوضية التخطيط في عام 1973م ثم إلى وزارة التخطيط القومي عام 1975م وأختص البرنامج الأول بتطوير الخدمات العامة والهياكل الأساسية للدولة بينما اشتمل البرنامج الثاني على تنفيذ 25 مشروعاً في مجالات التنمية الزراعية والمواصلات والخدمات الاجتماعية و اعتمد البرنامجان في تمويل المشروعات على فوائض الميزانية العامة دون اللجوء إلى الاستدانة المحلية أو الخارجية ولم ترتبط هذه المشاريع بأهداف كلية أو اجتماعية بل أن الأسلوب المتبع كان يعتمد على تجميع المشروعات المختلفة دون ربطها بأهداف . ومن ناحية أخرى كان هذان البرنامجان يمثلان السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية المتعلقة بدعم مستعمراتها .وتلا ذلك برنامج الخطة الخماسية للفترة 1947- 1952م ولم ينفذ بسبب عدم توفر الموارد المالية المطلوبة للتنفيذ وكان الفشل مصير كل المحاولات التي تمت بعد ذلك لوضع برامج استثمارية .

([1]) ميرغني عبد الرحيم (2002) التخطيط الانمائي في السودان في الستينات ، الخرطوم، مركز عبد الكريم مرغني ، ص5

الفترة من عام 1960 –1970م([1]):

تناول هذا البحث الخطة العشرية للفترة من (1960- 1970) بشي من التفصيل بعد قراءات مطولة لخطط وبرامج الاستثمار في السودان خلال الفترات السابقة واللاحقة والجدير بالملاحظة ان هذه الخطة هي أول خطة شاملة في البلاد قامت علي رؤية واضحة شملت مساهمة القطاع الخاص بحوالي .40% من جملة الاستثمارات وما يمكن ملاحظته تبيان أهمية الاستثمار الخاص للنمو والتنمية الاقتصادية في من خلال هذه الخطة .

الخطة العشرية (62/61-1971/70م) والتي تعتبر أول خطة مبنية على برامج وأهداف اقتصادية وانتقلت بالبرامج الاقتصادية من مرحلة المشروعات العضوية إلى الخطة المبنية على أهداف كمية ونوعية واضحة وكانت خطة متكاملة ،إذ اشتملت على مشروعات القطاع الخاص إلى جانب المشروعات العامة وبقيام ثورة أكتوبر 1964م توقف تنفيذ تلك الخطة بسبب عدم الاستقرار السياسي وغياب رؤية واضحة للسياسات الاقتصادية أو التنموية ومع بداية عهد النظام المايوي في منتصف عام 1969م بدأت مرحلة جديدة من اتجاهات وطرق التخطيط والاستثمار . حيث بدأ النظام الجديد ذو الاتجاه الاشتراكي العمل على تغيير النمط الاقتصادي الرأسمالي إلى النهج الاشتراكي :

أداء الخطة العشرية

تعدي أجمالي الاستثمار المحدد الهدف المقرر في النصف الأول من فترة الخطة بالرغم من أن الخطة نفسها كانت قد وضعت في الاعتبار ذروة للاستثمارات للسنوات الأربعة الأولى وتأسس ذلك على التوافق مع تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى الذي كان ذلك ضروريا لدفع التوسع في الإنتاج والصادرات خلال السنوات الأخيرة في فترة الخطة . حيث كانت الاستثمارات الخاصة متفقة تماما مع تقديرات الخطة وكانت الاستثمارات الخاصة خلال السنوات الثلاث الأولى أكبر حجماً وأهمية ولكن انخفضت في السنة الأخيرة بصورة حادة بسبب الوضع السياسي ولعدم وضوح السياسات بالنسبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية خاصة ما يتعلق منها بالاستثمار الأجنبي كما نلاحظ ارتفاع قيم استثمارات القطاع العام والتي تشكل ثلاث أرباع مجمل

([1]) المرجع السابق ، ص171

الاستثمارات بما يعادل 22% عن المقرر لها في الخطة لتصل ذروه بلغت 57% للعام المالي 1964/63م .

نجد أن الخطة وافقت على حجم أجمالي للاستثمار يبلغ 268 مليون جنية سوداني لفترة السنوات الخمس الأولى منها 103 مليون أي ما يعادل 38,5 % يتم تمويلها من مدخرات القطاع العام و 73مليون أي ما يعادل 27,3 من مدخرات القطاع الخاص أما الباقي والذي يبلغ 92 مليون جنية سوداني أي ما يعادل 34,2% كان يجب تغطيته بالمساعدات المالية الأجنبية . أشيرإلي توافق استثمارات القطاع الخاص خلال فترة الخمس سنوات بشكل عام مع توقعات الخطة ولكن استثمارات القطاع العام كان اكبر بكثير عن ما هو مقرر بما يعادل 15% أو ما يقارب 40 مليون جنية سوداني وفي ذات الوقت انخفضت مدخرات القطاع العام بما يعادل 17% عن ما هو متوقع وكان ذلك بسبب سوء الأداء المالي للعديد من المؤسسات العامة حيث تمت تغطية هذا العجز عن طريق المدخرات الخاصة .

والتي كانت أكثر مما كان متوقع لها ولكن بسبب زيادة استثمارات القطاع العام فإن الحصيلة العامة للفجوة بين الاستثمارات والمدخرات بلغت 120 مليون جنية سوداني بدلا عن 92 مليون جنية بحسب الخطة .

رغم أدراك الدول النامية والسودان أحد هذه الدولة بان التنمية تتطلب الصبر والمثابرة والتوجيه السليم للجهود وان العون الخارجي يمكن أن يساعد ولكن لن يحقق الهدف وان النمو ينبثق فقط من المدخرات والاستثمارات والإنتاج وأن الادخار يتطلب ألتقشف وان الموارد الشحيحة يجب توزيعها بحكمة واستخدامه بكفاءة وأن الصرف العام بماثل الصرف الخاص وأن العادات وطرق التفكير والأداء لا تتسق مع أهداف التنمية ويجب أن تطوع لها وأن العزيمة الصلبة والجهود الجبارة شرطان ضروريان إذا ما أريد تحقيق التنمية

لذا من الطبيعي ان تواجه الخطة بعض العوائق خلال فترة التنفيذ:

أهم الصعوبات التي واجهت الاستثمارات ([1]):

أولاً : تم توزيع استثمار القطاع العام الفعلي مركزا على فترة السنوات وحسب المشروعات الضخمة التي بدأت وتم التصديق عليها والتي بدورها أحدثت ضغوطاً على الموارد الطبيعية والإدارية ، وبما أن خلق بنية تحتية يعد شرطاً ضرورياً للنمو ولكن تحقيقها يتطلب كثافة رأس المال ومعدل عالي لإنتاجية رأس المال وفترة نضوج طويلة ولذلك فإن الفترة التي تم خلالها إعداد البنية التحتية لم يتم خلالها الحصول إلا على القليل من منافع الإنتاج .

ثانياً : في المراحل الأولى للتنمية يذهب قدر كبير جداً من الموارد لاستثمارات البنية التحتية (الاستثمار الذي ليست له تأثيرات إنتاجية مباشرة وآنية) وعليه فإن مثل هذا الاستثمار في مراحله الأولى تكون تكاليفه مرتفعة

ثالثاً : يمكن للقطاع الخاص المساهمة في التطور الاقتصادي فبعد الاستقلال مباشرة أصدرت الحكومة قانون الميزات الممنوحة للشركات 1956م والذي صدر لتشجيع استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي ومع ذلك وفي ذات الوقت شن السياسيون داخل وخارج الحكومة حملة على الرأسمالية والباحثين عن الربح كامبراليين استقلاليين رغم ذلك تجد أن سياسات وبيانات الحكومة اتجهت نحو الاستثمار ولكن لم تكن كافية وباستلام الجيش للسلطة تغير الوضع وكان من أول القرارات التي اتخذتها الحكومة تأميم صناعة السكر .

بينما كانت المشكلة وقتها تنوير الحكومة الجديدة بالتقدم الذي تم انجازه في المفاوضات مع الشركات الخاصة والمحلية والأجنبية لأقامه أول مصنع سكر .

ومن جانب آخر في 1964م ركز وزير المالية والاقتصاد في خطاب "النادي الروتاري" على أهمية دور الشركات الخاصة بغرض أبعاد المخاوف وأعاده الثقة في دور القطاع الخاص.

رغم مساندة مثل هذه الخطابات إلا أن الحالة في مجملها كانت في أحسن الأحوال متا رجحه مع هذه الظروف حيث نلاحظ أن استجابة القطاع الخاص كانت إيجابية كما حدث خلال السنوات الخمس الأولى من فترة الخطة فقد كأن الاستثمار الخاص متطابق مع توقعات الخطة إلا انه بدا

([1])المرجع السابق ، ص179

في التراجع من العام 1965/64م وإذا ما كانت الظروف أكثر ملائمة لحقق القطاع الخاص تحت كل الاحتمالات أكثر مما كان متوقعاً منه في الخطة .

جدول رقم (1) إجمالي الاستثمارات المحددة للقطاع الخاص

السنة	62/61	63/62	64/63	65/64	66/65	أجمالي
القطاع الخاص (فعلي)	22,1	17,1	22,3	15,8	12,5	90
القطاع الخاص (خطة)	18,7	16,0	16,0	18,1	20,5	89,4

المصدر: عبد الرحيم مرغني(2002م) – التخطيط الإنمائي في السودان في الستينات الخرطوم ، مركز عبدالكريم ميرغني –ص182

الفترة من 1970 – 1980م

الخطة الخمسية الأولى (1970-1975م)وضعت الخطة على النهج الاشتراكي المعتمد على شمولية الإدارة ومركزية التخطيط والتنفيذ واحتكار المؤسسات العامة للنشاط الاستثماري والتجاري ، وربط الاقتصاد باقتصاديات الفكر الاشتراكي عن طريق وكالات حكومية لها حق الاحتكار .وبعد زوال سيطرة الاتجاه الاشتراكي على نظام الحكم تم تعديل الخطة الخمسية إلى الخطة الخمسية المعدلة ، بإدخال برامج العمل المرحلية وقد تم مد فترة الخطة إلى (1971/1970_1983/1982 م) وقد اشتملت الخطتان المعدلة والثانية على أهداف عريضة . وقد توفرت لها كل المقومات المالية للنجاح خاصة وقد صادفتا فترة الارتفاع الهائل في أرصدة الدول العربية البترولية الفائضة عقب ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973م وقيام مؤسسات عربية إقليمية وقطرية عديدة لتمويل المشروعات في الدول العربية خاصة والدول النامية بصفة عامة([1]) . وكما ذكرنا من قبل كان السودان أوفر حظاً في الحصول على العون المالي من هذه المؤسسات ، حيث تحول اهتمام الدول العربية إلى السودان كسلة غذاء للأمة العربية . ولاستغلال الإمكانيات الزراعية الهائلة التي يتمتع بها السودان .ولتحقيق هذا الهدف تم وضع برنامج طموح بواسطة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تطوير

([1])عثمان إبراهيم السيد (1988م)،التخطيط مقوماته وأداره تنفيذه ، الخرطوم السودان ،دار جامعة الخرطوم للنشر ، ص29

الإنتاج الزراعي في السودان ،ويتم تنفيذه على مرحلتين ،الأولى (1976-1985م) والثانية (1985-2000م) وتهدف الفترة الأولى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء للسودان وتحقيق فائض في تهدف المرحلة الثانية للتصدير وقد تم تحديد حجم الاستثمار عندئذٍ بأكثر من 6مليار دولار . وكآلية لتنفيذ هذا البرنامج تم إنشاء الهيئة العربية للاستثمار الزراعي ومقرها الخرطوم وتم توفير إمكانيات مالية هائلة لأحداث طفرة إنمائية كبرى إلا أن الخطة لم تسر كما كان مخططاً لها ومؤملاً فيها إذ تعثّر التنفيذ لضعف تصميم المشروعات والبطء في التنفيذ.كما أن المعوقات الهيكلية وعدم الاستقرار الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بنظام سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم خلق بيئة غير داعمة للإنتاج وطاردة للاستثمار([1])

جدول رقم (2) خطة الاستثمار السنوية(1975/70)بملايين الجنيهات

القطاع / السنوات	1970م	1971م	1972	1973	1975-74م	المجموع
الأستثمارت الحكومية	46	41,5	44,5	48	45	215
الاستثمارات الخاصة	32	32	34	35	46	170
المجموع	87	74,5	78,5	86	91	385
الناتج المحلي	599	644,1	706	761	816,9	-
نسبة الاستثمارإلى الناتج	%9,11	%11,6	%11	%11	%10	

المصدر:سيد نميري(1978) التخطيط الاقتصادي في السودان – السودان – دار جامعة الخرطوم للنشر ص106.

([1]).سيد نميري (1978م)، التخطيط الاقتصادي في السودان ،الحرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ص104

الفترة من 1981الي1989[1]:

بعد عام 1983/ 1984 تدهور الأداء الاقتصادي وتراجعت تدفقات العون الخارجي وساد التضخم ألركودي في معظم دول العالم مما أدى إلى تراكم فوائض عائدات البترول وأصبحت إعادة تدوير الموارد المالية تتم عن طريق أسواق الأموال العالمية قصيرة ومتوسطة المدى. وتوسعت عمليات الأغراض الخاصة ويديرها المضاربون . والسودان كدولة النامية تأثر بتلك الأحداث مما أدى إلى مزيد من تفاقم الضغوط على الحساب الخارجي . وعليه وأمام هذه التطورات اضطرت الدولة إلى الرجوع مرة أخرى إلى البرامج الاستثمارية بالتعاون مع البنك الدولي (كانت علاقات السودان مع البنك الدولي مازالت متصلة حتى ذلك التاريخ) وتم وضع عدة برامج ثلاثية متتالية ومتداخلة في إطار برنامج التركيز المالي والإصلاح الاقتصادي وكانت مكونات البرامج تشمل إكمال المشاريع تحت التنفيذ وإعادة تعمير المشاريع القديمة في الزراعة المروية ، وأخيراً توسيع أو إعادة تعمير مشاريع البنيات الأساسية . واستمر نظام البرامج الاستثمارية حتى عام 1989م وفي عام 1988م تم وضع البرنامج الرباعي (1988-1989م _1991-1992م).وقبل أن يوضع هذا البرنامج الرباعي موضع التنفيذ تغير نظام الحكم في السودان أثر قيام نظام ثورة الإنقاذ الوطني في يوليو 1989م

3-1-2 :السياسات الاقتصادية وبرامج الاستثمارللفترة (1990م – 2013م) :

بعد إن تقلدت ثورة الإنقاذ الوطني لمقاليد الحكم في السودان عقدت مؤتمر اقتصادي شامل واستنادا على توصيات ومقررات ذلك المؤتمر تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي للأعوام 1990-1993م وفقا لمقررات المؤتمر الاقتصادي وضعت الأهداف العامة للبرنامج وهي :-

1.تحريك جمهور الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج.

([1])عبد الوهاب عثمان (1998م) ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، الخرطوم ، السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، ص31

2. حشد كل الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخلياً وخارجياً في المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح المشاركة للجميع .

3. تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً .

الوسائل العامة للبرنامج :

اشتملت الوسائل العامة لتحقيق أهداف البرنامج على ما يلي:-

1- التركيز بصوره كبيره وأساسيه علي التنمية الزراعية.

2- تحرير الصادر وتقديم الدعم له.

3- توفير مواد داخلية وخارجية حقيقية من العملات المحلية والصعبة.

وللمساعدة في تحقيق أهداف ذلك البرنامج الاعتماد علي:-

(أ)موارد المواطنين داخليا وخارجيا بالدرجة الأولي.

(ب)استثمارات القطاع الخاص والمحلي والعربي والإسلامي.

(ج)الحصول علي أي موارد متاحة من مصادر أخري خاصة أو رسمية مقبولة سياسيا متماشية مع توجيهات البرنامج الاقتصادي.

4. إزالة كل العقبات الإدارية والاقتصادي والقانونية التي تقف أمام رجال الإعمال والمستثمرين وكل العاملين الحقل الاقتصادي حرفيين ومهنيين ومزارعين وقد يحث ذلك كل المستثمرين لينطلقوا للعمل تحت ظل سياسات وإجراءات جديدة تتمثل في ما يلي:-

(أ) إلغاء احتكارات الدولة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق الداخلي و الخارجي ومجال الخدمات الاقتصادية والبترول وفتح الباب لمن يريد العمل في أي من هذه المجالات

(ب) خروج الدولة من هذه المجالات عن طريق بيع المؤسسات الخاسرة والمتعثرة أو بيع حصص من ملكية الدولة فيها أو تحويلها إلي شركات مساهمة عامة مع القطاع الخاص المحلي

أو الأجنبي تمتلكه الدولة إذا كان ذلك مناسبا أو مرغوبا حسب كل حالة حصصا ولا يشترط غالية أو بتأجير أصولها أو أي وسائل أخري علي إن يتم كل ذلك وفقا لبرنامج عملي مدروس .

(ج) إجراء تعديلات جذرية في كل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي كقوانين الضرائب والجمارك والعمل والأسعار لتواكب وتساعد على التوجه نحو الإنتاج والتنمية .

(د) إجراء تعديلات كبيرة في هياكل وأسس التمويل المصرفي باعتباره إلى جانب ميزانية الدولة ،جهازاً أساسياً في عملية حشد واستخدام الموارد المالية المطلوبة للانطلاق في مدرج الإنتاج .

(ذ) البدء بتحديد أسعار التصدير والتدرج في تحديد أسعار السلع و الخدمات الداخلية والسلع المستوردة مع الالتزام بتثبيت أسعار السلع الأساسية .

5. تطبيق نظام واسع للتكافل الاجتماعي لتمكين محدودي الدخل (داخل وخارج أجهزة الدولة) من مقابلة ارتفاع الأسعار الذي يصاحب عملية التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد.

في هذه الفترة انتهجت الدولة سياسية التحرير الاقتصادي وقامت بوضع الإستراتيجية القومية الشاملة للفترة (1992م- 2002م) من أهم أهدافها ([1]):

1. إنماء الاقتصاد السوداني .
2. تحرير الاقتصاد السوداني وتعزيز اقتصاديات السوق .
3. تبني سياسات تؤدي إلى إطلاق قوى الاستثمار والإنتاج والعمالة .
4. خصخصة مؤسسات القطاع العام .

يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :-

1. توجيه الائتمان والتسهيلات المصرفية للقطاعات والمنشآت المنتجة .
2. الكف عن تمويل العمليات الغير منتجة
3. تشجيع الادخار المحلي لتمويل برامج التنمية .
4. زيادة مساهمة رأس المال الوطني في تمويل الاستثمارات المطلوبة .

([1])عمران عباس يوسف (2013) الاستثمار في السودان وواقع الاستثمار في ولاية النيل الأبيض الخرطوم - السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع ، ص309

وأهم الموجهات الأساسية بهذه الخطة التي تبين إستراتيجية الدولة في الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسية التحرير الاقتصادي فقد تقسيمها للبرامج التالية:

البرنامج الثلاثي للفترة من (90- 91- 92)

تتمثل أولى المبادرات لوقف التدهور الاقتصادي في عقد المؤتمر الأول والذي نتج عنه إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي للفترة (90-93) وهو برنامج هدف إلى وضع السياسات العاجلة وبأهداف محدده في الآتي :

1. تحرير جمود الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج .
2. حشد كل الطاقات المتاحة وفتح الباب لمن يرغب للمشاركة في أهداف البرنامج .
3. تحقيق التوازن الاجتماعي بحيث لا تتم عملية تحريك الاقتصاد على حساب الفئات الضعيفة.

بدأ البرنامج بخصخصة المؤسسات الخاسرة والبدء بتحرير أسعار التصدير وتحرير أسعار السلع والخدمات .

البرنامج الثلاثي للفترة من (93-94-95)

جاءت الأهداف العامة لهذا البرنامج من الإستراتيجية القومية الشاملة على النحو التالي :

1. زيادة الدخل القومي .
2. تحقيق عدالة توزيع الدخول .
3. تحقيق الخدمات الأساسية في مجال التنمية البشرية .
4. نشر مجالات التكافل والعمل الخيري الإنساني .

البرنامج الثلاثي للفترة (96-97-98) :

وقد جاءت الأهداف الرئيسية للبرنامج على النحو التالي :

1. إشاعة العدالة الاجتماعية .
2. تحقيق معدلات نمو سنوية في حدود 10% من المتوسط .
3. زيادة الموارد الأجنبية .
4. إعطاء أولوية لمشروعات الطاقة .
5. الاهتمام بمشروعات النقل والبنيات الأساسية .
6. رفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

البرنامج الثلاثي للأعوام ([1])(2003 – 2004 -2005م)

لقد ركزت موازنة التنمية من خلال هذا البرنامج على عدة أهداف أهمها :

1. فك الاختناقات من الاقتصاد القومي بتأهيل البني التحتية .
2. تخصيص اعتماد مقدرة لمشروعات التنمية الاجتماعية ومساهمتها في مناهضة الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في إطار مشروعات التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة وتوفير مياه الشرب النقية .
3. الاهتمام والتركيز على برامج تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات لمواكبة المتغيرات العالمية والاستعداد لمتطلبات العولمة .
4. الاستقرار في تنمية الصناعات الإستراتيجية كالبترول والتي تساهم في إحلال الواردات .
5. الاستمرار في دعم برامج السلام والتوطين .

السياسات الاقتصادية في البرنامج الاقتصادي متوسط المدى (2004م – 2006م)

لقد تم تبني برنامج اقتصادي متوسط المدى النقطة المحورية فيه هي الموازنة الدائرية متوسطه المدى لفترة ثلاثة سنوات في ضوء التوقعات للسلام بالإضافة إلى إدخال سياسات الحد من الفقر في المدى المتوسط بصورة واضحة وبهدف البرنامج الاقتصادي إلى :

1. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي .
2. تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% .
3. المحافظة على معدلات التضخم عند نسبة تقل 7% والحفاظ على مرونة في تقويم أسعار الصرف .
4. تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى حوالي 6% .
5. زيادة الاحتياطات الدولية .

البرنامج الاقتصادي متوسط المدى (2006- 2007م – 2008م)

المحاور الأساسية التي ترتكز عليها السياسات الاقتصادية خلال البرنامج بعد توقيع اتفاقية السلام 2005/1/9م وهي

1. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والارتفاع بمعدلات النمو .

([1])المرجع السابق ، ص316

2. رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .

3. مراعاة التوازن بين الولايات والتجمعات السكانية والمناطق الأقل نمواً والفئات الفقيرة في توزيع الثروة والموارد

إستراتيجية الخطة ربع القرنية (2007م – 2013م)

وتحتوي هذه الخطة على مجموعة من البرامج والرؤى

أولا : الخطة الخمسية (2007م – 2011م) وجاءت رؤية هذه الخطة كالآتي :

1. سودان موحد قائم على قواعد الأمن الشامل .

2. التعددية والفدرالية والتداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروة

3. بناء علاقات المصالح المتبادلة مع المجتمع الدولي .

البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2011م- 2013م)

وقد كانت أهم أهداف هذا البرنامج كما يلي :

1. تحقيق واستدامة الاستقرار الاقتصادي مع التأكيد الاعتماد على سياسة التحرير الاقتصادي كمنهج للسياسة الاقتصادية .

2. استعادة التوازن في القطاع الخارجي .

3. محاصرة عوامل تدني مستوى المعيشة ومحاربة الفقر

4. إعادة هيكلة الموازنة العامة ومحاصرة العجز الكلي

5. خفض معدلات البطالة

6. زيادة معدل تدفق الاستثمارات الخارجية.

جدول رقم (3) الاستثمارات الكلية موزعة بين القطاع العام والخاص

الخطة الخمسية (2007—2011م)مليار جنيه

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التنمية القومية	39.4	47.0	50.3	55.8	62.0
التنمية الولائية	45.0	50.2	55.5	62.2	69.3
حكومة الجنوب	7.4	9.0	9.8	10.8	11.9
جملة القطاع العام	91.8	106.2	115.6	128.8	143.2
القطاع الخاص	163.2	193.6	232.8	277.1	326.9
الاستثمارات الكلية فى الاطار الكلى	255.0	299.8	348.4	405.9	470.1
نسبة القطاع العام لاجمالى الاستثمارات	%36	%35	%33	%32	%30
نسبة القطاع الخاص لاجمالى الاستثمار	%64	%65	%67	%68	%70

المصدر: جمهورية السودان ، المجلس القومى للتخطيط الاستراتيجى الخطة الخمسية (2007—2011)م المجلد الثانى الجزء الثانى(أ) الاهداف الكليةو المالية

تقييم مدي فاعلية السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج الاستثمار في تحفيز الاستثمار:

تقييم الفترة 1946م – 1989م

تبنت الدولة خلال الفترة من 1946 الي 1969م العديد من البرامج والسياسات التنموية والمحفزة للاستثمار ومن الملاحظ ان الخطط التي صيغت خلال تلك الفترة أنها تمثل لبنة أساسية تصلح للاهتداء بها في صياغة سياسات تنموية وبرامج استثمارية ملائمة للسودان وهذا ما أكده بروفيسور (امارنيا صن) الحائز علي جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1998م ، أما فترة الستينات في تعتبر مرحلة مميزة بالنسبة للتخطيط الاقتصادي في السودان وان أهم ماجاءت به الخطة العشرية (1961م – 1971م) انها قد شملت مساهمة القطاع الخاص بنسبة 40%من جملة الاستثمارات ولكن حالت الظروف السياسية دون استكمال هذه الخطة التي اوقفت في عام 1964م وعلي الرغم من ذلك فاننا نعتبر هذه الفترة مميزة حيث استطاعت هذه الخطة ان تحقق جزء من أهدافها ، أما الفترة من (1975م -1985م) حيث تاثر الاستثمار بالعديد من السياسات الاقتصادية والتي ألغت بظلالها علي تذبذب مستوي الأداء الاقتصادي حيث تعرض الاقتصاد السوداني لفترة طويلة من الكساد التضخمي وهبوط في مستوي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي اقل من 0.5% وانخفاض معدل الادخار المحلي من 13%في عام 1976 الي 1% في عام 1989م من الناتج المحلي الإجمالي مما اثر سلبا علي مستوي الاستثمار ويعزي ذلك إلي تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلي برامج الإصلاح الهيكلي التي اوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إفرازات سياسيات التأميم التي أفرزت نتائجها بإحجام المستثمرين في القطاع الخاص والقطاع الأجنبي مع ملاحظة تزايد معدلات التضخم

تقييم الفترة : 1990م -2014م

(اورد عثمان عبد الوهاب)ان الخطط الاقتصادية للفترة من 92-2002م حققت أهدافها كاملة من ناحية الاستقرار الاقتصادي الذي يتمثل في استقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم وتلاشي عجز الحساب الجاري ومعدل نمو عال ومستقر ومستدام نلاحظ أن هذه

السياسات أثرت إيجابا علي تدفق الاستثمارات الوطنية و الاجنبية([1]) ، من وجهة نظر الباحثة فان هذه السياسات تبنت العديد من الأهداف إلا أن هذه السياسات لم تضع أهدافها بشكل قياسي (كمثال الخطة العشرية) ولم تضع رؤية واضحة للاستثمار كما أن سياسية الخصخصة التي تبنتها الدولة لم تؤتي اوكلها كاملة وهي تحتاج الي الكثير من المتابعة والمراجعة وتحديد الأهداف وتحديد المسئولية الاجتماعية للمنشات التي تمت خصخصتها حيث كان من المتوقع ان تقوم جهات عديدة بالدخول في النشاط الاقتصادي إلا إن القطاع الخاص تخوف من الدخول في تلك الأنشطة مما يؤكد ذلك الدراسة (مروة)([2]) التي ذكرت فيها إن أهم المعوقات التي تواجه سياسية التحرير التخوف من السياسات الاقتصادية والمشاكل السياسية والجهل بالفرص الاستثمارية المتاحة والاستماع الي الشائعات التي تروج إلي إن هذه المؤسسات ذات ربحية منخفضة بالإضافة إلي ضعف وعدم نضوج سوق الأوراق المالية والجهل بطرق التعامل بالسوق كما ان هنالك الكثير من العوامل التي ساعدت علي نجاح تلك السياسات في بداية تلك الفترة مثل دخول النفط في قائمة الصادرات السودانية للعام 1999م ممادي الي تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية مثل تحسن معدل النمو لاقتصادي من 0.5% في فترة الثمنيات ليصل الي 6% في فترة التسعينات وتشير التقارير الدولية الي ان معدل النمو وصل الي 23.6% في عام 1995م([3]) كما ارتفعت معدلات الاستثمار حيث وصلت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي إلي 32% في عام 1998م وتعزي هذه الزيادة الي ارتفاع معدل الاستثمار في البترول وذلك خلال الفترة من 1991م الي 2004م حيث بلغت نسبة الاستثمار من اجمالي الناتج المحلي حوالي 17.3% الي 24% وخلال الفترة من 2005 الي 2010م لم يطرا اي تغيير يذكر علي حجم الاستثمار الكلي في البلاد حيث نجد ان نسبة مساهمة قطاع الاستثمار في الناتج المحلي بلغت 18% في عام 2010م ([4])

([1]) عثمان عبد الوهاب (1998) ، مرجع سابق ،ص57

(2)مروة عبد القادر صالح (2007) ، مرجع سابق ، ص 78[2]

(3) الانكتاد ، تقرير الدول الأقل نموا للعام (2005)

([4]) جمهورية السودان ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2010م

3-2: المبحث الثاني

مناخ الاستثمار في السودان

مناخ الاستثمار كما عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له[1]. وعليه يقصد بمناخ الاستثمار كل الجوانب التي تحكم وتسير وتشرف على تشجيع وتنظيم الاستثمار في البلاد من تشريعات واليات تنفيذ تلك التشريعات من أجهزة تنفيذية على مستويات الحكم المختلفة إضافة للمرافق المؤثرة على عمليات الاستثمار كالمصارف ومؤسسات التمويل وضمان الاستثمار في كافة مراحله وبكل القطاعات الاقتصادية ومرافق البنيات الأساسية.

خلال فترة التسعينات من القرن العشرين برز اهتمام كبير رسمي وشعبي بتحسين مناخ الاستثمار حيث عقدت في مطلع عام1990م ندوتين الأولى ندوة التداول مع المستثمرين المحليين في يناير 1990م والثانية ندوة التداول مع المستثمرين العرب والأجانب في مارس 1990م ثم دورياً تواصل انعقاد مثل هذه الندوات كما شهد السودان انعقاد العديد من ندوات الترويج لاستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب .كما عقدت خلال عام 1997م العديد من الاجتماعات على مستوى الجهاز التنفيذي وعلى مستوى مجلس الوزراء الاتحادي ولجنة القطاع الاقتصادي وعلى مستوى السلطة التشريعية في لجنة الشئون الاقتصادية وأيضاً بالتعاون والتنسيق مع اتحاد عام أصحاب العمل السوداني بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتقييم تجربة تطبيق قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م على مستوى الوزارات الاتحادية المسئولة عن تنفيذه وعلى مستوى الولايات[2]

([1])المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(ابريل 2002 م)مناخ الاستثمار في الدول العربية ، العدد177 ، ص 2

([2])التقرير الاستراتيجي السوداني ،(مايو 1998 م) مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، السودان ، ص106

مكونات مناخ الاستثمار في السودان :

3-2-1: البيئة القانونية للاستثمار في السودان

قوانين تشجيع الاستثمار في السودان (1956م- 2013م)

تهدف قوانين تشجيع الاستثمار السوداني إلي تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والمختلط والقطاع العام ويهدف إلي تشجيع الاستثمار في النشاط الزراعي والحيواني ، النشاط الصناعي . نشاط الطاقة والتعدين ،نشاط النقل والسياحة والاتصالات، البنيات الأساسية والخدمات الاقتصادية والإدارية، خدمات الصحة والتعليم والمياه الثقافة والإعلام ومشاريع إعادة التأهيل وأخذت قوانين الاستثمار في السودان مراحل متعددة كانت كالآتي:

قانون الميزات الممنوحة 1956م([1]):

صدر قانون الميزات الممنوحة في العام 1956م ، وهو أول تشريع لتشجيع الاستثمار في السودان ، إذ يختص بتشجيع الصناعة ويعكس اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي ، وقد كفل هذا القانون للمستثمر الأجنبي التسهيلات متعددة ومن الحوافز التي قدمها الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال للارباح التي تبلغ 5% من رأس المال المستثمر تعتبر معفاة من ضريبة الأرباح ، والتي تزيد عن 5% تؤخذ منها الضريبة بنصف القيمة ، وتتراوح فترة السماح والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال من سنتين إلى خمس سنوات ، اعتماداً على حجم الاستثمارات فمثلاً بالنسبة لحجم الاستثمار الذي يقل عن عشرين ألف جنية فإن الفترة الاعفائية عبارة عن سنتين ، وبين (20-100) ألف جنيه تكون فترة السماح خمس سنوات و تخفيض ضريبة الوارد على المواد الخام والمواد المستوردة والتي تعتبر ضرورية للإنتاج

([1])جمهورية السودان ، وزرة الصناعة والتعدين قانون تنظيم الاستثمار وتشجعه لسنة 1956،

قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967م ([1])

هدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية لقطاع الصناعة ، ومن الميزات والتسهيلات التي منحها القانون :

1. الإعفاء الكامل من ضريبة أرباح الأعمال لمدة خمسة سنوات من بداية الإنتاج أم الصناعات التي يبلغ حجم الاستثمار فيها مليون جنية فأكثر تعفى من نصف الضريبة لمدة خمسة سنوات أخرى .
2. العمل على حماية المنتجات المحلية من خلال رفع التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة .

قانون التنمية وتشجيع الاستثمار لسنة 1972م :

صدر هذا القانون في العام 1972م ومن الشروط التي يمنحها للمنشأة لتحصل على التصديق بإنشائها والتمتع بالامتيازات الواردة في هذا القانون هي :

أن تساهم المنشأة في التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية والعربية وأن تكون المنشأة في الأقاليم والريف ، أما الامتيازات المالية وغير المالية والتي شملها القانون منها : الإعفاء الكامل في حالة الأرباح التي تبلغ 10% أو أقل من حجم الاستثمار أما الامتيازات الغير مالية فتتمثل في الآتي:

1. يمكن أن تدفع قيمة الأرض الصناعية في شكل أقساط .
2. تخفيض الرسوم على المباني الصناعية .
3. وقف تصدير المواد الخام المستخدمة في الصناعة المحلية بهدف توفير العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات
4. عدم التمييز بين المنشآت الوطنية والأجنبية وذلك لتشجيع رأس المال الأجنبي .

([1])جمهورية السودان ، وزارة الصناعة ،قانون تشجع وتنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967م،

قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974م ([1]):

صدر هذا القانون سعياً لتحقيق المزيد من المكاسب للمستثمرين في قطاع الصناعة ولسد الثغرات التي في قانون 1972م ، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في المنشآت التي يتوفر فيها عدة شروط مثل : أن تكون لها أهمية إستراتيجية وتوفر فرص العمل للسودانيين و أن يساهم عملها في زيادة الدخل القومي

قانون تشجيع الاستثمار الزراعي لسنة 1976م :

صدر هذا القانون من أجل تشجيع الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ومن أجل تطوير القطاع الزراعي المطري التقليدي والاستفادة من ثرواته الطبيعية وثرواته الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان فيما يحتاج إليه من السلع والمنتجات الزراعية وذلك لإنتاج أكبر قدر منها وذلك لتصديرها ، وبالتالي زيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة ، كما عمل القانون على تنويع الإنتاج الزراعي بما يؤمن الاقتصاد السوداني من خطر الاعتماد على محصول نقدي واحد . وكذلك عمل على إحداث التكامل النوعي بين الإنتاج النباتي والحيواني والتكامل الوظيفي بين الزراعة والصناعة .

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م ([2])

في عام 1980م رأت الدولة التحول من القوانين القطاعية للاستثمار إلى قانون موحد للاستثمار وهو قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م والذي قدم تعريفاً شاملاً للمشروع في كافة المجالات الزراعية والحيوانية والتعدينية والتصنيع والنقل والتخزين وفي إي مجال اقتصادي آخر، والقانون يشجع المبادرات الاستثمارية في القطاع الخاص والعام والمختلط ، وقد وضع القانون تسهيلات تفضيلية للتنمية الإقليمية ومن أهم سمات هذا القانون أنه وحد سلطة منح التراخيص في جهة واحدة وتم إنشاء الأمانة التنفيذية موكل لها أهمية تطبيق القانون

([1])جمهورية السودان ، وزارة الصناعة قانون التنمية وتشجيع الاستثمار لسنة1972م ،

([2])جمهورية السودان، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980 ،

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م :

بعد قيام ثورة الإنقاذ الوطني في العام 1989م وفي إطار محاولتها إنعاش الاقتصاد السوداني تم انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأول بغرض مراجعة الأداء الاقتصادي بالبلاد ووضع السياسات والإجراءات اللازمة للنهوض بجميع المرافق الاقتصادية والاجتماعية . قرر المؤتمر مراجعة قانون تشجيع الاستثمار ووضع السياسات ومعالجة السلبيات وإزالة المعوقات أمام الاستثمار بالبلاد مع تبسيط الإجراءات ، لذلك تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م والذي عدل في مارس 1991م ومن سمات هذا القانون أنه أشار بوضوح إلى أنه لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات والتسهيلات والضمانات ، وبموجب هذا القانون تم إنشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشئون الاستثمار وفي العام 1994م تم تطبيق النظام الفدرالي والذي بموجبه تم تقسيم السودان إلى 26 ولاية ، وأصدر المرسوم الدستوري الثامن عشر والذي نص على منح الولايات مزيداً من الصلاحيات السياسية والتنفيذية ، فقد أصدر مجلس الوزراء قراراً تم بموجبه حل الهيئة العامة للاستثمار وانشاء مجلس إدارة للاستثمار بكل ولاية تهتم بأمر الاستثمار في المشاريع الولائية ، أما المشروعات القومية فقد أسندت مهمة استخراج تراخيصها إلى الوزارات الاتحادية المختصة ، وبالتالي تم إلغاء قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م .

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م([1])

هذا القانون صدر في 14 مايو 1996م اهم مميزات هذا القانون

(المادة 6)من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م تشجع الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والسياحة والتخزين والمقاولات والخدمات الأساسية (التعليم- الصحة - الثقافة والإعلام) والبنيات الأساسية والخدمات الاقتصادية وأي مجال أخر جدده مجلس الوزراء وبالتالي فإن كل المبادرات الاستثمارية المقدمة من قبل القطاع الخاص والقطاع العام السوداني وغير السوداني في تلك المجالات تجد التشجيع والمعاملة المتساوية في جميع المجالات المماثلة.

([1]) التقرير الاستراتيجي السوداني السنوي – مصدر سابق – ص110

أهداف تشجيع الاستثمار من قانون الاستثمار لسنة 1996م

يشجع القانون الاستثمار في مشاريع أي من المجالات الواردة في (المادة6) والمشاريع القائمة أي, التي يتم توسعتها أو تحديثها لزيادة إنتاجها وحسن استغلال مواردها وهي المشاريع التي تحقق أياً من الأهداف الواردة في (المادة 7) وهي باختصار على النحو التالي:

1- تساهم بفعالية في زيادة الدخل القومي وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني نشاطه وزيادة القيمة المضافة لمنتجاته.

2- تحقق الأمن الغذائي أو الإيوائي أو الكسائي أو الدوائي .

3- تساهم في توسيع وتدعيم البنيات الأساسية و مشروعات المياه والطاقة والاتصالات واستصلاح الأراضي.

4- تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتدعم قرارات البلاد للتصدير.

5- تنتج معدات أو تساعد على إنتاجها وتستخدم ثقافات الطاقة الجديدة والمتجددة بدلاً عن الطاقة التقليدية .

6- تدعم التوازن البيئي وتحقق عائداً اجتماعياً جيداً .

7- تحقق التعاون والتكامل بين الأمة الإسلامية والعربية والإفريقية .

8- حظر التمييز بين المشاريع الاستثمارية:نجد أن قانون تشجيع الاستثمارات لسنة 1996م حظر كل التمييز بين المشاريع الاستثمارية كالأتي:

1- لا يجوز التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً أو تعاونياً أو مختلطاً .

2- لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو التسهيلات أو الضمانات .

الميزات الاستثمارية النمطية : يحدد قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م الميزات الاستثمارية النمطية بحسب ما ورد (بالمادة 9) ويمكن تخليص تلك الامتيازات كالأتي:

1- الإعفاء من الضرائب والرسوم التي تفرض بقوانين اتحادية على المشاريع الاستثمارية أو كلياً جزيئاً .

2- الإعفاء من ضريبة أرباح الأموال لمدة لا تزيد عن خمس سنوات يبدأ نفاذها من السنة التي تلي الإنتاج أو مزاولة النشاط.

3- الإعفاء بما لا يجاوز 7% من ضريبة الإهلاك والرسوم الجمركية المقررة أو أي ضرائب أو رسوم تفرض على الواردات ورسوم الصادر للسلع المصنفة وشبه المصنفة المنتجة بالمشروع وضرائب الإنتاج والاستهلاك وأي ضرائب أو رسوم أخرى تفرض لاحقاً على المشروع.
4- تخصيص الأراضي اللازمة للمشروع بالسعر التشجيعي بالتنسيق مع الجهات المختصة.

الميزات الاستثمارية التفضيلية:

أعطى القانون سلطة منح ميزات استثمارية تفضيلية إضافية للمشروعات الاستثمارية من وزير المالية بتوصية من الوزير الاتحادي المسئول عن قطاع الاستثمار، وحدد شروطاً محددة يمكن إيجادها فيما يلي:

1- توجه الاستثمار إلى المناطق الأقل نمواً .
2- تحقيق الأمن الغذائي أو الإيوائي أو الكسائي أو الدوائي .
3- تساعد في تنمية القدرات التصديرية للبلاد .
4- تعمل على توفير بدائل محلية للواردات الأساسية .
5- تعيد استثمار أرباحها .

الضمانات ضد التأميم والمصادرة ونزع الملكية :

وفر القانون العديد من الضمانات يمكن تلخيصها بإيجازها كالأتي:

1- عدم التأميم أو المصادرة .
2- عدم الحجز على أموال مشروعه أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي.
3- عدم نزع ملكية عقارات مشروعة كلها أو بعضها إلاّ للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل على أساس قيمة العقار بسعر السوق عند دفع التعويض.
4- تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته أو التصرف فيه بأي من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً وذلك بالعملة التي استورد بها شريطة الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة قانوناً.

تقييم تجربة تطبيق قانون الاستثمار لسنة 1996م

خلال نوفمبر وديسمبر من العام 1997م عقدت العديد من الندوات و السمنارات والاجتماعات لتقييم تجربة تطبيق هذا القانون وجاءت مخرجات هذه السمنارات الأتي:

1. نلاحظ أن إجراءات وخطوات الاستثمار المطبقة حالياً من الجهات المختصة بالاستثمار في حدود (50 إجراء وخطوة)في كافة مراحل التقديم .
2. بلغت الإعفاءات النمطية الواردة بهذا القانون الحد الأقصى لها إعفاءات جمركية حتى حدود 70% بينما توجد دول أخرى تمنح إعفاءات تبلغ حد الإعفاء الكامل لكل واردات المشاريع الاستثمارية أيضاً من جانب الإعفاء من الضرائب فإن الحد الأقصى خمس سنوات بينما في دول أخرى مجاورة تمنح إعفاءات تتراوح ما بين (15- 20) عاماً للمشروع الاستثماري .

قانون تشجيع الاستثمار 1996م تعديل 1998م :

في العام 1998م تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998م لمواكبة التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي . حاول القانون تلافي كل السلبيات التي صاحبت تطبيق قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م والذي بموجبه تم تكوين وزارة التعاون الدولي والاستثمار إلا ان صلاحياتها قد انحصرت في نفس الاختصاصات التي كانت تتبع لوزير المالية ، الأمر الذي قد يعرضها بهذا الوضع إلى كل السلبيات التي حدثت في قانون 1996م ، ورغم قصر فترة إنشاء وزارة التعاون الدولي والاستثمار إلا أنها استطاعت تحقيق انجازات مقدرة تتمثل في الآتي :

1. قامت بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية التي كانت تنتظر التوصيات المقدمة من الوزارات الاتحادية والولائية ، وتضم اللجنة الغرف الصناعية وبعض الوزارات المختصة في مجال الاستثمار .
2. قامت بالاتصال بالوزارات التي لم تتمكن من فتح مكاتب الاستثمار الخاصة بها وذلك بغرض التنسيق والمساعدة في فتح تلك المكاتب .
3. قامت الوزارة بزيادة بعض المشاريع الاستثمارية وذلك في إطار المتابعة في حل المشاكل التي تحدث للمستثمرين في مشاريعهم .

قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م[1] :

مرت التشريعات الاستثمارية بتطورات متعددة وفقاً للتطورات الدستورية والاقتصادية، حتى توج الأمر بصدور قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م الذي بدأ العمل به في يوليو 1999م ، وصدرت لائحته التنفيذية ، وبدأ العمل بها اعتباراً من أكتوبر 2000م . تتميزهذا قانون عدة خصائص أبرزها :-

1. أجاز القانون للمستثمر الأجنبي الحق بتملك المشروع الاستثماري بالكامل ، وحق تملك الأراضي اللازمة لإقامته أو التوسع فيه دون اشتراط وجود شريك سوداني . بالإضافة إلى حرية الإنفراد أو المشاركة في إقامة المشروعات . بل منح الأرض اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية مجاناً في حالة المشروعات الإستراتيجية وفقاً للتعريف الوارد باللائحة وبالسعر التشجيعي للمشروعات غير الإستراتيجية .
2. سمح القانون للمستثمر الأجنبي الإسهام في كافة الأنشطة الاقتصادية دون شروط ، وفقاً للسياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المتعددة .
3. منح القانون المستثمر الوطني والأجنبي نفس الميزات والضمانات والتسهيلات . تتمثل الضمانات للمشروعات الاستثمارية في عدم جواز التأميم أو المصادرة أو النزع ، وقد فرق القانون بين المصادرة والتأميم بصفة مطلقة من ناحية وبين نزع الملكية كلياً أو جزئياً للمنفعة العامة وفقاً للقوانين السارية ومقابل تعويض عادل .

أما التسهيلات التي منحها القانون تتمثل في الآتي :

* الحرية الكاملة في تحويل الأرباح وتكلفة التمويل من رأس المال الأجنبي أو القروض من تاريخ الاستحقاق .

* حرية الاستيراد والتصدير للمشروع الاستثماري دون قيود .

*فض نزاعات الاستثمار وفقاً للاتفاقيات الدولية التي يعتبر السودان منضماً لها.

* استجلاب العمالة المدربة للازمة وفقاً للقوانين السارية المنظمة لذلك .

([1])جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م

أما الامتيازات التي قدمها القانون هي :

* الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال وهي الضريبة الرئيسية التي تفرض على أرباح الأنشطة الاقتصادية المختلفة لمدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات وفقاً لحجم رأس المال المستثمر وطبيعة النشاط الاقتصادي وأهميته للاقتصاد الوطني ، كما يتم منح ميزات إضافية بمد فترة الإعفاء أعلاه للمشروعات التي تقام في المناطق الأقل نمواً أو تلك التي تساعد في تنمية القدرات التصديرية أو بخلق فرص عمل كبيرة أو تعمل على تطوير البحث العلمي أو التقني أو تعمل على تشجيع الوقف الخيري .

* يمنح القانون المشروعات التي تقوم بإعادة التأهيل أو التحديث أو إضافة خطوط إنتاج جديدة ، إعفاءات من ضريبة أرباح الأعمال وفقاً للطاقات الإضافية المستهدفة .

*يمنح القانون إعفاءاً من الرسوم الجمركية على واردات المشروعات الاستثمارية من السلع الرأسمالية ووسائط النقل والترحيل والمناولة وقطع الغيار والمواد الخام الأولية والوسيطة ومدخلات الإنتاج ومواد التعبئة والتغليف .

قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2003م[1]

يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية للقطاع الخاص الوطني والأجنبي والقطاع التعاوني المختلط والعام ويتناول القانون الاستثمارات في مجالات النشاط الزراعي والحيواني ، النشاط الصناعي ، الطاقة والتعدين ، النقل والاتصالات ، السياحة والبيئة ، نشاط التخزين ، الإسكان ، المقاولات ، البنيات الأساسية ، الخدمات الصحية ، والخدمات الإدارية والاستثمارية ، تقانة المعلومات وخدمات أخرى .

* منح المشروعات الإستراتيجية ضمانات خاصة في مجال مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والكباري والموانى ، الكهرباء ، السدود ، الاتصالات ، الطاقة الصحة والسياحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه. المشروعات المتعلقة باستخراج ثروات باطن الأرض والبحار الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي . المشروعات العابرة لأكثر من ولاية .

([1])جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م

* يتمتع المشروع الإستراتيجي بالإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة عشر سنوات من تاريخ الإنتاج التجاري ، فيما يجوز للوزير منح المشروعات غير الاستراتيجي إعفاء من هذه الضريبة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات . ولا يجوز لأي ولاية أو محلية فرض ضرائب أو رسوم أو عوائد ولائية أو محلية على أي مشروع استثماري مرخص اتحادياً خلال فترة الإعفاء الضريبي إلا مقابل خدمات ذات طبيعة عامة تقوم بها الولاية أو المحلية .

كذلك شمل القانون ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها أي من الميزات الآتية :

- توجيه الاستثمار إلى المناطق الأقل نمواً .
- تساعد في تنمية القدرات التصديرية .
- تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة .
- تخلق فرصاً كبيرة للعمل .
- تعمل على تشجيع الوقف الخيري .
- تعمل على تطوير البحث العملي والتقني .
- تعيد استثمار أرباحها .

ضوابط الاستثمار :

يتضمن القانون في الفصل الرابع مجموعة ضوابط الاستثمار والتي يجب الالتزام بها من جانب صاحب المشروع الاستثماري مثل :-

- الحصول على ترخيص إقامة المشروع من جهات الاختصاص .
- تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع .
- الحصول على موافقة جهات الاختصاص في حالة إجراء أي تعديل أو تغيير في حجم المشروع أو الغرض الذي من اجله منح الترخيص .
- استخدام أو بيع أي من المعدات أو الآلات أو الأجهزة أو المواد التي منح المشروع بموجبها ميزات الاستثمار .
- تغيير غرض استخدام الأرض التي خصصت للمشروع أو بيعها أو رهنها أو إيجارها كلياً أو جزئياً .

قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2007م [1]:

تلغى المادة (10) ويستعاض عنها بالمادة الجديدة الآتية :

(1) تستمر المشروعات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية التي تزاول نشاطها أو إنتاجها في التمتع بالإعفاء من الضرائب التي تم منحها له إلى أن تنتهي المدة المحددة لذلك الإعفاء .

(2) تستمر المشروعات الإستراتيجية التي منحت إعفاء من الضرائب ولم تزاول النشاط أو الإنتاج في التمتع بذلك الإعفاء إذا زاولت النشاط أو الإنتاج خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان هذا التعديل .

(3) تستمر المشروعات غير الإستراتيجية التي منحت إعفاء من الضرائب ولم تزاول النشاط أو الإنتاج في التمتع بذلك الإعفاء إذا زاولت النشاط أو الإنتاج خلال عام من تاريخ سريان هذا التعديل .

(4)بالنسبة للمشروعات التي تتمتع بالإعفاء الضريبي الساري والمنصوص عنه في التعديل تدفع 3% من صافي الربح ضريبة تنمية اجتماعية.

قانون الاستثمار للعام 2012م [2]

تم إصدار هذا القانون ليواجهه انفصال جنوب السودان بتاريخ 2011/7/9م كما يهدف لتشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف الإستراتيجية القومية وخطط التنمية الاقتصادية السنوية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص

حظر التمييز بين المشاريع :

لا يجوز التمييز بين المستثمر بسبب كونه سوداني أو غير سوداني أو بسبب كونه قطاعاً أو خاصاً أو قطاعاً تعاونياً أو مشتركاً . كمالا يجوز التمييز بين المشاريع المتماثلة في المناطق المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات والضمانات .

([1])جمهورية السودان ، ق، وزارة الاستثمار انون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2007م

([2])جمهورية السودان ، والمجلس الاعلي للاستثمار ، قانون الاستثمار والمناطق الحرة للعام 2012م

الإعفاءات التي كفلها القانون :

1. يتمتع المشروع الاستثماري الاستراتيجي المنصوص عليه في هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبة بالإعفاء من ضريبة أرباح أعمال لمدة 5 سنوات قابلة للزيادة إلى 10سنوات .
2. تعفي واردات المشاريع الاستثمارية من التجهيزات الرأسمالية من :
3. يعفي من ضريبة التنمية الاجتماعية لسنة 2007م المشروع الاستثماري الاستراتيجي المنصوص عليه في المادة (17) .

المشروعات الإستراتيجية :يعتبر المشروع مشروعاً إذا توفرت فيه أياً من الشروط الآتية :

1. يعمل في تأسيس البني التحتية : الطرق ، الموانئ ، الكهرباء ، السدود ، النفط ، الاتصالات وتقنية المعلومات وذلك شريطة أن يكون عابراً للولايات أو أن لا يقل حجم الاستثمار فيه (50) مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية والمحلية .

2. يعمل في مجالات تحقق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بالترابط بين الصناعة وقطاعات الإنتاج : الزراعة ، الحيوان ، ثروات البطن والأرض والبحار، الموارد الطبيعية شريطة أن يكون المشروع مستوفياً للآتي :

3. ألا يقل حجم الاستثمار فيه عن (70) سبعين مليون دولار أمريكي ما يعادلها من العملات الأجنبية والمحلية

4. أن يحدد جزء من استثماره لبرامج المسئولية الاجتماعية .

5. أن يعتمد على المواد الأولية المحلية بصفة أساسية ويمكنه أن يستورد المواد المكملة للإنتاج

6. يعمل في خدمات الصحة ، السياحة ، التعليم ، الثقافة ، والإعلام ، تنمية الموارد البشرية شريطة أن يكون المشروع مستوفياً للآتي :

1. أن يستخدم تقانة حديثة تساعد في تطوير الخدمات وفق ما تحدد الوزارات المختصة .
2. ألا يقل حجم الاستثمار فيه عن (50) مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية والمحلية .

3. ينشئ مدن أو مناطق زراعية أو حيوانية أو صناعية أو تكنولوجية بما فيها البنيات التحتية اللازمة لها .
4. أي مجالات أخرى حسب ما يقرره المجلس .

واجبات المستثمر : الشروط الواجبة علي المستثمر هي :

1- يقوم بتنفيذ المشروع وفقاً للوائح وذلك بإنشاء المباني والمنشآت اللازمة وفقاً للخرط المجازة من السلطات المختصة في مدة أقصاها سنتين من تاريخ توقيع العقد ما لم يتم مد تلك المدة بقرار من المجلس لأي مدة يراها مناسبة وفقاً للوائح .
2- يرفع للوزارة المختصة تقارير دورية كل ستة أشهر خلال مدة سريان الميزات وذلك عن سير تنفيذ المشروع إلى موعد بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط .
3- يمسك دفاتر منتظمة ويحفظ السجلات التي تدون فيها أصول المشروع المعفاة من الرسوم الجمركية والمواد المستوردة المعفاة .
4- يقدم للجهاز سنوياً خلال مدة سريان الميزات صورة من حسابات المشروع السنوية المعتمدة من مراجع قانوني وعلى الجهاز أن يودع نسخة من هذه الحسابات لدى ديوان الضرائب .
5- إخطار الوزارة المختصة في حالة توقف المشروع نهائياً عن العمل والتشغيل في مدة أقصاها ثلاثة شهور من تاريخ التوقف .

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013م[1] :

ما يميز هذا القانون اشتماله علي مشروعات إعادة التأهيل وهي تشمل أنشطة التعمير والتحديث والتوسع في المشروعات القائمة بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية مثل هذه الأنشطة يتم معاملته كمعاملة المشروعات الجديدة بحيث يتم منحها كل الامتيازات التي تمنح للمشروعات الجديدة .

الميزات التفضيلية :لتأكيد قومية جهاز الاستثمار وتوليه أمر توجيه الاستثمار الواردة بين مختلف ولايات السودان للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد عمد القانون علي إعمال الميزات التفضيلية لتوجيه الاستثمار للمناطق الأقل نموا ولقطاعات اقتصادية محددة .

[1]جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار ، قانون الاستثمار لسنة 2013م

الحوافز والامتيازات والإعفاءات :نص هذا القانون علي إعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من ضريبة القيمة المضافة والجمارك.

تخصيص الأراضي القومية : نص القانون في هذا الجانب علي تخصيص الأراضي القومية علي إن تقوم الجهات المختصة بالولايات بتسجيل الأراضي للمشاريع الصناعية الاستثمارية في القطاعات المختلفة

الرسوم والجبايات : تكملة لعملية التنسيق بين الجهاز والولايات فيما يختص بالرسوم التي تفرضها الولايات علي المشروعات الاستثمارية القومية نص القانون علي أن يتم تحديد الرسوم والعوائد والجبايات علي المشروع الاستثماري القومي أو الاستراتيجي بالتشاور والاتفاق مع الولايات والجهات ذات الصلة في إطار المجلس.

فض نزاعات الاستثمار : اشتمل هذا القانون علي المادتين 40 و41 اللتين تنصان علي إنشاء النيابات والمحاكم المتخصصة للنظر والفصل في قضايا الاستثمار هذا بالإضافة إلي التزام السودان بالاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية لفض نزاعات الاستثمار ، ورد في القانون ولإمرة عدم خضوع أجور وعلاوات العاملين غير السودانيين الذين يعملون في المشروع الاستثماري للتامين الاجتماعي .

الوضع الإداري : نص القانون علي إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار وتحديده كسلطة عليا مسئولة عن الاستثمار في البلاد من حيث إجازة سياساته وخططه واستراتيجياته وتحديد مجالاته وإزالة العقبات التي تعترضه وإعداد مقترح أولويات الاستثمار والخارطة الاستثمارية القومية هذا فضلا عن إحكام التنسيق مع كل الجهات المختصة في المركز والولايات .

3-2-2: البيئة الاقتصادية للاستثمار في السودان ([1]):

جرت إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني من خلال برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي أشتمل على ما يلي: (تقليص دور الدولة في العمل الاقتصادي والنشاط الإنتاجي بإتباع سياسة الخصخصة وإفساح الفرصة للقطاع الخاص - تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات - تحرير الأسعار ووقف دعم السلع والخدمات - تحقيق وحدة الموازنة وتخفيض العجز والتحكم

([1])عبد الوهاب عثمان ، مرجع سابق ، ص129

في حجم النقود وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق قدر معقول من التوازن في ميزان المدفوعات - إصلاح النظام الضريبي وخفض وإبقاء بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة. ومراجعة فئات التعريفة الجمركية بإعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية – زيادة الصادرات وتنويع أسواقها وتوسيع قاعدتها بدخول سلع أهمها البترول والذهب وبعض المنتجات الصناعية - استيعاب مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البترول والتعدين والصناعة والزراعة والنقل - وفي إطار المتغيرات الإقليمية والدولية فقد تحقق الآتي: (استعادة عضوية السودان في صندوق النقد الدولي والشروع في تطبيع علاقاته مع مؤسسات التمويل الأخرى - دخول السودان في منظمة التجارة التفضيلية للدول جنوب وشرق إفريقيا (كوميسا) وتحولها إلى سوق مشتركة خالية من العوائق الجمركية حيث تم ذلك اعتبارا من أكتوبر 2000 تطبيق الرسوم الجمركية الصفرية - الدخول في منظمة التجارة العربية الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دائرة السوق الخارجي،إما على الصعيد الدولي فقد تم الاستعداد للدخول في منظمة التجارة العالمية (TOW)بتعديل التشريعات والإجراءات الاقتصادية خاصة الضريبة الجمركية.

من أهم المؤشرات الاقتصادية لمناخ لاستثمار في السودان([1]) :

معدلات النمو الاقتصادي : نلاحظ إن معدل النمو السنوي المستقر يحقق أهم شروط الاقتصاد المتوازن والقادر والمهيأ لاجتذاب رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق المزيد من النمو.

العجز في الموازنة العامة :يمثل انخفاض العجز الداخلي توجها نحو الاستقرار الاقتصادي لان التقليص في الموازنة يتم عن طريق ضبط الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات العامة دون أن يتسبب ذلك في ضغوط تضخمية

العجز في ميزان المدفوعات (العجز الخارجي):حيث تعتبر نسبة العجز في ميزان المدفوعات الي الناتج المحلي الإجمالي احد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث يعكس العجز التجاري حصيلة المجاملات الخارجية في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

([1])جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ادارة السياسات والبحوث ، تقارير الاداء1993م -

سوق الأوراق المالية ([1]): في ظل سياسة التحرير الاقتصادي فقد انشأ سوقا للأوراق المالية في عام 1994 حيث تم إنشاء السوق الأولية وهي السوق التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية للاكتتاب العام وفي 1995 تم افتتاح السوق الثانوية وهي سوق تداول الأسهم وقد انطلق السوق ليسهم في دفع عجلة الاقتصاد بجذبه للمدخرات وإتاحة الفرصة للاستثمار في مشاريع ذات جدوى اقتصادية، وذلك في إطار من الحماية لحقوق المساهمين والمشاركين في عملية الاستثمار وبالنظر إلى واقع التجربة نجد أن كثير من الشركات المساهمة يساهم فيها مستثمرون غير سودانيون يتمتعون في بعضها بعضوية أو رئاسة مجلس إدارتها كل ذلك بدافع دعوة المستثمرين المحليين والأجانب للتعرف على هذه السوق وقانونها وما ينتجه لهم من مزايا حتى يتسنى لهم استثمار أموالهم، حيث تتميز السوق بانها تعمل وفق موجهات الشريعة الإسلامية،حيث لا تسمح بأي نوع من التبادل كعقود الخيار كما صدر أيضا قانون صكوك التمويل لسنة 1994 والذي يعتبر بديلا للصكوك المؤسسة على الاستثمار بالفائدة التي تحددها الأنظمة الربوية.

3-2-3: البيئة السياسية للاستثمار في السودان:

من أهم مقومات المناخ الاستثماري الصالح للاستثمار الاستقرار السياسي والأمني فمن دون الاستقرار السياسي تغلب وتتعدد السياسات فيضطرب الاستثمار ومن جهة أخرى يؤدي عدم استقرار الحكم إلى تعدد النظم الاقتصادية حسب أهداف كل نظام الأمر الذي ينعكس على المشروعات الاستثمارية سلباً ويعرضها إلى مخاطر سياسية عديدة مثل مخاطر التأميم والمصادرة([2]) ويمكن إيجاز هذه المخاطر كما يلي:

أولاً: مخاطر التأميم والمصادرة للمشروعات الاستثمارية:

ثانياً :مخاطر الحروبات الأهلية والاضطرابات الداخلية: ظل السودان يعاني في الفترات السابقة ومن حوالي 50 عاما من الحرب الأهلية في جنوب السودان الأمر الذي أدى إلى بيئة غير

([1])مروة عبدالقادر ، مرجع سابق، ص8

([2]) الادارة العامة للبحوث والمعلومات -2003م – ورقة عمل – الاستثمار في السودان الماضي والحاضر وافاق المستقبل – الخرطوم – وزارة الاستثمار

مواتية للاستثمار في تلك المناطق بجانب استنزاف حصيلة الدولة في دعم الأمن والاستقرار.بالإضافة إلى الصراع القبلي والسياسي في إقليم دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، نجد أن جذور الأزمة في دارفور لم تكن على أساس قبلي فقط وإنما صراعات على الموارد الشحيحة بسبب موجات الجفاف والتصحر التي ضربت البلاد خلال الثمانيات من القرن الماضي حيث يعمل غالبية السكان بالزراعة والرعي.فقد كأن أساس الصراع بين القبائل في المراعي والأراضي الزراعية وكذلك إفرازات المجاعة التي ضربت الوطن في 1984م ظهور النهب المسلح وانتشار الحروب الأهلية في المحليات المجاورة وذلك لحاجه القبائل إلى حماية ممتلكاتها وأرواح أبنائها من التفككات التي تحدث في مناطق التماس مع حركة التمرد في جنوب السودان آنذاك الأمر الذي أدى إلى وجود كميات كبيرة من السلاح في المنطقة([1]).

3-2-4: البيئة الإدارية للاستثمار في السودان :

من أكثر العوامل التي تؤدي بالمستثمر إلي عدم المخاطرة برأس ماله الإجراءات الإدارية المعقدة للحصول علي الوثائق الرسمية([2]) لذلك وضعت وزارة الاستثمار هذا الأمر موضوع الاهتمام حيث انصبت الجهود في تنفيذ فكرة الشباك الواحدة (one window) مما سهل مهمة المستثمر الي حد بعيد

نظام النافذة الواحدة والاستثمار ألولائي :

بموجب هذا النظام تتم كل الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمة للمستثمر لدى النافذة الواحدة بما في ذلك سداد كل الرسوم التي تدفع مقابلها .حيث ينشأ بجهاز الاستثمار نظام للنافذة الواحدة بعضوية مفوضي الوزارات والجهات ذات الصلة بالاستثمار والمناطق الحرة .ويعتبر المفوضون الذين يمثلون الوزارات والجهات ذات الصلة بالاستثمار والمناطق الحرة مفوضين تفويضاً كاملاً من الجهات التي يمثلونها وتكون لهم ذات الاختصاصات والصلاحيات والسلطات الممنوحة لتلك الجهات علي أن تكون تبعية المفوضين إدارياً للجهاز وفنياً للجهات التي يمثلونها . على

([1])خليل محمد سيد ،(2009م)، مناخ الاستثمار في السودان الحوافز والامكانيات ، ورقة عمل قدمت للمؤتمر المصرفي العربي (الاستثمار في المستقبل) الخرطوم ، ص6

([2]) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية (2003م) ، مناخ الاستثمار في الدول العربية

الوحدات القائمة على أمر الاستثمار بالولايات إنشاء نظام للنافذة الواحدة على نسق النافذة الواحدة بالجهاز.

3-2-5: البيئة المؤسسية[1] :

مما لأشك فيه إن تطور البنيات الأساسية من أهم عناصر مناخ الاستثمار نجد هنالك تطورا ملحوظا قد طرا علي قطاع الخدمات والذي يشمل النقل والاتصالات وخدمات البنوك والخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرها ففي مجال الاتصالات تم ربط أجزاء البلاد بشبكة حديثة بالإضافة إلي الاتصالات العالمية الحديثة لربط البلاد بالعام الخارجي وقد بدا الاهتمام بصورة جادة بنظم المعلومات المتطورة (شبكات الانترنت) كخطوة أولي للتواصل مع المجتمع الدولي . أما في مجال الطرق فان البلاد تنتشر فيها شبكة واسعة من الطرق البرية تربط بين شمال وجنوب وغرب وسط البلاد بالعاصمة الخرطوم والميناء البحري في ولاية البحر الأحمر بالرغم من ذلك فان هذه الطرق لا تعتبر كافية لبيئة جاذبة للاستثمار ، أما في مجال الطاقة والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية فان البلاد تذخر بالعديد من مصادر الطاقة المتجددة والغير متجددة والتي يمكنها إنتاج الطاقة والتي من شانها إحداث نقلة كبيرة في النهوض بالاستثمار.

([1])جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار، دليل المستثمر (2005م)

تقييم قوانين تشجيع الاستثمار في السودان :

تميزت القوانين القطاعية التي صدرت في الفترة من (1956- 1976) بأنها مشجعة للاستثمار ولكل قطاع الحق في توفير المميزات التي تسهم في جذب الاستثمار ولكن بعد أن تبنت الدولة قرار التأميم تراجع مستوي الاستثمار اتجهت الدولة إلي عقد عدد من الاتفاقية الثنائية مع بعض الشركات الاقليمية (كنانة) لإعادة الثقة في الدولة نجد أن هذه الاتفاقيات أدت إلي زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية والمشتركة فقط وتراجع مستوي اهتمام الدولة بالتشريعات التي تؤدي إلي تشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني اما بعد سياسة التحرير الاقتصادي فقد صدرت عدة قوانين هدفت إلي تشجيع الاستثمار ولكن من المؤسف صدور القانون دون كامل التطبيق كما ان هذه القوانين قد أغفلت عن بعض الجوانب مثل ان السودان قطر زراعي ويحتاج قانون خاص لتشجيع الاستثماري ففي قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م أعطي بعض الامتيازات للمشاريع الإستراتيجية متجاهلا الدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة وخاصة بالنسبة للسودان حتى الآن لا يوجد مسمي موحد لأجهزة الاستثمار بالولايات ويوجد تشابك في العلاقات الفنية والإدارية بين المراكز والولايات ركزت قوانين الاستثمار خلال الفترة (1996-2003م) علي الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال للمشروعات منخفضة الربحية وخلال فترة التأسيس مما أدي إلي آثار سالبه علي الاستثمار مثل تلاعب المستثمرين باعتبار ان عدم الربحية وتدني جودة الاستثمار حافز أساسي لعدم تحصيل الضرائب وان الضرائب ترتبط بالمشاريع ذات الأداء الجيد فقط بالإضافة إلي تخفيض حجم الإيرادات العامة للدولة شهد قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013م عودة ضرائب أرباح الأعمال علي الأنشطة الاستثمارية مع وضع حد معين للإعفاءات حيث كان قطاع الخدمات هو الأوفر حظا في الحصول علي الإعفاءات الضريبية واقل نسبة للإعفاءات من نصيب القطاع الزراعي وبحسب رؤية الباحث فان هذه الإعفاءات تخلق نوعا من عدم العدالة الضريبية وهو بذلك يعتبر قانون غير جاذب للاستثمار الزراعي ومن الأفضل أن تفرض الضرائب وإعفاءاتها بمستوي موحد وان تكون الامتيازات المقدمة للمستثمرين توفير الخدمات الأساسية للمشروعات الاستثمارية بأسعار رمزية مثل توفير (الكهرباء المياه الغاز) وتوفير خدمات التمويل والتسهيلات الائتمانية عبر مؤسسات التمويل خاصة للاستثمار الزراعي والصناعي .

3-3 المبحث الثالث

فرص وتحديات الاستثمار في السودان

3-3-1 : فرص الاستثمار في السودان([1])

أولا: فرص الاستثمار الزراعي في السودان :

تتركز الأراضي الزراعية علي ضفاف نهر النيل وروافده فيما تعرف بالسهول الفيضية وهي تمتاز بالخصوبة العالية وإنتاجية قياسية وهي أراضي تصلح لزراعة القطن بكل أنواعه والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضر والبقوليات والتوابل بكل أنواعها ،يوجد بالأراضي السودانية قطاعيين أساسيين تتوفر فيهما فرص الاستثمار المستقبلية وهما:

1. **القطاع المروي الحديث** : ويعتمد علي الري من مياه النيل وروافده بصورة رئيسية والأنهار والأودية الموسمية بجانب مصادر الري من المياه الجوفية حيث تشير الإحصائيات والدراسات إلي أن السودان له ميزات نسبية عالية في إنتاج جملة من المحاصيل الحقلية والمستديمة ويمكن تحديد أهمها :

الحبوب الزيتية : للسودان ميزة نسبية في إنتاج بذرة القطن ، الفول السوداني والسمسم وزهرة عباد الشمس. الذرة الرفيعة : تعتبر من المحاصيل التي يمتلك السودان في إنتاجها تجارب عالية خاصة وأنها المحصول الغذائي لسكان الريف حيث تمكن السودان من استنباط عينات عالية الإنتاجية وذلك باستعمال الأسمدة والتقاوي المحسنة .

الأرز : إن الطلب المتزايد علي مستوي دول الكوميسا والدول العربية يعطي هذا المحصول أهمية خاصة للاستثمار خاصة وان السودان لديه أودية منخفضة (خيران) بولاية النيل الأبيض تغمر سنويا بمياه النيل الأبيض .

([1])واقع الاستثمار في السودان المحددات والحلول(2005) السودان، وزارة الاستثمار

الاستثمار البستاني : يمتاز السودان بان معظم أراضي وسطه وجنوبه (أراضي الوسط قبل انفصال الجنوب) وحتي الحدود الجنوبية جنوبا وشرقا يصلح مناخاها لزراعة مجموعة كبيرة من المحاصيل البستانية حيث تمتاز ولاية النيل الأزرق بزراعة نخيل الزيت والباباي والمانجو والجوافة نسبة لوجود النيل الأزرق الذي يوفر لها ري دائم بينما تجود محاصيل البساتين بصورة رئيسية بولايتي نهر النيل والشمالية والتي يصلح مناخاها لزراعة التمور (النخيل) والموالح والمانجو وتصلح الأراضي لزراعة بعض الخضروات والبقوليات وهنالك مناطق متخصصة من ارضي السودان في زراعة محاصيل معينة مثل منطقة ابوجبيهة بغرب السودان (ولاية جنوب كردفان) التي اشتهرت بزراعة المانجو ومنطقة جبل مرة ولها مناخ البحر الأبيض المتوسط والتي اشتهرت بزراعة بعض الفواكه مثل العنب والتفاح .

عموما فان الإنتاج البستاني يعتبر من المجالات الواعدة وله أسواق متنوعة علي المستوي الإفريقي والعربي والأوربي حيث يكتسب السودان ميزة نسبية في إنتاج المحاصيل البستانية في معظم فصول السنة

2. القطاع المطري الآلي : تقوم فكرة هذا الاستثمار علي استغلال السهول الطينية الوسطي في السودان حيث يمتلك السودان ثلاثة مواقع رئيسية لهذا النمط الزراعي والذي يتسم بقلة التكلفة الرأسمالية وهذه المناطق هي : شرق السودان منطقة القضارف والتي تجود بزراعة الذرة الرفيعة والسمسم وجنوب كرفان :منطقة هبيلا وتجود فيها محاصيل الذرة الرفيعة والسمسم والقوار وتوجد بها مساحات كبيرة للاستثمار والنيل الأزرق: مدينة الدمازين وماحولها وتصلح لزراعة الذرة الرفيعة والسمسم وزهرة الشمس وتوجد بها مساحات كبيرة للاستثمار

ثانيا : فرص الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية في السودان :

يعتبر هذا القطاع من اكبر المجالات الجاذبة للاستثمار سواء علي مستوي القطاع الخاص والاستثمار المشترك ويرجع ذلك إلي الثروة الحيوانية الهائلة بالسودان من أبقار ، ماعز ،ضان جمال وتأتي الميزة الثانية بوفرة المراعي الطبيعية والأعلاف المائية والخدمات البيطرية هنالك مجالات استثمار جاذبة في هذا القطاع تحتاج للتوسع نجملها فيما يلي:

1. خدمات الذبيح وإنشاء المسالخ : هنالك فرص استثمارية لإنشاء مسالخ بالقرب من مناطق الإنتاج بغرب السودان ووسطه (ولايتي النيل الأبيض وسنار)
2. خدمات النقل البري للماشية واللحوم : النقل البري عن طريق السكة حديد او الشاحنات والبحر البحري والجوي حيث إن معظم الاختناقات في مجال تسويق وتصدير الماشية واللحوم يعزي لمشاكل النقل .
3. مجال إنتاج وتصنيع الألبان : تتوفر في السودان كل مقومات إنتاج الألبان في سهوله الوسطي الصالحة لزراعة الأعلاف الخضراء وهذا يعتبر مجال استثمار واعد للقطاع المشترك والقطاع الخاص.
4. الإنتاج السمكي : هنالك مجموعة من المسطحات المائية المنتشرة علي طول أراضي السودان وتزخر بثروه سمكية هائلة وهي متاحة بدرجات متفاوتة للاستثمار نحصرها في الآتي :

(أ) النيلين الأبيض والأزرق ونهر النيل

(ب) بحيرات الخزانات في كل من جبل أولياء سنار الروصيرص

(ت) ساحل البحر الأحمر الذي يتوفر فيه الصيد الساحلي والصيد في المياه العميقة

(ث) الاستزراع السمكي بالبحيرات الصناعية خاصة علي ضفاف النيل الأبيض .

5. إنتاج الأدوية البيطرية : حيث تشجع سياسات الدولة الحالية إفساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مجال تصنيع وتركيب الأدوية البيطرية واللقاحات والأمصال وغيرها .

ثالثا: فرص الاستثمار الصناعي السوداني :

تمثل الموارد الاقتصادية في الإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني بالسودان أهم الأسس اللازمة لقيام قاعدة صناعية وتشمل الصناعات في المجالات التالية : (الغذائية بمختلف أنواعها النسيج الجلود والأحذية الزيوت (زيت الطعام) السكر الاسمنت الكيماويات الأثاث الهندسية الزجاج)

قطاع التعدين : يعتبر السودان من اغني الدول العربية والإفريقية بثروات باطن الأرض من المعادن من ذهب والحديد وغيره بالإضافة للنفط وان ما تم اكتشافه يعتبر جزء ضئيل من الثروة الموجودة.

رابعا: فرص الاستثمار في مجال البنيات التحتية في السودان :

تعتبر شبكات الطرق من أهم مجالات الاستثمار نسبة لمساحة السودان الشاسعة حيث تربط الشبكة ميناء بور تسودان بمواقع الإنتاج في الشرق والوسط والجنوب الغربي وحديثا تم إنشاء طريق الخرطوم –أسوان كأول طريق خارجي يربط مابين السودان ودول الجوار العربية وتخطط الدولة لإنشاء طريق يربط بين شرق السودان ودول شرق إفريقيا عبر دولة أثيوبيا فضلا عن الطرق الداخلية التي تخطط الدولة لإنشائها ومطروحة الآن للاستثمار .

3-3-2 : تحديات الاستثمار في السودان :

تحديات الاستثمار هي مجموعة من العوامل والإجراءات التي تقف في طريق انسياب رؤوس الأموال بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة والسودان شانه كبقية الأقطار النامية يواجه بالكثير من التحديات التي تعترض تدفق الاستثمارات إليها ويمكن تصنيف التحديات التي يواجهها السودان إلي مايلي :

أولا:تحديات هيكلية([1]) : وتتمثل في ضعف وتخلف البنيات التحتية مثل المياه والكهرباء وخدمات النقل وعدم انتشار هذه الخدمات بصورة شاملة لتغطية القطر بأكمله وكذلك محدودية السوق المحلي الناتج عن انخفاض مستوي دخل الفرد والذي يؤدي إلي ضيق نطاق الطاقة الاستيعابية ومن ثم مشاكل التسويق

([1]) تقرير برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي ، مراجعة الحواجز الإدارية الماثلة أمام السودان ، 2006م

ثانيا: تحديات سياسية([1]) : يعاني السودان من الكثير من النزاعات القبلية والاضطرابات السياسية في مناطق دارفور جنوب كردفان و النيل الأزرق وهي تحول دون قيام المشروعات الاستثمارية في تلك المناطق خاصة وأنها تتمتع بموارد طبيعية هائلة

ثالثا: تحديات تشريعية([2]) :هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمار من حيث البيئة التشريعية مثل :

1. عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار : من الملاحظ إن قوانين الاستثمار تتغير من وقت لأخر مما يؤدي إلي تخوف المستثمرين من أن يصدر تشريع في أي وقت يلغي الامتيازات والتسهيلات التي بموجبها انشأ المستثمر مشروعه
2. تعدد قوانين وتشريعات الاستثمار: السودان تعددت فيه تشريعات الاستثمار مثل (قانون تشجيع الاستثمار الصناعي وقانون تشجيع الاستثمار الزراعي) وحاليا هنالك قانون خاص بالاستثمار في قطاع الطاقة والتعدين مما يؤدي إلي التميز بين القطاعات وتباين الميزات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية داخل الدولة مثلا : الامتيازات المقدمة للاستثمار في القطاع الصناعي تفوق الامتيازات المقدمة للاستثمارات في قطاع الخدمات

رابعا: التحديات الإدارية([3]): وتتمثل فيما يلي :

1. الممارسات البيروقراطية في تنفيذ الإجراءات وتعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر مثل صعوبة حصول المستثمر علي الترخيص للمشروع الاستثماري

2. تقليدية الأجهزة المصرفية غالبية المصارف السودانية بأنها تقليدية غير متقدمة ولاستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين مثل توفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة

([1]) واقع الاستثمار في السودان المحددات والحلول – مرجع سابق

([2]) الاستثمار في السودان المعوقات وقانون الاستثمار لسنة 2003م ، ، ورشة الاستثمار الافريقي في السودان ، وزارة الاستثمار لجنة الاستثمار الافريقي

([3]) محمد نوري حامد (2003م) ورقة عمل ،الاستثمار في السودان المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار لسنة 2003 ،وزارة الاستثمار ، السودان

3. نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية للقطر حيث نجد نقص المعلومات من اكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية حيث يساعد توفر المعلومة عن النشاط الاستثماري في القطاع المعني علي اتخاذ القرار الاستثماري
4. سياسات التسعير : بعض الحكومات أو الأنظمة عادة ما تلجأ إلى تسعير بعض المنتجات والسلع بحجة تخفيض العبء على المواطن ، دون أن تضع مصالح المنتج في الاعتبار مما يؤدي على إيقاف الإنتاج أو تقليل الجودة حتى يحافظ على أدنى حد من هامش الربح ومن أمثلة ذلك ما حدث في السودان في بداية عهد الإنقاذ .
5. ازدواجية الضرائب : عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات تقوم من قبل المستثمرين رغم الإعفاءات التي تمنح للمشروعات ولفترات مختلفة ، مثلاً في السودان توجد ضرائب متعددة مثل ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات وضرائب الدخل وضرائب على المدخلات ، ضريبة التنمية رغم أنه تم إعلان ضريبة موحدة وهي ضريبة على القيمة المضافة .
6. عدم ترحيب المواطنين المحليين بالمستثمرين المحليين والأجانب : أحيانا تتعرض حياة المستثمرين للخطر ، حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود المستثمرين في مناطقهم كما حدث في بداية مشروع سكر النيل الأبيض.

4-1: المبحث الأول

الموارد الطبيعية بولاية النيل الأبيض

4- 1- 1: الموقع الجغرافي

تقع ولاية النيل الأبيض بين خطى عرض 12" : 15 – 15" :15 شمال . وخطى طول 23" :31 – 15": 33 شرقاً .تحدها من جهة الشمال ولاية الخرطوم ومن الشرق ثلاثة ولايات وهي النيل الأزرق و سنار والجزيرة ومن الغرب ولايتي شمال وجنوب كردفان ومن الجنوب دولة جنوب السودان تبلغ مساحة الولاية (39.701) كيلومتر مربع .أي ما يعادل (9.452.620) مليون فدان تقريباً (3.970.100) هكتار ،يبلغ عدد سكان الولاية (1.730.588) نسمة موزعون على محليات الولاية التسعة ، يشكل سكان الحضر (34)% وسكان الريف المستقرين (64)% أما الرحل يشكلون نسبة (2%) من سكان الولاية([1]).

4 – 1 -2: التقسيم الإداري في ولاية النيل الأبيض :

تنقسم ولاية النيل الأبيض إلى تسعه محليات هي : ربك ، كوستى ، قلي ، القطينة ، الدويم ، الجبلين ، تندلتى ، السلام و أم رمته

المدن الرئيسية :

مدينة ربك([2]) : عاصمة الولاية ويوجد بها مقر رئاسة ولاية النيل الأبيض تقع مدينة ربك في الاتجاه الشرقي لولاية النيل الأبيض بين خطى عرض (13.00-13.52) وخطى طول (32.48-32.00) تحدها من جهة الشمال الشرقي ولاية الجزيرة ومن جهة الشمال الغربي محلية الفطينة ، ومن الجنوب محلية الجبلين ومن الشرق ولاية سنار ومن الغرب كوستي

تعتبر من المحليات ذات الثقل الصناعى بها مصنع اسمنت ربك ومصنع سكر عسلاية وهي ملتقى طرق بين الشمال والجنوب والغرب والشرق لكافة المحليات والولايات يتوفر بها الحجر الجيري جنوب مدينة ربك .بها محطة كهرباء بطاقة500 ميقاواط.توجد بها صومعة غلال بسعة تخزينية 100.000 طن

([1]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، الخطة الخمسية

([2]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، الخارطة الاستثمارية لمحلية ربك

مدينـة الدويم[1] **:**تقع محلية الدويم غرب النيل الأبيض بين خطى عرض(13,45° – 15° شمالاً) وبين خطى طول (31,45° –32° شرقاً)تحدها شمالاً محلية أم رمته وجنوباً محلية كوستي وشرقاً النيل الأبيض وغرباً محلية بارا التابعة لشمال كردفان. الولايات المجاورة هى (ولاية الخرطوم – شمال كردفان – الجزيرة) ، يوجد بها المركز القومي للمناهج و البحث التربوي .

مدينــة كوســتي[2] **:** تقــع محلية كوستى بين خطى عرض (13.12ْ – 13.40) ش وخطى طول (13.39– 32.45) شرق وتحدها من الشمال محلية الدويم ومن الشرق محلية ربك ومن الغرب محلية تندلتى ومن الجنوب محلية السلام . من أكبر محليات ولاية النيل الأبيض ، توجد بها رئاسة النقل النهرى الذي يربط الشمال ودولة الجنوب . بها الميناء الجاف كما توجد بها رئاسة الإقليم الجنوبي للسكة حديد وهي ملتقى طرق بين الشمال ودولة الجنوب والغرب تتوسط أهم مناطق الإنتاج الزراعي، بها أسواق مركزية وأخرى تخصصية للمحاصيل والماشية.توجد بها ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالى (933.481) رأس . بها سعات تخزينية مهولة للمحاصيل والبضائع والمواد البترولية .

([1]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، الخارطة الاستثمارية لمحلية الدويم

([2])مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، الخارطة الاستثمارية لمحلية كوستي

جدول رقم (4) توزيع السكان والمساحات بولاية النيل الابيض علي حسب المحليات

المحلية	عدد السكان	المساحة
كوستى	207574	16267
ربك	239665	1918.55
قلي	197189	3515
القطينة	245183	6602
الدويم	295695	8632
الجبيلين	177414	6000
تندلتى	142530	9824
أم رمتة	118919	3345
السلام	106419	2779
الجملة	1730588	390701

المصدر : اعداد الباحث من بيانات مفوضية الاستثمار ، قسم المؤشرات الاقتصادية ولاية النيل الابيض

4-1- 3: المناخ السائد في ولاية النيل الأبيض:

تقع الولاية داخل النطاق المعروف بالنطاق الساحلي حيث تتراوح الامطار بين 300-750ملم تتميز الولاية بفصلين رئيسين هما الشتاء البارد الجاف و الصيف الممطر الرطب ، وتختلف طول فترة الشتاء في الشمال منها في الجنوب و الأجزاء الشمالية تتصف بصيف حار جدا مع هبوب العواصف الترابيةً قبل (موسم الأمطار)أما الأجزاء الجنوبية من الولاية تمتاز بصيف ممطر يدوم من أبريل وحتى أكتوبر وتزداد شدة الأمطار إلى أكثر من (700) ملم في العام في جنوب الولاية تسود في الولاية مناخات متعددة وهي :

المناخ شبه الصحراوي : ويبدأ من الحدود مع ولاية الخرطوم وشمال كردفان وينتهى فى منطقة ألشوال

السافنا الفقيرة : ويبدأ من الشوال إلى منطقة الجبلين ، الأمطار فيه متوسطة وتتراوح مابين 350 ملم - 500 ملم

السافنا الغنية :ويبدأ من منطقة الجبلين إلى جودة و التبون والكويك جنوب الولاية ، ويتميز بأمطار غزيرة تتراوح مابين 500 ملم – 700 ملم في السنة[1]

1 – 1- 4: الموارد المائية[2]:

أهم مصدر مائي بالولاية هو النيل الأبيض الذي يخترق الولاية من الجنوب إلى الشمال ،و يتم التحكم فى مناسيب المياه بواسطة خزان جبل أولياء .وارد المياه السنوي للنيل الأبيض (26) مليار متر3 ، المستغل منها في ري المشاريع الزراعية المختلفة بالولاية حوالي مليارمتر3سنوياً كما توجد مصادر أخرى بالولاية للمياه تتمثل فى مياه الأمطار ومجارى المياه الجوفية والسطحية والمضخات اليدوية وخمسة خيران هى : خور أبو هرام من النيل الأزرق إلى شمال بور، خور كليكيس من النيل الأزرق إلى شمال الحديب ، خور المقينص من كردفان ، خور أبوحبل من كردفان إلى الشور ،مصرف الشوال من الجزيرة إلى شمال الكوة

1 -1-5: التكوين الجولوجيي لولاية النيل الابيض[3] :

من المعالم الواضحة بالولاية النيل الأبيض الذي يجرى من الجنوب إلى الشمال ويقسم الولاية إلى جزئيين شرقي وغربي ولذلك تتمتع الولايةبستة مناطق بيئية متباينة التضاريس والتربةتساهم في تنوع الاستثمار والتركيبة المحصولية والمناطق هي :

منطقة التلال: تنحصر فى الجزء الجنوبي الشرقي للنيل الأبيض وأهمها جبال (الجبلين) و(التبون) التربة فى سفوحها طينية رملية والغطاء النباتي متوسط وتسود فيه أشجار الهجليج والهشاب و بعض (الاكاشيا) .

منطقة وادي النيل الرسوبية : وهى أراضى رسوبية شبه منبسطة ومتموجة أحياناً وبعض أجزائها معرض للغمر الموسمي بالمياه وتربتها طينية رملية تتخللها بعض الجزر مثل الجزيرة أبا , الجزيرة مصران ، الغطاء النباتى وسط إلى كثيف وأشجارها (الاكاشيا) وغيرها من الأعشاب مثل البردة النجيلة والأركلة و الاستقلال الحالى يتمثل فى الزراعة المروية بصورة مكثفة والرعى والمنتجات الغابية .

([1])مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض - 2008م ، الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض

([2]) جعفرحسين صالح ، واقع وافاق المستقبل لاقتصاد ولاية النيل الابيض ، المجلد الاول ، السودان –شركة مطابع السودان للعملة ، ص47

([3])مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض

منطقة الاراضي الرسوبية الطينية الرملية : تتواجد بالضفة الشرقية للنيل وعلى إمتداده من الشمال إلى الجنوب وهى أراضى منبسطة وبها بعض القيزان الرملية ، الغطاء النباتي خفيف ويتكون من الكتر واللعوت وبعض السيال والسرح وكذلك (الاكاشيا) فى الأجزاء الجنوبية ينحصر الإستغلال فى الزراعة المطرية الألية الغير مخططة خاصة فى الجزء الجنوبي بالإضافة للزراعة المروية والرعي .

منطقة السهول الطينية : تغطى الجزء الجنوبى الشرقى والغربى من وهى أراضى طينية منبسطة وشبه منبسطة تتخللها بعض الخيران ، الغطاء النباتى يتكون من الحشائش المعمرة الحولية مثل العدار والنال وأشجار الطلح والهجليج واللعوت و الطندب فى الشمال و الإستغلال الحالى ينحصر فى الزراعة المطرية الألية و التقليدية و المراعى بصورة مكثفة ، بالإضافة إلى مشاريع الزراعة المروية .

منطقة الاراضي شبه الصحراء الرملية : تقع فى الجزء الشمالي من الولاية وهى عبارة عن أراضى متموجة ذات تربة رملية خرسانية وصخرية وأخرى طينية ، وغرباً يوجد بها القليل من أشجار السيال والطندب و المحريب والحسكنيت وتستغل المنطقة للرعى والزراعة

منطقة القيزان الرملية : تغطى الجزء الغربى و الأوسط من الولاية ، تغلب أراضى الكثبان الرملية على هذه المنطقة ويجرى بها خور أبوحبل ، الغطاء النباتى كثيف من أشجار الكتر واللعوت والهشاب و الطلح والهجليج . الإستغلال الآن يتمثل فى الرعي فى موسم الخريف بالإضافة للزراعة التقليدية لإنتاج السمسم والفول السوداني والذرة والدخن فضلاً عن المنتجات الأخرى مثل الصمغ العربي ([1]).

([1])الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض 2013م

جدول رقم (5) التكوين الجيولوجي لولاية النيل الابيض

المنطقة	المساحة بالفدان	النسبة
منطقة السهول الطينية المنبسطة	3.119.364	%33
منطقة الأراضى الرسوبية الطينية الرملية	2.268.619	%24
منطقة وادى النيل الرسوبية	945.262	%10
منطقة شبه الصحراء الرملية	661.638	%7
منطقة القيزان الرملية	2.363.155	%25
منطقة التلال الصخرية	94.526	%1
المساحة الكلية	9.452.620	%100

المصدر: مفوضية الاستثمار ، قسم المؤشرات ، الخارطة الاستثمارية للولاية

4 -2 المبحث الثاني

تطور المؤشرات الاقتصادية والتنموية في ولاية النيل الابيض

4 -2- 1: الملامح الرئيسية لاقتصاد ولاية النيل الأبيض :

يشكل القطاع الزراعي العمود الفقرى لاقتصاد الولاية بشقيه النباتي والحيواني إذ تبلغ المساحة الصالحة للزراعة حوالي (66%) من مساحة الولاية ، المستغل منها حوالى (40%) من المساحة الكلية تتوزع على القطاعات الثلاث : المروى والمطري والتقليدي .أما القطاع الصناعي فيتميز بوجود كبرى مشاريع الصناعة القومية متمثلة في السكر والاسمنت بالإضافة إلى المجمعات التي تعمل في مجال التصنيع الغذائي و تشكيل المعادن ومواد البناء بالإضافة إلي قطاع الخدمات الاقتصادية .

الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض :

(وهو يمثل مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل القطر خلال فترة زمينة معينة عادة سنة)([1]).تتراوح مساهمة الولاية في الناتج القومي بحوالي(10% الي 8%) خلال الفترة من عام(2007م الي 2014م)([2])

القطاع المالي :

يعتبر هذا المحور امتدادا واستمرارا للخطة الخمسية التي ترمى إلى تحقيق الأهداف والغايات والمحاور الإستراتيجية والتي تستند على التخطيط الإستراتيجي على مستوى السودان . وقد تبنت الولاية منذ العام 2006م خطة تنموية شاملة تضمنت الحاجات الأساسية لمواطن الولاية والتي تتمثل في خدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والطرق الداخلية ، لذلك ركزت وزارة المالية على الجانب التنموي ، حيث بلغ الصرف عليه في عام 2008م (74.4) مليون جنيه ، كذلك اهتمت الوزارة ببرامج دعم السلام ومكافحة الفقر والطوارئ ، بالإضافة إلى سداد مرتبات العاملين بالولاية والإيفاء بها كاملة بدون عجز ، وعلى ذلك جاء تقرير الأداء لموازنة العام

([1]) مايكل بدجمان ، مرجع سابق ، ص 58

(2) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، العرض الاقتصادي للعام 2014[2]

2008م في جانب الإيرادات حتى سبتمبر بإجمالي بلغ (148.1) مليون جنيه ، بنسبة أداء (79%) ، وبنسبة نمو (9.5) عن نفس الفترة من العام 2007م[1] .

جدول رقم (6) ملامح أداء الموازنة خلال (2007م – 2008م) في جانب الإيرادات (مليون جنية)

البيان	2007م	العام 2008م	النمو
الدعم الاتحادى	92	103	11
الوزارات	36.2	31.8	4.4
المحليات	10.4	12.9	2.5
الجملة	138.6	148.7	9.5

المصدر: مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ،العرض الاقتصادي لسنة 2008

التضخم بالولاية النيل الأبيض :

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار وهو(حركة صعودية ذاتية مستمرة للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي وقصور العرض الكلي وعن الاختلال الهيكلي والوظيفي في الاقتصاد القومي)[2]يرتبط قياس معدلات التضخم بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك ، والتي تعبر عن التغير في مستوى الأسعار للسلع والخدمات التي يستخدمها المستهلكون ، وتكتسب أهميتها في استخدامها في تحديد مستوى الأجور والمرتبات ومستويات الضرائب والجمارك ومراقبة الأسعار وحماية المستهلك . تلاحظ ارتفاع معدلات التضخم بولاية نتيجة طبيعية لارتفاع معدلات التضخم بالبلاد وتنامي معدلات الطلب بالإضافة إلي زيادة تكاليف الإنتاج .

[1] جعفرحسين صالح ،، مرجع سابق ، ص26

[2] محمد مروان السمان,واخرون(،1998م) مبادي التحليل الاقتصادي . عمان ، الاردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ص318

جدول رقم (7) معدلات التضخم بالولاية خلال الفترة من 2000- 2014م

السنـة	التضخـم
2000	8.1
2001	4.6
2002	1.3
2003	9.6
2004	12.5
2005	18.3
2006	18
2007	6.3
2008	12.4
2009	7.5
2010	10.8
2011	15.6
2012	38.5
2013	52.8
2014	44.3

المصدر:اعداد الباحثة من بيانات مفوضية الاستثمار،قسم المؤشرات الاقتصادية

الصرف علي التنمية الاقتصادية بولاية النيل الابيض

بلغت إعتمادات ميزانية التنمية لعام 2008م مبلغ وقدره 115.000.000 جنيه بزيادة بلغت 12.000.000 عن العام السابق الذي بلغ اعتماده 103.000.000 بنسبة أداء بلغت 96% لعام 2008م مقابل 106% لعام 2007م كما موضح في الجدول أدناه :

جدول رقم (8) الصرف علي التنمية الاقتصادية بولاية النيل الابيض

العام	العدد المصدق	المنفذ الفعلي	نسبة الأداء
2007 م	103.000.000	109.912.000	%106
2008 م	86.250.000	82.947.297	%96

المصدر:مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ،العرض الاقتصادي – 2008م

بلــغ إجمالي الصرف الحكومي حتى سبتمبر لعام 2008م مبلغ وقدره 82.947.297 بنسبة أداء عامة بلغت (96%) منها 77.277.153 للوزارات ومبلغ 5.670.1444للمحليات و 64.761.228 كصرف إتحادى و 13.920.871 كصرف ولائى ومبلغ 768.365 منظمات و 3.485.158 عبارة عن جهد شعبى مقابل صرف عام . حتى ديسمبر لعام 2007م مبلغ وقدره 109.912.000 بنسبة آداء عامة بلغت (106%) .

القطاع الزراعي :

القطاع الزراعي هو القطاع الرائد والدعامة الاساسية لمجمل النشاط الاقتصادي بالولاية حيث يشكل هذا القطاع (90%) من النشاط الاقتصادي لسكان الولاية بالإضافة للصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية مثل صناعة (السكر، الزيوت ، الأعلاف ، الجلود ، منتجات الألبان ،الجلود) وتجارة الماشية والمنتجات الزراعية الأخرى كما تساهم الولاية فى الناتج القومي بمحاصيل الصادر (السمسم ، الفول السوداني ، الكركدى ، حب البطيخ)أدي اختلاف المناخ والمناطق البيئية الى تنوع القطاع النباتي والتركيبة المحصولية، تجمع الولاية بين الزراعة المطرية والفيضية والمروية ويمكن تقسيم أنماط القطاع الزراعي وأهم المحاصيل المزروعة كالآتي :

مطري آلي : ذرة ، سمسم ، دخن -مطري تقليدي : ذرة سمسم ، فول سوداني . مروي : ذرة ، قمح ، قطن ، زهرة الشمس ، أعلاف ، أرز ، خضروات[1] .

([1])مفوضية الاستثمارولاية النيل الابيض –الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض

جدول رقم (9) انماط الانتاج الزراعي بالولاية

القطاع	المساحة الكلية / فدان	من المساحة المتاحة للإستثمار100%
قطاع السكر (لقائمة حالياً)	386,000	%6
مشاريع النيل الأبيض المروية	363633	%5,7
الطلمبات الصغيرة والمترات	578.322	%5
الجروف	120.000	%1,9
القطاع المطرى الألي	11800.000	%28
القطاع المطرى التقليدي	000.01	%15.6
قطاع الموارد الطبيعية	000430.2	%37.8
الجملة	6,422,241	(68%)من إجمالي مساحة الزراعة

المصدر :وزارة الزراعة ، ولاية النل الابيض ، 2008

قطاع الثروة الحيوانية :

تقدر الثروة الحيوانية بحوالي عشرة مليون رأس موزعة 3.4 مليون رأس من الأبقار و2.4مليون رأس من الضان و2.3 رأس من الماعز 28.9الف رأس من الإبل عدا الفصيلة النيلية المقدرة بحوالي مليون رأس ويلاحظ أنها نمت بنسبة 25%في عام 2007م بسبب العناية التي توليها حكومة الولاية ممثلة فى أدارة الثروة الحيوانية حيث تتوفر الشفخانات والعيادات المتحركة بالإضافة إلى الحفائر[1]

الثروة الحيوانية المتاحة بولاية النيل الأبيض :

تعددت خصائص الثروة الحيوانية بولاية النيل الأبيض حيث يوجد بها 8% من الأبقار و48% من الضان و4% من الماعز كما تنتج الولاية 90% من إنتاج الجبنة البيضاء بالسودان ، و70% من إنتاج الأسماك من المياه العذبة يقدر مخزون الثروة السمكية في الولاية بحوالي (15) ألف طن تنقسم بمختلف أنواعها إلي (52) فصيلة المستغلة منها 7الف فصيلة وتمثل

[1]مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، العرض الاقتصادي (2006-2011م)

(50%) والبقية متاحة للاستثمار قطاع الإنتاج الحيواني والأسماك يتمتع بسرعة النمو اذا ما وجد المقومات اللازمة وترجع أسباب نمو هذا القطاع إلي عدة أسباب هي:

1. وجود قاعدة عريضة من المنتجين وأنماط متعددة في نظم الإنتاج الحيواني
2. حيوية وسرعة الطلب المتنامي علي المنتجات الحيوانية
3. تحول نمط الإنتاج الحيواني من الاقتصاد المعيشي الي الإنتاج التجاري
4. زيادة أهمية قطاع الدواجن

السياسات والأهداف العامة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية [1]**:**

1. إنتاج حيوان سليم ومعافى يصلح للاستثمار والصادر بتوفير الخدمات البيطرية
2. توفير المنتجات الحيوانية لسد الفجوة الغذائية ورفع الإنتاجية
3. تأهيل البني التحتية لخدمات الثروة الحيوانية و تحسين أسواق المواشي لتحسين كفاءة التسويق
4. تحسين الصفات الوراثية للحيوان عن طريق التلقيح الطبيعي والصناعي

مع تبني هذه السياسات فان الثروة الحيوانية بالولاية تأثرت بعدة عوامل خارجية نتجت عن التغير في المناخ والتغير في نمط استخدام الأراضي ومن أهم التغيرات التي طرأت علي قطاع الثروة الحيوانية بسبب هذه العوامل ما يلي:

1. نقص المساحات المخصصة للرعي نتيجة لتمدد الزراعة المطرية الآلية
2. تدهور مناطق الرعي التقليدي نتيجة للجفاف والرعي الجائر
3. عدم كفاية العناية البيطرية

جدول رقم (10) انتاج اللحوم البيضاء

المصدر	الإنتاج	الوحدة
الأسماك	**7.000**	**طن**
لحوم الدواجن	**1.250**	**طن**
بيض الدواجن	**4.485.298**	**دستة**

المصدر : أدارة الثروة الحيوانية . ولاية النيل الابيض - 2011

[1]جعفر حسين صالح ، مرجع سابق ، ص207

جدول رقم (11) إنتاج اللحـوم والألبان ومشتقاتها حسـب النـوع

المـصـدر	إنتاج اللحوم		إنتاج الألبان		إنتاج الجلود
	الإنتاج/ طن	النسبة المئوية	الإنتاج بالطن	النسبة المئوية	الإنتاج / طن
أبقار	25.000	%45	200.000	%48	20.587
أغنام	16.400	%30	144.000	%34	29.074
ماعز	10.500	%19	63.000	%15	15.034
ابل	3.200	%6	12.000	%3	-
الجملة	55.100	%100	419.000	%100	64.695

المصدر : أدارة الثروة الحيوانية ، ولاية النيل الأبيض – 2011م

المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية بولاية النيل الابيض

أولا: النقص في البني التحتية ويشمل : منشات الخدمات البيطرية، وسائل النقل ، المعدات

ثانيا : معينات الإنتاج الحيواني وهي : نقص التمويل ، التسويق ، الاستثمار

ثالثا: تدهور المراعي ويشمل : صعوبة المسارات ، تعدد الرسوم وفئاتها ، النقص في مياه الشرب ، تفشي الإمراض البيئية .

قطاع الغابات[1] :

تبلغ مساحة الغابات بالولاية 1.363.138 فدان إي ما يعادل 14% من مساحة الولاية توجد بالولاية 9 مشاتل حكومية موزعة علي المدن ألكبري بالولاية الطاقة الإنتاجية لها 2 مليون شتلة تمتاز الولاية بالعديد من الأشجار ذات القيمة الاقتصادية مثل السنط و السيال و الهيجليج والسدر والهشاب والطلح .

القطاع الصناعي :

بدا التصنيع في ولاية النيل الأبيض منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي حيث تم إنشاء محالج القطن ومعاصر الزيوت ثم تلا ذلك مصنع لحوم كوستي ثم صناعة الاسمنت إلي أن أصبحت في العشرين سنة الماضية واحدة من الولايات التي تشتهر بصناعة السكر وبها العديد

[1]عمران عباس ، مرجع سابق ،2013، ص126

من الصناعات التحويلية ومرشحة للدخول في الصناعات النفطية وتتميز ولاية النيل الأبيض بتعدد مقوماتها الصناعية متمثلة في :

1. توفر البنيات الأساسية
2. توفر الأيدي العاملة توفر الخامات الأولية
3. توفر المؤسسات المالية والتمويلية .

توجد بالولاية (112) مصنع مشيد تعمل في مجال التصنيع الغذائي وبعض صناعات مواد البناء والأثاث والصابون والبلاستيك كما يوجد بالولاية مناطق للصناعات الثقيلة والخفيفة ومربعات الحرفيين فى كل مدن الولاية الكبرى وتستوعب 2039من القوي العاملة [1]

جدول رقم (12) الصناعات القائمة بالولاية والطاقة الإنتاجية الفعلية فى العام 2010م

الصناعات	الطاقة الإنتاجية الفعلية
الزيوت	92.420 طن
الصابون	1.322.880 طن
الطحنية والحلويات	5.824 طن
الثلج	1.174.680 لوح
الصناعات البلاستيكية	3.844.000 جركانة
المنتجات الأسمنتية	11.320 م3
الطوب الحرارى	67.000 وحدة
الشعيرية	56.000 كرتونة
الصناعات الجيرية	217.000 جركانة
مطاحن غلال / دقيق	10.920 طن
مطاحن غلال / ردة	5.350جوال
مدابغ جلود	7.500 وحدة
البسكويت	825.000 كرتونة

المصدر : إدارة الصناعة ، ولاية النيل الأبيض.

[1]مفوضية الاستثمار ، تقارير الاداء 2014م

تحتل الولاية مرتبة متقدمة فى الصناعات التحويلية وذلك لارتباط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي ، وهى أحدى ولايات الثقل الصناعي الست فى السودان ،وتعتبر الولاية الأولى في صناعة السكر في السودان ، حيث تبلغ إنتاجية مصنع سكر كنانة لوحده (400) ألف طن سنويا ، بالإضافة إلى سكر عسلاية والإنتاجية المتوقعة لمصنع سكر النيل الأبيض والذي يوازى ضعف الطاقة التصميمية لمصنع سكر كنانة ، بالإضافة الى مصنعي سابينا وقفا (تحت التنفيذ) . وبعد صناعة الأغذية والمشروبات تأتى في المرتبة الثانية صناعة تشكيل المعادن وتأتى في المرتبة الثالثة صناعة مواد البناء (الأسمنت ، الجير ، البلاط) ويوجد بالولاية ثاني أكبر مصنع لإنتاج الأسمنت بالبلاد (مصنع النيل للأسمنت بربك) .

جدول رقم (13) الطاقة الإنتاجية للمشروعات القومية بولاية النيل الأبيض

المشروع	الطاقة الإنتاجية
سكر كنانة	390.000 طن
سكر عسلاية	90.000 طن
كنانة علف حيواني	50.000 طن
شركة النيل للأسمنت	300.000 طم
شركة سكر النيل الأبيض	800.000 طن

المصدر : إدارة الصناعة بولاية النيل الابيض 2010

جدول رقم (14) الصناعات القائمة والعاملة في العام (2010)

الصناعات	القائمة	العاملة
مصانع البلاستيك	4	2
مصانع الاحذية	2	-
مصانع الالبان	1	-
المطابع	3	3
مدابغ	1	1
مطاحن غلال	2	1
النسيج والمحالج	4	2
المياه الغازية والمعدنية	1	-
الأثاثات	1	-
الطباشير	1	-

المصدر : ادارة الصناعة بولاية النيل الابيض – 2010م

قطاع الخدمات :

يؤدى قطاع الخدمات الاقتصادية دورا مهما في العملية الاقتصادية ويشمل الخدمات الاقتصادية (الطرق والجسور،النقل والموصلات ،الطاقة ،والقطاع المالي والمصرفي والاتصالات) اما قطاع الخدمات العامة يضم خدمات الصحة والتعليم والمياه

قطاع الطرق والجسور:

ترتبط الولاية بمعظم مناطق البلاد بطرق معبدة وخطوط السكة حديد ميناء كوستى النهري الجديد والمرافئ النهرية الأخرى التي تربط ولايات الشمال بدولة الجنوب الوليدة بالإضافة إلى ميناء كوستى الجاف الذي تتوفر به جميع خدمات الموانئ ، الطرق المسفلتة داخل الولاية قليلة وما هو قائم لاماكن محدودة ولمسافات صغيرة وان معظم أجزاء الولاية تعتمد علي طرق ترابية تنقطع خلال فترة الخريف وما تحقق من نهضة في مجال الصناعة والزراعة قد عزز من انسياب

الحركة من والي داخل الولاية وذلك باستفادة من موقعها الاستراتيجي ومجاورتها لعاصمة البلاد مما سهل لها فرصة واسعة للتواصل مع الولايات الأخرى([1]) .

جدول رقم (15) الطرق الرئيسية المعبدة بولاية النيل الابيض

الطريق	ربك – الخرطوم	كوستي–سنار - مدني	كوستي – الابيض	ربك –الجبلين - الرنك
المسافة	310كلم	220كلم	310كلم	70كلم

المصدر : مفوضية الاستثمار بولاية النيل ، الخارطة الاستثمارية للولاية 2013م

كما توجد طرق داخل المدن الكبيرة بالولاية (كوستى – ربك – الدويم) هذا بالإضافة للطرق الثانوية التي تربط مناطق الإنتاج الزراعى بمناطق الاستهلاك و الصادر بالمدن الكبيرة بالولاية .أهم الجسور بالولاية جسر كوستى – ربك وجسر الدويم الذي تم افتتاحه حديثاً بالإضافة الي جسر مدينة كوستي القديم الذي تم تخصيصه كلياً لخطوط السكة حديد.

معوقات تواجه قطاع الطرق:

1. انقطاع الطرق الترابية في فترة الخريف
2. الجبايات بالطرق كثيرة ومتعددة مما يؤدي إلي ارتفاع تكلفة النقل
3. رداءة الطرق داخل بعض المدن والقرى مما يؤدي إلي ارتفاع تكاليف الترحيل

قطاع النقل :

تشهد الولاية حالياً عملاً متواصلا في إصلاح البنية التحتية و التي تمثل الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد ولائي يعتمد علي موارده الذاتية وتمثل وسائل النقل بصفة عامة أحد الأعمدة الأساسية في عملية البناء الاقتصادي كما إن ولاية النيل الأبيض بحكم موقعها أضحت مقراً دائماً للعديد من شركات النقل حيث تقوم هذه الشركات بنقل منتجات الولاية الزراعية والحيوانية والتجارية إلى ولايات البلاد المختلفة وأسواق الصادر بالإضافة للشركات الخاصة بنقل المواطنين بالبصات السياحية .

قطاع الطاقة :

تلعب الطاقة دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكل الأنشطة المرتبطة بالتنمية تحتاج إلي توفر قدر من الطاقة الضرورية للقيام بها وان من أهم مؤشرات التقدم

([1])مفوضية الاستمار بولاية النيل الابيض – الخارطة الاستمارية للولاية 2013م

الاقتصادي للدول تنوع الطاقة المستخدم في الأنشطة الاقتصادية ،تعتبر ولاية النيل الأبيض من اكبر الولايات استهلاكا للكهرباء والجازولين في القطاع الصناعي حيث تستهلك 43.8% من جملة استهلاك الطاقة الكهربائية في قطاع الصناعة و33% من الجازولين المستهلك في قطاع الصناعة ويعزي ذلك الاستهلاك لتشغيل صناعة السكر والاسمنت اما بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة فهي أحيانا تستخدم الطاقة التقليدية ([1])

مصادر الطاقة في ولاية النيل الأبيض :

1. مصادر التقليدية وتشمل(الغابات – المخلفات الزراعية – المخلفات الحيوانية – المخلفات الصناعية)
2. مصادر الطاقة الحديثة وتشمل البترول ومشتقاته والكهرباء
3. مصادر الطاقة المتجددة تتضمن (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)

استخدام الطاقة في ولاية النيل الأبيض:

تعاني الولاية تقصا في خدمات المرتبطة بالطاقة وهي الطاقة اللازمة لأداء الضروريات حيث يتم الاعتماد علي مصادر الطاقة التقليدية في القطاع المنزلي وان استخدام الطاقة الحديثة يتمركز فقط بالمدن وان نسبة سكان الريف الذين يستخدمون الغاز لاتتعدي (8%)من سكان الولاية والذين تصلهم خدمات الكهرباء لا تتعدي (18%) من سكان الولاية .

قطاع الاتصالات :

تتوفر بالولاية كافة خدمات الاتصال من خلال شبكات الوطنية والأجنبية تمثل الشبكات الوطنية شركة سوداتل في مجال الهاتف الثابت وسوداني في مجال الهاتف المحمول أما شركات القطاع المشترك تمثلها شركتي زين واريبا و تغطي خدمات هذه الشركات المدن الكبرى والمحليات وعدد كبير من القرى بمحليات الولاية المختلفة كما تقدم هذه الشركات خدمات الانترنت .

قطاع المؤسسات المالية والصرفية :

نسبة للأهمية الاقتصادية التي اكتسبتها الولاية بفضل ما توفر لها من شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية مماجعلها مركزاً تجارياً حياً ساعد على انتشار البنوك التجارية وتنشيط الحركة المصرفية فقد نشأت في مدن الولاية العديد من فروع البنوك التجارية والمتخصصة مثل بنك

([1])جعفرحسين صالح ، مرجع سابق ، ص314

الخرطوم - بنك السودان - البنك الزراعي - بنك الثروة الحيوانية - بنك المال المتحد - بنك العمال- بنك الأسرة - بنك البركة - بنك المزارع[1]كما توجد بالولاية العديد من المؤسسات التمويلية مثل (مؤسسة بحر ابيض للتمويل الأصغر) بالإضافة إلي شركات التامين والتامين وإعادة التامين الذي تقدمه شركة شيكان .

قطاع السياحة :

السياحة إحدى الموارد التي تدعم الاقتصاد القومي وتمثل جانب مهم من جوانب الترويح عن النفس ، وينعكس أثرها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توجد بولاية النيل الأبيض العديد من المناطق السياحية والمواقع الأثرية حيث يبدأ نشاط السياحة في الولاية في الفترة مابين نوفمبر وحتى مايو وذلك لوجود الكثير من الحيوانات البرية مثل (الضباع ، الاوز ، الغزلان ، دجاج الوادي وغيرها) ومعظم السياح الوافدين يأتون من ايطاليا فرنسا الدانمارك السعودية قطر الإمارات

قطاع الصحة :

تقدم خدمات الرعاية الصحية في ولاية النيل الأبيض بواسطة مؤسسات القطاع العام الحكومي مع دور محدود للقطاع الخاص الطبي أما فيما يختص بالسياسات والاستراتيجيات الصحية بولاية النيل الأبيض فهي متوائمة مع السياسات والاستراتيجيات القومية فقد اهتمت الحكومة متمثلة في وزارة الصحة بالتوسع في الخدمات الصحية بالولاية وتأمين الدواء وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات الخاصة ، ومن المهام التي تقوم بها المستشفيات والمراكز الصحية مكافحة الأمراض والأوبئة والاهتمام بصحة الطفل ورعاية الأمومة والطفولة وخلق المناخ الصحي لإنسان الولاية .

([1])مفوضية الاستثمار ، ولاية النيل الابيض ، الخرط الاستثمارية لمحليات الولاية ، 2013م

جدول رقم (16) المؤشرات الصحية الرئيسية بالولاية

المؤشر	النسبة
السكان الذين تتوفر لهم مياه شرب صحية	%46.4
السكان الذين تتوفر لديهم خدمات صحية للتخلص من الفائض	%31
السيدات الحوامل اللاتي تلقين رعايتهن بواسطة كادر طبي مؤهل ومدرب	%82.8
السيدات اللاتي تلقين جرعتين او اكثر من لقاح التنانوس	%64.8
الولادة بالمنازل	%79.7
التحصين للاطفال دون العام الاول	%76.6
خفاض الاناث	%78.3
استخدام وسائل تنظيم الأسرة	%7.2
وفيات الأطفال حديثي الولادة	34لكل 1000ولادة
وفيات الأطفال دون العام الخامس	89لكل 1000
وفيات الأمهات للأسباب تتعلق بالحمل والولادة والنفاس	366لكل 100000

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء بولاية النيل الأبيض

قطاع التعليم :

إن قلة رأس المال البشري وتدني نوعيته تعيق النمو الاقتصادي ولما كان التعليم استثمارا في رأس المال البشري فانه يعمل علي تنمية القوي البشرية وتزويدها بالمعارف والمهارات لتؤدي دورها في عملية التنمية الاقتصادية بتحقيق إنتاجية متطورة

التعليم العام بولاية النيل الأبيض:

ولاية النيل الأبيض من الولايات التي عرفت التعليم من وقت مبكر وهى رائدة التعليم لاسيما في محلية الدويم التي سميت مدينة العلم والنور ، بدا تعليم الأساس في ولاية النيل الأبيض منذ عام 1902 بمدرسة الفطينة الأولية تبعتها مدرسة الكوة الأولية عام 1903 ومدرسة بخت الرضا 1904 ومدرسة الدويم الريفية 1908م كمدرسة متوسطة واستمرت مسيرة التعليم بالولاية إلي أن

تم إنشاء مدرسة أولية بكل من الجزيرة آبا وربك وكوستي وشهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي إنشاء المدارس الوسطي في الولاية [1] .

جدول (17) أهم المؤشرات التعليمية للعام 2007-2008م

المؤشرات	المعدل
نسبة القرائية للسكان (15) سنة فما فوق	56.2
نسبة القرائية في الفئة العمرية (15-45) سنة	72
معدل الإناث للذكور المنتظمين في مرحلة الأساس	88.5
معدل الإناث للذكور المتعلمين في الفئة العمرية (15-45) سنة	101.7

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء بولاية النيل الابيض

هدفت سياسات التعليم حسب الخطط والسياسات للأعوام من(2006 - 2008م) إلي استيعاب معدلات عالية من أبناء الولاية بمؤسسات التعليم موزعة كالتالي: مالا يقل عن 85% للفئة العمرية (6-15) سنة في تعليم الأساس و50% للفئة العمرية (15-18) بالتعليم الثانوي وان تتاح فرص التعليم الغير نظامي بحيث يساهم في رفع نسب الاستيعاب ويتكامل مع التعليم النظامي ليؤدي إلي تخفيض نسبة الأمية الي 15%واحداث التوازن في فرص التعليم بين الجنسين وبين مناطق الولاية المختلفة .

[1]جعفر حسين صالح ، مرجع سابق ، ص352

جدول رقم (18) اهم المؤشرات التربوية في ولاية النيل الابيض للعام 2007-2008م

المؤشرات	النسبة
الاستيعاب فى التعليم العام	%97.3
الاستيعاب فى مرحلة الاساس	%96.9
القبول الظاهرى	%88
التسرب	%1
الاعادة	%3.4
الترفيع	%95.6
معامل الكفاية	%63.1
الاجلاس	%53.4
التدريب الافقى - اساس	%72
نسبة المعلمات الى المعلمين	%73
النجاح فى امتحان شهادة الاساس	%86
نسبة توفر المعلمين (أساس)	%90

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء بولاية النيل الأبيض

التعليم العالي بولاية النيل الأبيض:

أسست ثورة التعليم العالي في السودان (1994- 1995م) جامعتين حكوميتين في الولاية بكل من مدينتي الدويم وكوستي ثم جامعة السودان المفتوحة وكلية النيل الأبيض الأهلية والتي يجري العمل علي ترفيعها في مطلع العام 2016م إلي جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا وثلاث كليات تقنية بكل من القطينة وربك وكنانة([1])

([1])مفوضية الاستثمار بولاية النيل الايض – الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض

جدول قم (19) مؤسسات التعليم العالي بولاية النيل الابيض

الجامعة	المدينة	الكليات
الإمام المهدي	كوستى	الطب والعلوم الصحية، الهندسة ، الاقتصاد
الإمام المهدى	الجزيرة أبا	الشريعة والقانون ، الآداب ، تربية
بخت الرضا	الدويم	الطب ، تربية ، الاقتصاد ، الزراعة والموارد الطبيعية – الحاسوب
السودان المفتوحة	كوستى- القطينة	
كلية النيل الابيض للعلوم والتكنولوجيا (قطاع خاص)	كوستي	هندسة – الاقتصاد – التربية –الحاسوب
الكليات التقنية	كنانة – ربك – القطينة	

المصدر: مفوضية الاستثمار ،العرض الاقتصادي لولاية النيل الأبيض،2013م .

قطاع التجارة:

ولاية النيل الأبيض لها مميزات تجعلها قادرة على أن تصبح ولاية إستراتيجية ومركز مهم للتجارة والتسويق فقد حظيت بالعديد من الموارد الطبيعة اكتسبتها العديد من المزايا النسبية مما جعلها تتفوق علي الكثير من الولايات الأخرى الأمر الذي يجعلها مؤهلة تماما للقيام بكافة العمليات التجارية مع الأخذ في الاعتبار المشاكل والمعوقات التي تعاني منها القطاعات التصديرية عامة والقطاعات الإنتاجية (الزراعي – الصناعي) بصفة خاصة ، تعتبر ولاية النيل الأبيض مركزا تجاريا من خلال شبكة الطرق التي تربط بين المدن الرئيسية في الولاية (مدينة ربك عاصمة الولاية ومدينة كوستي التي تعتبر اكبر مدنها وهي مركز تجاري وزراعي وصناعي هام ومدينة تندلي التي بها اكبر سوق محاصيل بالولاية ومدينة الدويم والقطينة التي تحوز علي اكبر المشاريع الزراعية والتي تقع جميعها علي الطريق بين كوستي والخرطوم) وبين منافذ التصدير (الخرطوم – ميناء بورسودان – ولايات غرب السودان – دولة جنوب السودان –ولاية الجزيرة وسط السودان)([1])

([1]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، العرض الاقتصادي (2006-2011م)

المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع الصادرات :

1. مشاكل هيكلية باعتماد الصادرات علي عدد محدود من السلع الزراعية مرتبط إنتاجها بالعوامل الطبيعية
2. مشاكل التمويل باعتباره من أهم أدوات الإنتاج والتصدير
3. الرسوم والضرائب المتعددة والتي أصبحت تشكل عائقا أمام التنافس الخارجي
4. ضعف إمكانيات التجار ومحدودية رأسمالهم
5. المشاكل المرتبطة بالتجارة والترويج والتسويق والمتمثلة في ضعف التمثيل الخارجي بالإضافة ضعف وسائل الإعلان والترويج والمشاركة في المعارض الدولية .

ولتفعيل دور التجارة الداخلية والخارجية بالولاية لترقية وتطوير النشاط الاقتصادي في مجال التجارة لابد من وضع إستراتيجية لازالة المعوقات إمام حركة التجارة بالولاية لتواكب حركة التغيير الدولية والإقليمية وفي إطار ذلك يمكن وضع برنامج عمل بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة : التجارة – المواصفات والمقاييس – الجمارك – الجهاز المصرفي وذلك بإصدار التشريعات اللازمة وإكمال المعدات الفنية وتدريب الكادر البشري لتتمكن كل جهة من أداء دورها وبالتالي يكون من السهل بالنسبة للولاية إقامة منطقة حرة ومنطقة حاويات وتشغيل الميناء الجاف للإسهام في الحركة التجارية الايجابية([1]).

الأسواق:

يوجد بالولاية العديد من الأسواق الرئيسية والتي تقدر بحوالي (34) سوق وعدد (39) سوق شعبي وعدد (4) أسواق للمحاصيل وعدد (21) سوق متخصص للماشية . وتؤدى تلك الأسواق دوراً مهماً في العملية الاقتصادية بالولاية([2])

4 -2-2: القطاعات التنموية بولاية النيل الابيض :

اولا: السكة حديد:

تقف السكة حديد علي قمة وسائل النقل المتاحة ، وهي ذات مميزات اقتصادية تفوق ميزات الوسائل الأخرى من حيث السعة و التكلفة و السرعة توجد رئاسة الإقليم الجنوبي للسكة حديد في

([1]) جعفر حسين صالح ، مرجع سابق ، ص358

([2]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض – الخارطة الاستثمار لولاية الابيض

ولاية النيل الأبيض بمدينة كوستي ويمتد الإقليم جغرافيا عبر ستة ولايات هي النيل الأبيض /النيل الأزرق /القضارف / شمال كردفان / جنوب كردفان ([1]). وتغطي السكة حديد مواقع الإنتاج داخل ولاية النيل الأبيض عبر مد خطوط إنتاج في كل من مصنع اسمنت ربك وخط ربك كنانة بطول (30كلم) وخط ربك عسلاية بطول (11كلم)وخط البنك الزراعي ربك بالإضافة إلي الخط الطولي في حدود الولاية لنقل البضائع و الركاب . وهناك خطط موضوعة من قبل الإدارة العامة لإنشاء الميناء البري الجديد متفرع من خط كوستي ربك. ويمتاز هذا الإقليم بموقع مميز يتمثل فى الاتى :

1. يقع فى مناطق الإنتاج لصناعة السكر
2. ينقل الفيرنس من الأبيض إلى منطقة بحرى الحرارية

حيث ربطت البلاد بشبكة نقل متكاملة تغطي كافة مناطق الإنتاج بالبلاد وخطوطها الممتدة إلي 5844 كيلومتر تساهم في تنمية وتطوير القطر ودعم الاقتصاد الوطني الذي يحتاج إلي وسيلة نقل ذات كفاءة عالية وتكلفة اقل وهذه المعايير تنطبق علي السكة حديد لما تتمتع به من خصائص فنية متميزة ولذلك كان دور السكة حديد في الماضي القريب كبيراً في تحقيق الوحدة القومية بتقريب المسافات بين الولايات حيث أصبحت مصدراً لنقل الثقافات السودانية المختلفة حيث تكونت حولها المجتمعات لتتحول إلي حضارة و منشط تذوب فيه القبليات وذلك من خلال نقل البضائع و الركاب([2])نلاحظ من خلال مسيرة السكة حديد أن هنالك إهمالاً كبيراً أصاب هذه المرفق الحيوي الهام مما أدى إلي تقليص دوره المنوط به . حيث كانت السعه الكبيرة و التكلفة الرخيصة عنصران هامان في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهذا التقليص فتح مجالاً للشاحنات ذات السعة الأقل و التكلفة العالية مما أدي إلي ارتفاع تكاليف العملية التنموية بالولاية لذا نري أهمية وضع الخطط اللازمة و الكفيلة بإعادة تأهيل السكة حديد لتلعب دورها الريادي في خدمة عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، وتتبع أهمية هذه الخطط من قرب بداية عمل الميناء البري الجديد الذي سيجعل من الولاية مركزاً تجارياً كبيراً من خلال حركة نقل البضائع من والي الميناء الجاف إلي أواسط وشرق وغرب البلاد لتتكامل هذه النهضة مع نهضة

([1])مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، الخارطة الاستثمارية لمحلية كوستي ،2013م

([2]) جعفر حسين صالح ،2008م واقع وافاق مستقبل اقتصاد ولاية النيل الابيض ،المجلد الثاني ، السودان ، شركة مطابع السودان للعملة ، ،ص621

الطرق البرية التي تشهدها الولاية و لتشكل مصدراً مهماً مع الميناء الجاف لمد دولة جنوب السودان بالصادرات المختلفة لان السكة حديد تعتبر الشريان الحيوي الذي يربط الأقاليم الجنوبية ببقية الولايات بما فيها العاصمة القومية حيث تمثل ولاية النيل الأبيض المعبر الرئيسي الاستراتيجي لدولة الجنوب وعليه لا بد للسكة حديد إن تكون حاضرة بأسطولها العملاق للمساهمة في دفع اقتصاد الولاية وتخفيض تكلفة الإنتاج وتكاليف إنشاء مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال نقل المعدات و الآلات التي تعتمد عليها المصانع و الورش وبالتالي إنعاش التجارة بالولاية ومن ثم وجود ميزة نسبية للسلع السودانية المعدة للتصدير و المساعدة في جلب رؤوس الأموال المختلفة المحلية و الأجنبية للاستثمار في المجالات المختلفة في ولاية النيل الأبيض و التي تعتبر عملية النقل الرخيص من أهم مميزات الاستثمار وبذلك يكون للسكة حديد دورها الاقتصادي المميز سواء إن كان ذلك علي مستوي الولاية أو القطر ككل . تتبع السكة حديد لوزارة النقل وهي وزارة اتحادية ولكن لولاية النيل الأبيض خططها الخاصة بها لتنمية وتوسيع دور التجارة بينها و بين الولايات المجاورة خاصة ولايات الغرب ودولة الجنوب وبحكم إن السكة حديد هي ارخص وسائل النقل لأنها تنقل إحجام كبيرة من البضائع بتكاليف تشغيل أقل بكثير من النقل بالشاحنات خاصة في الظروف الطارئة كنقل المؤن و الاغاثات إلي مناطق لا تستطيع وسائل النقل الأخرى الوصول إليها إضافة إلي نقل معدات الإنتاج ، عليه يجب توجيه خطط و إستراتيجيات الدولة لتأهيل السكة حديد بما يخدم المصلحة العامة ، وقد تضررت ولاية النيل الأبيض كثيراً جراء تعطيل (خط القضارف - سنار) و الذي يربط الولاية بميناء بور تسودان وتمثل الضرر في ارتفاع تكلفة نقل الصادر و الوارد ، عليه فان إعادة تشغيل هذا الخط أصبح ضرورياً بعد إنشاء الميناء الجاف لتكملة حلقة وسائل النقل بالولاية ومن هنا تأتي ضرورة تأهيل مرفق السكة حديد حتي يتمكن من تنشيط و إحياء حركة النقل و تكثيف النقل عن طريق السكة حديد من بور تسودان للميناء الجاف[1]

ثانيا : النقل النهري :

ظل النقل النهري يلعب دوراً كبيراً ومهماً في الاقتصاد من خلال تنشيط حركة التجارة بين الولايات الشمالية و الجنوبية(حديثا دولة جنوب السودان) حيث كانت ولاية النيل الأبيض و

[1]جعفر حسين صالح ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص623

مدينة كوستي تمثل مركزا تجارياً كبيراً في الماضي ونسبة لظروف الحرب في الجنوب و التي امتدت لعشرات السنين أثرت كثيراً علي حركة الملاحة النهرية بين الولايات الشمالية والجنوبية مما أثر علي حركة التجارة عموماً الأمر الذي أدى بدوره إلي إهمال حركة الملاحة النهرية من خلال إهمال الصيانة الدورية للوابورات و الصنادل عامه سواء كانت صنادل ركاب أو بضاعة أو صنادل وقود ويرجع ذلك إلي إن حركة الملاحة النهرية خلال فترة الحرب كانت غير أمنه [1]ولم تقتصر الملاحة النهرية علي الملاحة بين الولايات الشمالية و الجنوبية حيث إزدهرت خلال فترة الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي بحركة نهرية كبيرة خاصة بين مدن وقرى الولاية الواقعة علي ضفتي النيل الأبيض خاصة في فترة الخريف وكان لها أثرها الاقتصادي بين مدن وقرى الولاية حيث لم تتأثر هذه القرى و المدن بفترة الانقطاع خلال الخريف ومما لاشك فيه أن النقل النهري يعتبر احد دعامات النقل الهامة التي تؤثر بدورها في عمليه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الولاية ، لأنها تمتاز بسعة تتناسب مع حجم القرى و المدن الواقعة علي ضفتي النيل وانخفاض نسبي في تكلفة نقل البضائع و الركاب ولكن في الأوانة الأخيرة نلاحظ تدني مستوي اداء حركة النقل النهري ومن اهم الاسباب المرجعية عدم استقرار وتطبيع العلاقات بين السودان ودولة جنوب السودان ، ويكتسب النقل النهري أهمية خاصة في الولاية من خلال إنشاء الميناء الجاف الذي يمكن إن يزيد بدوره من حركة النقل النهري بكل الاتجاهات ويمكن الاستفادة من النقل النهري بإنشاء مدن وقري سياحية علي جانبي النيل الأبيض ويمكن في هذه الحاله الارتقاء بالنقل النهري عبر صناعة صنادل جديدة وسياحية ومريحة وتوفير الوابورات ذات المحركات الكبيرة و السريعة وبهذا يكون النقل النهري قبلة للاستثمار ويمكن صناعتها علي امتداد النيل الأبيض مما يعود علي الولاية بدخول كبيرة يمكن أن تساهم بشكل أو بأخر في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة في الولاية خاصة وان للولاية ساحل يمتد علي النيل الأبيض لمسافة 600كيلومتر وعليه فان النقل النهري بالولاية يفرض نفسه كواحد من وسائل النقل الهامة التي لايمكن تجاوزها ونظراً للفائدة الاقتصادية الكبيرة التي يمكن إن يحققها للولاية نري ضرورة وضع الخطط بالتعاون مع المركز و التي من شانها إن ترتقي بالأداء من خلال صناعة الصنادل و الوابورات وزيادة عدد الرحلات لتواكب التطورات التي شهدتها الولاية

[1] مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ،2013م ، الخارطة الاستثمارية لمحلية كوستي ،

ولتتكامل مع وسائل النقل الاخري من سكة حديد وشاحنات كبيرة وعملاقة وليؤدي النقل النهري من خلال هذا التكامل دوره الذي من المفترض إن يؤديه وأن يساهم من خلال العائد المادي الذي يحققه في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الولاية ومعروف إن النقل النهري يتميز بانخفاض التكاليف عن وسائل النقل الاخري وأخيرا تمت خصخصة النقل النهري وأصبح عبارة عن شركة تساهم فيها حكومة السودان وحكومة الولاية وبذلك يصبح النقل النهري مع الميناء الجاف لولاية النيل الأبيض مركزاً تجارياً واقتصادياً للولايات الشمالية و الغربية و الدول المجاورة خاصة دولة جنوب السودان الوليدة ، يتطلب ذلك الأمر أن يساهم الجميع في تطوير الشراكة لتؤدي رسالتها ولتأخذ اتجاهين الرسالة الاقتصادية و الأهمية الإستراتيجية .

ثالثا: الميناء الجاف :

يعتبر من احدث الموانى الجافة علي نطاق السودان تم افتتاح الميناء في عام 2007م ويقع الميناء في مدينة كوستي وتبلغ المساحة الكلية للميناء (2مليون متر مربع) تقدر تكلفة إنشاء الميناء بحوالي (17مليون دولار)كما تبلغ مساحة الساحات الخاصة بالميناء حوالي (300)إلف متر مربع وأيضا تبلغ مساحة المنطقة الجمركية (500) إلف متر مربع كما تبلغ المساحة الإجمالية للساحات و المخازن (306) إلف متر مربع كما تم تشيد مخازن بالميناء تبلغ مساحتها 6 إلف متر مربع كما تبلغ الطاقة التصميمية (386) إلف متر مربع وقد صممت الطاقة الاستيعابية للميناء الجاف حوالي (1 مليون طن)[1].

توجد أيضا بالميناء عدد من الآلات و الرافعات وآلات رفع الحاويات والترلات والرافعات شوكية وغيرها إن فكرة تأسيس الميناء الجاف بالولاية وبمدينة كوستي فكرة صائبة من حيث المكان و الزمان بعد ان أصبحت ولاية حدودية بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011م حيث أصبحت النافذة النهرية الأولي مع دول العالم الخارجي كما يمكن إن تستفيد من خدمات هذا الميناء عدد من الولايات المجاورة و الغير مجاورة خاصة جنوب وغرب السودان و المتتبع لأداء ميناء بور تسودان يلاحظ إن هنالك تكدس للبضائع و المعدات وغيرها مما أعاق وصول هذه البضائع و المعدات للأسواق و مواقع مشاريع التنمية وغيرها لبطء الحركة في التخليص و الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءاته لذلك جاءت فكرة إنشاء الميناء لتخفيف الضغط علي ميناء بور

([1]) ادارة الميناء الجاف ، كوستي ،ولاية انيل الابيض ، 2014م

تسودان وتطبيقا لنظام النقل متعدد الوسائط حيث يعتمد علي مستند واحد لنقل البضائع و أنواعها (حاويات -سيارات- بضائع) من ميناء بور تسودان إلي ميناء كوستي الجاف عبر وسائل النقل المتعددة عبر الشبكة الموحدة وقد تم تعديل نظام المحاسبة ونظم الاستلام لتوفير المال و الوقت ويتم الاستلام من بور تسودان مباشرة إلي كوستي عبر مستند موحد وتخفيف كافه الأجور و الرسوم بنسبة 25% ما عدا خدمات الرصيف كما تمنح واردات وصادرات الجنوب تخفيض50% من الأرضيات (قبل الانفصال) و الفوائد الاقتصادية للميناء التي تنعكس بشكل ايجابي علي الحياة اليومية العامة ممثلة في الأتي : زيادة حركة السوق بتزايد التبادل التجاري للسلع و الخدمات وذلك نتيجة لحركة البضائع من و إلي الميناء وما تجذبه من مستثمرين محليين واجانب وتؤدي هذه الحركة إلي خلق فرص استثمارية في مجال الخدمات المرتبطة بالأنشطة داخل المشروع بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالفنادق و طلمبات الوقود المسالخ و المدابغ وغيرها وأيضا يوفر فرص استثمارية في مجال الصناعات التحويلية للموارد المحلية مع إمكانية توطينها .

كل هذا يؤدي إلي خلق فرص عمل لتوظيف أبناء الولاية في شتي المجالات المرتبطة بصورة مباشرة بالميناء من جمارك وحجر زراعي وحجر صحي ومواصفات و مقاييس الأمن الوطني و التخليص و الشحن و النقل ووكلاء البواخر وهذه الحركة الكبيرة المتوقعة للميناء يتوقع إن تكون لها بعض الآثار السلبية ولكن لا تؤثر كثيراً علي المستوي العام للمواطنين فيما يتعلق بمعيشتهم وهي تتمثل في الأتي :

1- الضغط علي الخدمات الأساسية .

وجود اختناقات مرورية قرب الموقع من مدينة ربك لوجود الشاحنات الكبيرة ومع ذلك فان الولاية تكون قد وضعت إحدى البنيات الأساسية التي تساهم في دفع حركة الاقتصاد علي المستوى القومي بصفه عامه و ولاية النيل الأبيض بصفه خاصة ومن المتوقع زيادة حركة النشاط الاقتصادي بالنسبة للواردات و الصادرات خاصة مع دوله جنوب السودان([1]).

([1])جعفر حسين صالح ، المجلد الثاني ، مرجع سابق ، ص 631

السكر في ولاية النيل الابيض :

اولا: مصنع سكر عسلاية

المـــوقع: يقع المصنع في ولاية النيل الأبيض علي الضفة الشرقية للنيل وعلي بعد(10) كجم شمال مدينة ربك و(280)كجم جنوب الخرطوم .

التشـــغيل: طاقة الطحن التصميمية اليومية للمصنع (6500)طن قصب،الطاقة الإنتاجية التصميمية للمصنع(11000)طن سكر سنوياً ،بدا أول موسم تشغيلي عام(1980 م)

التكلفـة والتمويـل: بلغت تكلفة التنفيذ(21) مليون جنية إسترليني وسبعة مليون جنية سوداني مكون محلي

المزرعـة: المساحة المقدرة لزراعة قصب السكر كانت (33,286) فدان، والمساحة المستغلة حالياً (37200) فدان حيث تتم فيه كل العمليات الزراعية آلياً ويدوياً في بعض العمليات الدورة الزراعيـة خماسـية(بـور -غـرس- خلفـه أولـي- خلفـه ثانيـة – خلفـه ثالثـة) ،العينـات المزروعـة(759R-881763CB- 9641FR- 9821FR) يتكـون المصـنع مـن الوحـدات الإنتاجية التالية:

1- ساحة القصب والعصارات.
2- المراحل البخارية ومحطة توليد الكهرباء.
3- مراحل تصنيع السكر.
4- المعمل الكيميائي.
5- ورشة المصنع.

مصـنع جـولات البلاسـتيك: تـم تشيد مصـنع جـولات البلاسـتيك وذلـك لتعبئـة السـكر بطاقـة تصـميمية سـنوية(180000)جـوال سـعة(50) كيلـو جـرام وبلغـت التكلفـة الكليـة حـوالي واحـد ونصف مليون دولار.

الخدمات الاجتماعية:

أ- خدمات صحية: عبر المجمع الطبي و به أطباء عموميون وكوادر مؤهله، وكما تم التعاقد مع عدد من الأخصائيين في مجالات أمراض النساء والتوليد والجراحة العامة وأمراض الصدر والأطفال والباطنية، وكما يساهم في تطوير والخدمات الصحية بالمنطقة،والمساهمة في توفير العلاج عبر الصيدلية التابعة للمجمع،هذا فضلاً عن الخدمات في مجال صحة البيئة والصحة الوقائية.

ب- المساهمة في خدمات المياه النقية وخدمات الكهرباء بالقرى المجاورة والمناطق السكينة.

ت- إنشاء البنيات الأساسية لجميع المراحل التعليمة بالمناطق السكينة والقرى المتاخمة وتقديم المساهمة في سبيل استقرار المعلم وتوفير المستلزمات المدرسية بدعم كامل ومتواصل مساهمةً في بناء وتنمية المجتمع.

ث- المساهمة في رفع المستوى المعيشي للعاملين وعبر المجمع الاستهلاكي الذي يوفر كل مستلزمات الحياة المعيشية الضرورية فضلاً عن المخابز وتوفير اللحوم للعاملين بأسعار مخفضة وكذلك توفير المنتجات البستانية من خضر وفاكهة وبيض للعاملين وبعض المؤسسات المجاورة والمتعاونة بأسعار التكلفة.

ج- برامج تنمية المجتمع من خدمات مياه الشرب والكهرباء والصحة والتعليم والثقافة و الخلاوي والمساجد والقوات النظامية والمنظمات والجهات الحكومية فضلاً عن المساهمات القومية.

ح- يساهم المصنع في رفع المستوي الاقتصادي وذلك بتشجيع ودعم الأسر المنتجة في مجال الإنتاج الحيواني(أبقار - دواجن)

ثانيا: مصنع سكر كنانة :

الموقع: يقع مصنع سكر كنانة بالقرب من مدينة ربك علي الضفة الشرقية للنيل الأبيض علي بعد (250)كيلو متر جنوب الخرطوم و(1200)كيلو متر من بور تسودان.

الإنشاء:تأست شركة سكر كنانة المحدودة في11 مارس 1975م ، والأعضاء المؤسسين وهم، حكومة السودان 51%، الشركة العربية للاستثمار 17%، لورنو المحدودة 12%، مؤسسة

التنمية السودانية 10%، نيشوا ايواي 5%، الخليج للأسماك 5% ، في مساحة قدرها (70.000)هكتار تعادل(94.000)فدان وهو مشروع زراعي موحد مروي .

التشغيل: المصنع به مجمع ومصفاة بطاقة طحن تصميمية تبلغ(17.000)طن من القصب في اليوم ، وطاقة إنتاجية قصوى تربو علي الـ (300.000)طن من السكر الأبيض في العام ،وكما بداء أول موسم تشغيلي في أول مارس(1980م).

التكلفة والتمويل: بلغت تكلفة التمويل 680 مليون دولار ساهمت فيه كل من حكومة السودان والهيئة العامة للاستثمار الكويتية وحكومة المملكة العربية السعودية والشركة العربية للاستثمار ،ومؤسسة التنمية السودانية،والشركة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي،ومجموعة البنوك السودانية،شركة لونرو المحدودة(بريطانيا)، شركة نيشو إيو إي اليابانية، شركة الخليج لمصائد الأسماك المحدودة.

جدول (20) نسبة المساهمين في شركة سكر كنانة

حكومة جمهورية السودان	%35.17
الهيئة العامة للاستثمار الكويتية	%30.50
حكومة المملكة العربية السعودية	%10.92
الشركة العربية للاستثمار	%6.96
مؤسسة التنمية السودانية	%5.66
الشركة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	%5.56
مجموعة البنوك التجارية السودانية	%4.45
شركة لونرو المحدودة(بريطانيا)	%0.46
شركة نيشو إيو اي اليابانية	%0.16
شركة الخليج لمصائد الاسماك المحدودة	%0.16
الجملة	%100

المصدر: عثمان عبد الله النذير وجوفندداتاتريديساي، كنانة مملكة الذهب الاخضر، (لندن : كيفن بول، 2001م) ، ص 185.

المزرعة: تبلغ مساحة المزرعة(94000) فدان، حيث يتم الحصاد الياً بنسبة 50% و50% يدوياً تستخدم الشركة قوة عاملة بصفة مستديمة قوامها(8.500) عاملاً بالإضافة إلي (7.000)عاملاً موسمياً بذلك تعتبر شركة سكر كنانة ثاني مخدم بعد الدولة[1].

([1]) عثمان عبد الله النذير وجوفندد اتاتريديساي ،(2001م)كنانة مملكة الذهب الأخضر ، ط2 ، " لندن : كيفن بول " ، ص 207.

الأهداف : يهدف مشروع كنانة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1- الإسهام في الاكتفاء الذاتي للسودان من سلعة السكر مما يساعد علي تحسين موقف ميزان المدفوعات عن الاستغناء عن الاستيراد والحصول علي عائد من تصدير الفائض من إنتاج السكر.
2- خدمة متطلبات الأمن الغذائي العربي كإستراتيجية قومية.
3- خلق فرص للعمالة السودانية في حدود(17) ألف عامل.
4- الإسهام في تطوير تقنية السكر في السودان.
5- الإسهام في تطوير وتقوية البنيات الأساسية في السودان.
6- النهوض بمنطقة المشروع اجتماعياً بخلق مجتمع تتوفر له الخدمات الصحية والعلاجية والتعليمية والثقافية والمعيشية والامنية الحديثة.

كما أن للمشروع أهداف إستراتيجية أخري تتمثل في الأتي:

1- زيادة إنتاج السكر الي(450.000) طن متري كحد أدني في العام.
2- الاستحواذ علي نسبة 3% من حجم تجارة سوق السكر العالمية يعني تسويق واحد مليون طن متري من السكر في العام.
3- الاستغلال التجاري الكامل لإمكانيات الشركة المتاحة.
4- الاستغلال الأقصى لمخلفات الإنتاج.
5- الاستغلال الأقصى للبنيات الأساسية للشركة
6- ضبط الجودة الكاملة لكافة عمليات الشركة وتحديث نظم الاتصال.
7- تقوية المركز المالي للشركة فيما يتعلق بتمويل احتياجات عمليات الإنتاج، وسداد التزامات القروض، وتحقيقي فوائض التمويل وتوزيع الإرباح علي المساهمين.

ثالثا: شركة سكر النيل الأبيض :

تأسست شركة سكر النيل الأبيض المحدودة كشركة مساهمة عامة 2004 م الهدف الرئيسي من إنشاء الشركة هو إنشاء وتشييد وتشغيل مصنع لصناعة السكر المستخلص من قصب السكر

وبعـض المنتجـات المصـاحبة كالايثـانول والأعـلاف وإنتـاج الكهربـاء حيـث ينـتج المشـروع 450000طن من السكر الأبيض سنويا و60مليون لتر ايثانول و104 ميقاواط كهرباء([1])

([1]) تقارير شركة سكر النيل الابيض المحدودة لسنة 2005م

4 -3 المبحث الثالث

الاستثمار في القطاع الخاص في ولاية النيل الأبيض

تعتبر استثمارات القطاع الخاص الممول الرئيسي للاقتصاد في دول العالم المتقدم وفي الدول التي تتبع سياسية التحرير الاقتصادي وعلي الرغم من انتهاج الدولة لهذه السياسة منذ العام 1992 إلا أن الدور الذي تلعبه استثمارات القطاع الخاص في تحريك عجلة النمو الاقتصادي لازال ضعيفا

4-3-1 : الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع الخاص بولاية النيل الأبيض:

يعتبر اتحاد أصحاب العمل بولاية النيل الأبيض هو الكيان التنظيمي الجامع لكل مؤسسات القطاع الخاص المسجلة وفقا للقوانين المهنية والفئوية المعروفة ومما لاشك فيه أن وجود إطار مؤسسي يؤطر لعمل القطاع الخاص من الناحية التنظيمية يساعد في تفعيل دوره لتحقيق أهدافه المطلوبة ، يتكون اتحاد أصحاب العمل من ستة (1)غرف وهي :

1. اتحاد الغرف التجارية
2. اتحاد الغرف الصناعية
3. اتحاد غرف النقل
4. اتحاد الغرف الزراعية
5. اتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفية
6. اتحاد سيدات الأعمال

4-3-2 : مقومات الاستثمار بولاية النيل الابيض :

- مستقرة أمنيا" وسياسية عدا المشاكل التي تعاني منها بعض المناطق الحدودية مع دولة جنوب السودان وتكاد تخلو من المشاكل القبلية عدا تلك التي تنشا بين القبائل نتيجة للصراع علي ملكية وحيازة الأراضي ولكنها لارتقي لمستوي الخلل الأمني والاجتماعي وتتم تسوية هذه المشاكل بواسطة زعماء القبائل ومن ناحية أخرى قد يواجه المستثمر بمشاكل حيازة

(1) خضر اسماعيل الشتو ، (2015م) رئيس اتحاد أصحاب العمل بولاية النيل الأبيض، مقابلة شخصية ،

الأراضي ويجري العمل بمفوضية الاستثمار علي حل هذه المشكلات بما استحدث من علاقات إنتاج

- ❖ تتمتع بموقع إستراتيجي فهي معبر لولايات لمعظم ولايات السودان ومدخل رئيسي لدولة جنوب السودان. يخترقها النيل الأبيض من أقصى جنوبها إلي الشمال في مسافة (629) كيلومتر , ويقسمها إلي قسمين شرقي وغربي وتضم (6) أقاليم بيئيه الأمر الذي أدي إلي تنوع الاستثمار في القطاع الزراعي حيث تجمع الولاية بين الزراعة المطرية والمروية والفيضية ([1]).
- ❖ المساحة الصالحة للزراعة (6.5) مليون فدان المستثمر منها حاليا (4.1) مليون فدان .أهم المحاصيل المنتجة بالولاية : الذرة – القطن – السمسم – زهرة الشمس – القمح – الفول السوداني – الأرز – الأعلاف – قصب السكر – الدخن – الخضروات والفاكهة .
- ❖ تأتي في المرتبة الأولي في إنتاج الأسماك من المياه العذبة حيث تنتج (70%) من إنتاج الأسماك من المياه العذبة، تأتي في المرتبة الأولي في إنتاج الجبنة البيضاء حيث تنتج (90%) من إنتاج البلاد . تأتي في المرتبة الأولي في إنتاج الأرز في البلاد . تأتي في المرتبة الثانية في إنتاج الدواجن([2]) .
- ❖ وجود بنيات مساعدة للاستثمار تتمثل في الكباري والطرق المعبدة والشبكة القومية للكهرباء والبنوك التجارية والأمن والخدمات الصحية والتعليمية
- ❖ بها ثروة حيوانية ضخمة ومعدل منخفض للأمراض المستوطنة بالنسبة للإنتاج الحيواني .
- ❖ تحتل المرتبة الأولى في صناعة السكر في السودان (سكر كنانة – سكر عسلاية – سكر النيل الأبيض).إضافة إلى أربعة مشروعات تحت التنفيذ(سكر قفا – سكر الرديس – سكر سابينا - سكر السيلة)([3])
- ❖ وجود الأسواق التخصصية للمحاصيل في كوستي , ربك , تندلتى , الجبلين يساعد في تسويق المنتجات الزراعية .
- ❖ وجود العديد من شركات النقل التي اتخذت من الولاية مقراً لها يساعد في عملية التسويق

([1]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ،(1994-2013م) - قسم المؤشرات الاقتصادية ، تقارير اداء

([2]) مفوضية النيل الابيض– (2012- 2016م) - الخطة الخمسية

([3]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ،(1994- 2013) - مصدر سابق

قيام المنطقة الحرة المرتقبة بالولاية و التي تمت الموافقة المبدئية على قيامها مما يساعد في عملية التسويق .

- ❖ بها المستودع الإستراتيجي للمواد البترولية بسعة تخزينية 42045 طن جازولين و 8409 طن بنزين و264000 طن غاز
- ❖ بها الميناء النهري و الميناء الجاف بكوستي وهو الميناء التوأم لبورتسودان و رئاسة الاقليم الجنوبي للسكة الحديد .
- ❖ بها سعات تخزينية متعددة يملكها القطاع الخاص (مخازن جافة ومستودعات – المواد البترولية –محطات الخدمة([1]).
- ❖ بها صومعة غلال بسعة تخزينية (100) الف طن .
- ❖ بها محطة كهرباء أم دباكر بطاقة (500) ميقاواط / العا([2])م .
- ❖ اكبر منطقة حجر جيري في السودان خاصة في محلية الجبلين .
- ❖ تحاد ولاية الخرطوم التي تعتبر من أكبر الأسواق بالبلاد الأمر الذي يساعد في عملية تسويق المنتجات .

4-3-3: الإطار الإداري والتشريعي للاستثمار بولاية النيل الأبيض :

تم إنشاء مفوضية الاستثمار بولاية منذ عام 1994م لتعمل علي تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية الشاملة للدولة ومنفذة للوائح وقوانين تشجيع الاستثمار وفي هذا الإطار قدمت المفوضية بالولاية العديد من الخدمات للمستثمرين في القطاع الخاص والقطاع المشترك وتمثلت هذه الانجازات في الآتي:

1. تم تكوين المجلس الأعلى للاستثمار بالولاية .
2. تم إصدار مرسوم ولائي للاستثمار للسنة 2013م ويجري العمل علي تحديثه
3. يطبق نظام النافذة الموحدة ويجري العمل علي تطويرها.
4. تم إصدار الخارطة الاستثمارية للولاية والمحليات للعام 2012م.
5. تمت مراجعة موقف تنفيذ المشروعات المصدقة لمعرفة موقف التنفيذ .

([1])مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، (2012- 2016م)الخطة الخمسية

([2]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض – (2006- 20013م) - مصدر سابق

6. تصدر المفوضية تقرير شهري وسنوي بالمؤشرات الاقتصادية بالولاية توضح الحراك الاقتصادي بالولاية .
7. تم إعداد دراسات أولية لمشاريع ذات أولوية وقابلة للتنفيذ بالولاية .
8. كما تم إعداد دراسات لمشاريع صغيرة للخريجين([1])
9. اعداد الخطة الخمسية (2012-2016) وهي تهدف التي تحقيق عدة اهداف اهمها :

1- الاستمرار في تهيئة وترقية بيئة الاستثمار لتكون أكثر جاذبية واستقرارا للمستثمر المحلي والأجنبي .

2- التركيز علي الاستثمار في مشاريع النيل الأبيض المروية ورفع كفاءتها لزيادة الانتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي .

3- إحراز مركز متقدم بين ولايات الثقل الصناعي بالسودان ، وتفعيل الاستثمار في الصناعات التي تتوفر لها ميزات نسبية بالولاية .

4- توفير خدمات متطورة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجذب المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات عبر الاستثمار في قطاع الخدمات الاقتصادية([2]) .

الاستثمار في القطاع الخاص في ولاية النيل الأبيض :

تزايد إقبال المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الاستثمار الزراعي و الصناعي والخدمي وخلال الفترة من عام (1994- 2014م) تم التصديق لعدد من المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية كالآتي:

1. القطاع الزراعي 66مشروع
2. القطاع الصناعي 556مشروع
3. القطاع الخدمي ([3])1026مشروع ([4])

([1]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض – 2013م - قسم المؤشرات – تقارير الاداء

([2])مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، (2012م – 2016م) الخطة الخمسية

([3]) هذه الاحصاءات تسبعد بعض المشروعات التي تبع فنيا لادارة المحليات

([4]) مفوضية الاستثمار،تقارير اداء ،2014م

*10% من مشاريع القطاع الزراعي هي استثمارات (القطاع المشترك)

جدول رقم (21) توزيع الاستثمارات المصدقة و المنفذة وعدد العمال حتي عام 2014م

نوع المشروع اسم المحلية	صناعي	زراعي*	خدمي	الاجمالي
المصدق	556	66	1026	1648
المنفذ	112	36	515	663
عدد العمال	2039	910	4557	7506
نسبة التنفيذ	%20	%55	%50	

المصدر: إعداد الباحثة –بيانات مفوضية الاستثمار،2014م

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جملة الاستثمارات المصدقة منذ عام 2007 وحتى عام 2014بلغ عدد المشاريع 1648مشروع استثماري كان نصيب الصناعة منها 556مشروع بينما بلغت المشروعات المصدقة في مجال الخدمات 1026مشروع وفي المجال الزراعي تم التصديق بمشروع بعدد 66مشروع هذا يدل علي ان المستثمرين يتوجهون نحو الاستثمار في المجال الخدمي والصناعي ويرجع ذلك للأسباب التالية :

1. قلة رأس المال المستثمر في مجال الخدمات وتحقيق الأرباح السريعة والمجزية
2. ضعف البنية التحتية خاصة في المناطق الزراعية والصناعية مثل الطرق المعبدة وخدمات الطاقة
3. ضعف الترويج الكافي وطرح المشروعات الصناعية والزراعية بشكل يجذب المستثمرين.

الاستثمار في القطاع الزراعي:

في المجال الزراعي والحيواني وبالتنسيق مع مفوضية الاستثمار ووزارة الزراعة ممثلة في ادارة الاستثمار الزراعي سابقا(لجنة التصرف في الاراضي الزراعية والادارة الزراعية) تم التصديق بعدد من المشاريع الزراعية والحيوانية. الا ان مجموعة منها لم تجد طريقها للتنفيذ [1].من الجدول رقم (19) نلاحظ ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي ولزيادة اقبال المستثمرين للاستثمار في القطاع الزراعي يجب علي الدولة معالجة المشاكل التي يعاني منها قطاع الزراعة وبالنظر

[1] جعفر حسين صالح ، المجلد الاول ، -مرجع سابق – ص23

للجدول للجدول رقم (20) نلاحظ ان معظم الاستثمارات الزراعية تقع في محلية القطينة ويعزي ذلك لسببين:

1. مجاورة محلية القطينة لولاية الخرطوم والتي تعتبر من اكبر الاسواق

2.انخفاض تكاليف النقل والتخزين

جدول رقم (22) المشروعات العاملة في الاستثمار الزراعي

الرقم	اسم المشروع	نوع المشروع	المدينة	المساحة بالفدان	العاملة
1	شركة الرويان للحفريات	زراعي	القطينة	5000	عامل
2	مشروع ابن ابي السرح	زراعي /حيواني	الدويم	500	عامل
3	ساير للانتاج الزراعي والحيواني	زراعي /حيواني	القطينة	500	منتج
4	شركة كافور للزراعة المحدودة	منتجات غابية	القطينة	1000	عامل
5	شركة افرو سات	حيواني / دواجن	القطينة	500	تحت التنفيذ
6	شركة الشيخ العبيد	زراعي	القطينة	1000	غير عامل
7	مشروع مبارك	حيواني / زراعي	القطينة	1000	تحت التنفيذ
8	مشروع عبد الرحمن عبدالله	زراعي حيواني	القطينة	680	غيرعامل
9	مشروع الرجاء الزراعي	زراعي	القطينة	100000	عامل
10	مشروع عيوشي الزراعي	زراعي	كوستي	1000	عامل
11	شركة روينا	انتاج زراعي	القطينة	1050	عامل
12	الشركة السودانية للدواجن	زراعي /حيواني	ربك	3000	
13	مزرعة عبدالباقي موسي الرشيد	زراعي /حيواني	كوستي	1350	

المصدر : مفوضية الاستثمارية – الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض 2013م

المشاكل التي تواجه الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي :

يمكن حصر مشاكل الاستثمار في قطاع الزراعة بولاية النيل الأبيض في الآتي :

اولا: السياسات الزراعية : هنالك مجموعة من العناصر العامة التي تحدد طبيعة السياسات الزراعية والعلاقة بين الدولة والقطاع الزراعي أهمها:

1. علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع والتي تحددها نظم حيازة وسائل الإنتاج فملكية وسائل الإنتاج هي عامل أساسي في كيفية توزيع العائد .
2. سياسات تشجيع المنتج والاستمرار في الإنتاج .
3. عدم استقرار سياسة الرسوم والضرائب على المحاصيل الزراعية خاصة مع تدني أسعار هذه المحاصيل

ثانيا : التمويل الزراعي من ناحية الحجم والتوقيت : الزراعة هي النشاط لغالبية سكان الريف ونسبة التغير هي أعلى في الريف منها في الحضر لذا هذه الغالبية في حاجة للتمويل بالصورة التي تمكن المستثمر من تحقيق العائد المطلوب. فعدم وجود رؤية واضحة لتمويل هذا القطاع عدم كفاية التمويل وملامة مواقيت تقديمهم للمتطلبات الفلاحية للمحاصيل الزراعية بالقطاع المطري([1])

ثالثا: التأمين الزراعي : التأمين الزراعي يعني تأمين الحد الأدنى لدخل الأسرة في حالة وقوع الكوارث بالقطاع الزراعي وهو أكثر القطاعات عرضة للمخاطر وبالتالي الأكثر حاجة للتأمين حتى نضمن عدم خروج المنتج من دورة الإنتاج وأن المزارع رغم قناعته بالتأمين إلا أنه لا يمارسه لضعف إمكانياته المادية وهذا يتطلب تدخل الدولة لتوفير قيمة التأمين للمزارع

رابعا: التسويق : عدم توفر البنية التحتية للهياكل التسويقية رغم الميزة التي تتمتع بها الولاية من حيث توسطها الجغرافي تدني الخدمات التسويقية من مخازن ووسائل دعم للإنتاج الزراعي عبر جمعيات المزارعين التسويقية للنهوض بخدمات التسويق فان الدائرة الإنتاجية لا تكتمل إلا بتسويق المنتج والمزارع الصغير أو الفقير لا يستطيع الانتظار حتى ترتفع الأسعار مما يضطرهم لبيع منتجاته ليتمكنوا من تسديد التزاماتهم وشراء احتياجاتهم والمعروف أنه في فترة (الدرت)

([1])جعفر حسين صالح، ، المجل الاول ، مرجع سابق ، ص59

تكون الأسعار في أدنى مستوى لها مما يعني انخفاض العائد المادي .وهنا لابد من تدخل الدولة كمشتري بسعر معقول أو منحة أو قرض يسترد بعد بيع المحصول.

خامسا: التحديث الإداري : القطاع المروي يقع تحت الإدارة الزراعية والتي تشتمل مسئولياتها على الآتي:

1- المتابعة الميدانية للنشاط الزراعي.

2- تنمية مقدرات القطاعات الزراعية وتقديم الخدمات الزراعية المطلوبة.

3- التنسيق بين أصحاب القطاع الخاص والجهات التمويلية المختلفة.

4- حصر وتحديد وعمل الخرط والدراسات للمشاريع الاستثمارية والترويج لها.

5- تشجيع الاستثمار في مجال المحاصيل الحقلية والمحاصيل الغابية وتربية الحيوان.

6- عدم توفر الآليات الكافية لحفر القنوات وعلو تكلفة أعمالها.

7- ضعف الإرشاد للمزارعين خاصة فيما يتعلق بالحزم التقنية

8- ضعف الهياكل الإدارية والمؤسسية العاملة في قطاع الزراعة المطرية الآلية والتقليدية مع عدم وجود تنسيق مما يضعف تنمية وتطوير هذا القطاع بصورة متكاملة في جوانب التخطيط وتنفيذ البرامج الزراعية والإنتاج والتمويل والتسويق والتصنيع الزراعي([1]) .

جدول رقم (23) بعض المشروعات الاستثمارية القائمة بعلاقات إنتاج

أسم الشركة	الموقع	نوع الاستثمار
شركة سكر كنانة	محلية ربك - الجبلين	السكر ومخرجاته
شركة سكر النيل الأبيض	محلية القطينة	السكر ومخرجاته
شركة سكر عسلاية	محلية ربك	السكر ومخرجاته
شركة كراون لزراعة وانتاج الأرز	محلية الدويم – القطينة	إنتاج الأرز
المؤسسة الوطنية العسكرية	محلية القطينة	إنتاج /تصدير اللحوم
مشروع دانة الخليج	محلية القطينة	منتجات الدواجن

المصدر : الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض 2013م

([1]) مدير الاستثمار بوزارة الزراعة بولاية النيل الابيض ،2015م - مقابلة شخصية

جدول رقم(24) بعض المشروعات الاستثمارية تحت التنفيذ بعلاقات انتاج

إسم المشروع	المساحة /فدان	الموقع/ المحلية	نوع الإستثمار
مشروع سكر الرديس	150000	كوستي – السلام	السكر ومخرجاته
شركة سكر سابينا	245000	كوستي– السلام – تندلتي	السكر ومخرجاته
مجموعة الخرافي	123000	محلية كوستي(السيلة)	السكر ومخرجاته
شركة الكوميسا	24000	محلية القطينة	إنتاجحيواني،خضروات،محاصيل
المشروع الاستراتيجي للحوم	40000	محلية القطينة	إنتاج وتصنيع وتصدير اللحوم

المصدر: مفوضية الاستثمار – الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض **2013م**

فرص الاستثمار في القطاع الزراعي :

المساحات التي يمكن ترشيحها للاستثمار في الولاية تقع على جانبي النيل الأبيض وتشمل المشاريع المروية والمساحات البينية وأراضي فيضية وتقدر بمساحة تقارب 2000000فدان(اثنين مليون فدان) يمكن استثمارها بعلاقات إنتاج (2.530 مطرى ، 275 مروى)تمكنت الولايه من حل مشاكل حيازات الاراضي من خلال استيعاب المواطنين اصحاب الحيازات في المشروعات المصدقه (شراكات ذكية) بنسب يتفق عليها حسب حيازات الأراضي : ملك حر – حكر – وضع يد (حيازة) بحيث يساهم المستثمر في الخدمات بمنطقة المشروع وتكون الأولوية في التعيين لأبناء المنطقة متي ماتوفرت مطلوبات الوظيفة

وأهم مناطق الزراعة المروية مجمعات مشروعات النيل الأبيض الزراعية وأهم مناطق الزراعة المطرية : المقينص –الراوات – الجبلين – التبون – أم عقارب .

أهم المحاصيل التي يمكن انتاجها في القطاع المطري الآلي والتقليدي : الذرة – السمسم – الدخن – زهرة الشمس.

أهم المحاصيل التي يمكن انتاجها بالقطاع المروي : القطن – القمح – زهرة الشمس – الذرة -الأرز[1] .

.

[1] مفوضية الاستثمار – الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض

جدول رقم(25) يوضح مشاريع النيل الابيض الزراعية التي يمكن الاستثمار فيها بعلاقات انتاج

المشاريع التى تقع على الضفة الشرقية للنيل الأبيض			المشاريع التى تقع على الضفة الغربية للنيل الأبيض		
إسم المجمع	المساحة / فدان	عدد المشاريع	إسم المجمع	المساحة/ فدان	عدد المشاريع
السعادة	7245	5	أبقر	35824	13
أبوحبيرة	6.296	6	الدويم	67246	31
مشكورالكوة	1.104	1	أم جر	17.358	6
الملاحة	44.940	10	الفشاشوية	17.112	13
الجزيرة أبا	8.046	1	التقوى	11.309	6
خور أجول	14.989	13	الإنتصار	39370	14
الجزيرة مصران	3000	4	أم جلالة	24790	5
حجر عسلاية	3.912	3	الغزالة	32935	5
نايفر المجابى	48.397	12			
جودة	59.685	11			
جملة المساحة على الضفة الشرقية	197.614	66	جملة المساحة على الضفة الغربية	235944	93

المصدر : مفوضية الاستثمار ، الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض 2013م

الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي :

معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولاية يمتلكلها القطاع الخاص وذلك لانخفاض حجم التمويل والمخاطر وسهولة وضمان الربح مثل الصناعات التحويلية وصناعات مواد البناء والصناعات الجيرية . من الجدول أدناه نلاحظ ان عدد المشروعات المصدق 325 العاملة منها106 مصنع بنسبة 42% وتوفر فرص عمل لحوالي 2132عامل بمقارنة هذة المؤشرات مع إحصائيات عام 2014م نلاحظ ازدياد عدد المشاريع المصدقة مع وعدم وجود اي تقدم يذكر

في موقف التنفيذ إذ ارتفع عدد المصانع العاملة من 106الي 112مصنع من جملة 231مصنع وازدياد عدد العاملين في المصانع في عام 2014 م إلي 7506عاملا. كما نلاحظ ان نسبة المصانع العاملة للمصانع المصدقة نسبة ضئيلة وهذا يتطلب إعادة النظر في الوسائل التي يمكنها إنعاش هذا القطاع خاصة وان ساسيات بنك السودان للتمويل الأصغر تتعارض مع تمويل المشروعات القائمة

أهم التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي في ولايه النيل الابيض :

1. ضعف التمويل وصعوبة الحصول عليه
2. ارتفاع تكاليف مدخلات الانتاج
3. عدم وجود تكنولوجيا تواكب السوق العالمي
4. انعدام اسس الادارة الرشيدة التي تقوم علي اسس علمية (معظم المصانع تدار من قبل اصحابها دون الرجوع للكواد المدربة[1])

([1]) مفوضية الاستثمار بولاية النيل الأبيض – 2014م - تقارير أداء،

جـدول رقـم (26) يوضـح المنشـات الصـناعية المصـدقة والعاملـة بالولايـة للفترة(1994- 2007)م

المنشاة اوالصناعة	العدد المصدق	العدد العامل	نسبة التنفيذ	الطاقة الإنتاجية	العمالة
معاصر الزيوت	86	32	%38	576الف طن	8000
الصابون	19	5	29	19مليون كرتونة	675
طحنية وحلويات	28	15	68	12500طن	165
الثلج	29	9	35	112الف لوح ثلج	162
البلاستيكية	13	3	27	108الف طن	54
طوب ومنتجات اسمنتية	21	6	29	2.5مليون متر	63
شعيرية ومكرونة	8	6	86	121الف كرتونة	60
اثاثات منزلية	2	1	50	مختلفة	11
صناعات جيرية	6	6	100	3.6مليون	84
مطاحن غلال	14	2	14	19الف جوال	44
مدابغ جلود	13	8	67	24الف طن	5
صناعات اسفنجية	31	7	23		
مصانع اعلاف	17				
مصانع بسكويت	8	2	25		
منتجات البان	5	1	20		
المنظفات	1				
المياه معدنية	8	2	25		
الحديدية	4				
التعليب	3				
البوهيات	1				

الملبوسات	5				
هواء سائل	1				
العدد الكلي	325	106	42		2132

المصدر : مفوضية الاستثمار – قسم المؤشرات – تقارير اداء من (1994-2008)م

فرص الاستثمار في القطاع الصناعي :

توجد عدة مصانع مشيدة وتوجد بها ماكينات ومعدات تعمل في صناعة الزيوت والطحنية والحلويات يمكن الدخول في شراكة زكية لتطويرها وتحديثها وإعادة تشغيلها بكفاءة عالية وذلك بالتنسيق مع إتحاد أصحاب العمل وتوجد بالولاية مناطق للصناعات الثقيلة والخفيفة و الحرفيين

أهم مجالات الاستثمار في القطاع الصناعي:

صناعة مواد البناء (الطوب / البلاط / البلوكات) ،مصانع الأسمنت صناعة الحديد والصلب ، مشتقات الألبان ، الأدوية ، الأثاثات المدرسية ، صناعة الأسمدة والمبيدات، مصانع البوهيات صناعة الأدوات الصحية ، صناعة قطع غيار للعربات والآليات الزراعية ، صناعة المواسير والخراطيش تعبئة المواد الغذائية(تجهيز وتصنيع اللحوم تجفيف الخضر والفاكهة صناعة) الأعلاف ، الخشب المضغوط

الاستثمار في قطاع الخدمات :

ان الاهتمام بقطاع الخدمات أمر ضروري وكلما كانت هنالك شبكات طرق وجسور وكهرباء ومياه وخدمات اتصالات وموصلات وخدمات حفر ومقاولات تؤدي بدورها إلي زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى (الزراعية والصناعية)

ومن أهم مميزات قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999تعديل 2003م إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للدخول في مشروعات الخدمات وفي هذا تشجيع كبير للشركات ورجال الأعمال لارتياد افاق أرحب في الاستثمار خاصة وان هذا القانون يعتبر الاستثمار في البنيات الأساسية استثمارا استراتيجيا يمنح بمقتضاه المستثمر الإعفاءات الجمركية والضريبية([1]) .

[1] جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2003م

وخلال الفترة من 1994- 2008م تم التصديق بالعديد من الاستثمارات في مجال الخدمات ولكن لا توجد إحصاءات دقيقة عن حجم الاستثمار في قطاع الخدمات خاصة المشاريع الصغيرة ومشاريع إدرار الدخل كما إن تداخل القوانين والإجراءات الإدارية بين مفوضية الاستثمار وادارت المحليات فيما يختص بإجراءات التراخيص والتصديق لبعض انواع الاستثمارات في هذا القطاع تعيق تدفق الاستثمارات لهذا القطاع وتجعل من الصعوبة حصر هذه الاستثمارات

فرص الاستثمار فى قطاع الخدمات الاقتصادية :

من اهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها بقطاع الخدمات الاقتصادية **:**

مجال التعليم العام والعالي: إنشاء المدارس الخاصة والفنية المتخصصة . إنشاء الكليات التقنية .انشاء مكتبات

مجال الصحة : إقامة المستشفيات الخاصة والمجمعات الطبية المتخصصة .

مجال النقل : خدمات النقل (بصات سياحية – وشاحنات نقل البضائع المختلفة)

مجال الاسكان والتشييد : انشاء المجمعات السكنية خاصة في مدينة القطينة وذلك لمجاورتها لولاية الخرطوم المركز (الخرطوم وأمدرمان) حيث الكثافة السكانية العالية تجعل فرص الاستثمار في الإسكان والمقاولات فرص واعدة .

مجال السياحة : استغلال النيل الابيض سياحيا بإقامة منتجعات سياحية في منطقة بئر الكتر ،إقامة الفنادق والشقق الفندقية .تنظيم رحلات للصيد ،انشاءالحدائق للحياة البرية مدينة الطفل[1].اهم المدن التي يمكن الاستثمار فيها سياحيا :

مدينة كوستي : المناطق السياحية: ضفاف النيل، بئر الكتر ، منطقة ام دبيكرات، الجزر على النيل جنوب كوستى ، بيارة أم هانى ، العباسية ، منطقة شمال الطويلة ، الفشاشوية ام دبيكرات غرب كوستى ومقابر شهداء جودة في الكرو ومن ضمن المشروعات السياحية القائمة الفنادق السياحية المنتزهات السياحيه كافتيريات الطرق

الدويم : غابات بخت الرضا – ضفاف النيل – منطقة الباجا – غابة ام سنط وغابة الشطيب كما يتعتبر موقع المركز القومي للمناهج ببخت الرضا احد اهم المواقع الاثرية

([1]) مفوضية الاستمار بولاية النيل الابيض – الخرط الاستثمارية لمحليات الولاية

ربك: ضفاف النيل جنوبه وشماله منطقة الجزيرة ابا و التي يوجد بها بعض المواقع الاثرية (سرايا الامام المهدي وغار تعبد الامام المهدي وجامع الكون) وبها نهر الجاسر و جزيرة طيبة .

جدول رقم (27) حجم وتوزيع الاستثمار المصدقة والعاملة في قطاع الخدمات علي المحليات ألكبري بولاية النيل الأبيض للفترة من (1994- 2008م)

المحلية اسم المشروع	العدد	كوستي	ربك	الدويم	القطينة	العاملة
مشروعات النقل	5	1	4	-	-	4
المخازن	191	104	84	2	-	76
المدارس الخاصة	26	15	8	3	-	14
محطات الخدمة والمستودعات	101	42	44	15	-	64
ثلاجات الخضر والفاكهة	53	47	4	1	1	
الفنادق والكافتيريات	15	9	4	1	1	
المستوصفات والمجمعات الطبية	33	16	13	2	2	
ريلض الاطفال	14	12	1	1	-	
الموتيلات	38	12	20	5	1	
المعامل الطبية	3	2	1	-	-	

المصدر : مفوضية الاستثمار – قسم المؤشرات- تقارير اداء (1994-2008)

1-5 المبحث الأول

قياس صحة الفرضيتين الأولي والثانية

تم استخدام التحليل القياسي لقياس صحة الفرضيتين الأولي والثانية وهما :

ا. وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص و GDP

2. أهم محددات الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض هي (التضخم ، سعر الصرف ، ضرائب أرباح الأعمال ، عدد السكان)

مراحل بناء النموذج([1]) :

تم بناء نموذج قياسي لقياس اثر الاستثمار الخاص علي GDP في ولاية لنيل الأبيض ونموذج للتعرف علي أهم محددات الاستثمار الخاص في ولاية لنيل الأبيض وقد اتبعت الدراسة المراحل الأساسية وهى تعيين النموذج أو مرحلة وضع الفروض ، ومن ثم تقدير معلمات النموذج ومرحلة اختبار الفروض ، ثم مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج ، وأخيرا" مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ .

المرحلة الأولى : توصيف النموذج :

يقصد بتوصيف أو تعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية ، وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها :

1/ تحديد متغيرات النموذج

2/تحديد الشكل الرياضي للنموذج

3/تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم

([1]) د. طارق محمد الرشيد (2005م ،) المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ،الخرطوم ، جى تاون ،الطبعة الأولى، ، ص 15-18 .

1. تحديد متغيرات النموذج :

أ. دالة الناتج المحلي الاجمالي:

يتضمن النموذج المقترح لقياس أثر الاستثمار الخاص على الناتج المحلى الإجمالي بولاية النيل الأبيض على عدد من المتغيرات الاقتصادية حيث استندت الدراسة علي النموذج ألكنزي[1] لقياس مدي تأثير الاستثمار الخاص علي الناتج المحلي وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى وهي (الاستهلاك – الإنفاق الحكومي – صافي الصادرات)

$$GDP = C + I + G + Nt$$

$$GDP = f(I)$$

عليه فان متغيرات هذا النموذج هي :

1. الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض
2. الاستثمار الخاص بولاية النيل الأبيض

ب . دالة الاستثمار الخاص:

ولقياس محددات الاستثمار الخاص بولاية النيل الأبيض على تم الاعتماد عدد من المتغيرات الاقتصادية تم تحديدها من خلال بعض الدراسات التطبيقية حيث تم تقدير دالة الاستثمار في السودان في بعض الدراسات منها : دراسة عمر[2] (2006) ودراسة عبد الباقي[3] (2009) تتضمن هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات التي يتوقع ان تكون ذات اثر معنوي علي استثمار القطاع الخاص وهي :

([1]) مايكل ابدجمان ، مرجع سابق ، ص65

([2]) عمر كباشي إبراهيم ،(2006م) تقدير دالة الاستثمار في السودان (1961 - 2005م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة

([3]) عبد الباقي عيسى محمد أحمد ،(2009)الاستشراف باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الاستثمار في السودان (1970- 2000 م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة

1 .معدلات التضخم

2. سعر الصرف

3. عدد السكان

4. ضرائب أرباح الأعمال

2 . تحديد الشكل الرياضي و تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم

أ. تحديد الشكل الرياضي دالة GDP في ولاية النيل الأبيض

$$GDP = B_0 + B_1(I) + U$$

أ. تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الناتج المحلي الإجمالي :

تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم دالة الاستثمار والتي علي أساسها تم تقييم المقدرات المتحصل عليها لمعالم النموذج وفقا للنظرية الاقتصادية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:

B0: ثابت دالة الناتج المحلي الإجمالي وهي تمثل حجم GDP عندما تكون قيمة الاستثمار الخاص = صفر ومن المتوقع أن يأخذ قيمة موجبة

B1 : معامل الاستثمار الخاص حيث يزيد GDP بزيادة حجم الاستثمار الخاص ومن المتوقع يأخذ قيمة موجبة

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض

I: حجم استثمارات القطاع الخاص في ولاية النيل الأبيض

U : المتغير العشوائي وهو يوضح التغيرات في GDPنتيجة تغيرات المتغيرات المستقلة من خارج النموذج

ب.تحديد الشكل الرياضي لدالة استثمار القطاع الخاص في ولاية النيل الأبيض

المتغير التابع: الاستثمار الخاص

المتغيرات المستقلة: (سعر الصرف ،عدد السكان، التضخم، ضرائب أرباح الإعمال)

تم تحديد الشكل المتوقع لدالة الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض وفقا للمعادلة التالية

$$I_t = \beta_0 + \beta_1(EX)_t + \beta_2(POP)_t - \beta_3(IN)_t - \beta_4(T_t) + u_t$$

ب . تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم لدالة الاستثمار الخاص :

تم تحديد التوقعات لما يمكن أن تكون عليه إشارات وقيم معالم دالة وفقا للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية عليه فان إشارات المعاملات تم تقديرها كما يلي:

B0:ثابت دالة الاستثمار الخاص تمثل حجم الاستثمار الخاص عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة = صفر ومن المتوقع أن تأخذ قيمة موجبة

B1: معامل سعر الصرف يزيد حجم الاستثمار الخاص بزيادة سعر الصرف ومن المتوقع يأخذ إشارة موجبة

B2: معامل عدد السكان يزيد حجم الاستثمار الخاص بزيادة عدد السكان ومن المتوقع يأخذ إشارة موجبة

B3:معامل معدل التضخم ينخفض حجم الاستثمار الخاص بزيادة معدل التضخم ومن المتوقع يأخذ إشارة سالبة

B4: معامل ضرائب أرباح الأعمال ينخفض حجم الاستثمار الخاص بزيادة ضرائب أرباح الأعمال ومن المتوقع يأخذ إشارة سالبة

I= الاستثمار الخاص بولاية النيل الأبيض

EX = سعر الصرف

IN = التضخم

T= ضرائب أرباح الأعمال

POP = عدد السكان

U = المتغير العشوائي وهو يوضح اثر العوامل المستقلة الغير مضمنة في النموذج علي الاستثمار

المرحلة الثانية فحص و تقدير النموذج :

1. تجميع البيانات الإحصائية :

غطى البحث الفترة الزمنية (1994-2014م) وهي الفترة التي توفرت فيها بيانات كافية عن الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض حيث اعتمد البحث علي المصادر الثانوية وهي :

تقارير بنك السودان المركزي

وزارة الاستثمار – السودان

تقارير مفوضية الاستثمار بولاية النيل الأبيض

العرض الاقتصادي السنوي لوزارة المالية بولاية النيل الأبيض

التقارير السنوية لديوان الضرائب ولاية النيل الأبيض

الجهاز المركزي للإحصاء بولاية النيل الأبيض

2. فحص ومعالجة البيانات[1] :

تعتمد دقة التقديرات بشكل أساسي علي حجم وطبيعة البيانات لذلك لابد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الأولى للبيانات وخاصة إذ أكانت بيانات السلاسل الزمنية أذان معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها . ولذلك فان التحليل الأولى للبيانات يشتمل علي :

(1) والتر فندل ، ترجمة عبد الرضى حامد عزام،1992م السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جنيكيز، الرياض : [1] دار المريخ ، ، ص 35.

اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية :

يؤدى وجود جذر الوحدة إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ، لذا لابد من التأكد من سلامة البيانات بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار(ديكي –فولر) عند مستوى معنوية 5%

جدول رقم (28) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختيارية ADF	مستوى الاستقرار
الناتج المحلى الاجمالى	GDP	-3.04	-4.09	الفرق الاول
التضخم	IN	-3.06	-7.87	الفرق الثاني
سعر الصرف	EX	-3.04	-4.40	الفرق الثاني
عدد السكان	Pop	-3.05	-3.81	الفرق الثاني
الضرائب	T	-3.04	-3.38	الفرق الاول
الاستثمار الخاص	I	-3.04	-7.98	الفرق الأول

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

يتضح من الجدول رقم (29) واعتمادا على اختبار (ديكي-فولر) تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية (5%) لمتغيرات (الناتج المحلى الإجمالي,الضرائب,الاستثمار الخاص) حيث يتضح أن قيمة الاختبار لهذه المتغيرات أكبر من القيم الحرجة مما يعنى أنها غير مستقر في المستوى وتم استقرارها في الفرق الأول. كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الثانية لمتغيرات (التضخم,عدد السكان,سعر الصرف) مما يعنى أن هذه المتغيرات غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقره في الفرق الثاني.

اختبار التكامل المشترك:

يعنى التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ، اى بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها فهو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، فقد وجد (Engle-Granger,)[1] أنه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفا فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل ومن ثم فأن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة. حيث تؤدى التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعنى إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة, ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

1. اختبار التكامل المشترك لدالة الناتج المحلي الإجمالي :

بناء على النتائج الإحصائية بالجدول أدناه فأنه يمكن القول برفض فرضية العدم في عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات حيث إن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (LR) تزيد عن القيمة الجدولية لاختبار الأثر (Trace) عند مستوى معنوية (5%)عليه فأنه يمكن القول بوجود متجهة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج .

جدول رقم (29) نتائج اختبار التكامل المشترك لدالة GDp

Hypothesized	القيمة الحرجة %5 Percent	القيمة الاختبارية
No. of CE(s)	17.39	15.7
At most 1	1.31	3.76

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

(1) Engle, Robert F.and C.W.J Ganger , ,1987 "Co integration and Error Correction:Representation Estimation and Testing " Econometrica,vol,55.

2. اختبار التكامل المشترك لدالة الاستثمار الخاص :

بناء على النتائج الإحصائية بالجدول أدناه فأنه يمكن القول برفض فرضية العدم في عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل حيث إن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (LR) تزيد عن القيمة الجندولية لاختبار الأثر (Trace) عند مستوى معنوية (5%)عليه فأنه يمكن القول بوجود متجه مفرد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج .

جدول رقم (30) نتائج اختبار التكامل المشترل لدالة الاستثمار الخاص

Hypothesized	القيمة الحرجة %5 Percent	القيمة الاختبارية
None **	29.68	46.07761
At most 1	15.41	13.40793
At most 2	3.76	1.451707

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

المرحلة الثالثة تقدير النموذج وتقييم نتائج التقدير :

تقدير النموذج وتقييم نتائج التقدير :

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير النموذج القياسي لقياس اثر استثمار القطاع الخاص علي GDP .

جدول رقم (31) نتائج تقدير قياس اثر الاستثمار علي الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 11/22/15 Time: 05:11
Sample: 1994 2014
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1691595.	1049697.	1.611507	0.1236
I	7.564778	3.356161	2.253997	0.0362

R-squared	0.210980	Mean dependent var	3095006.
Adjusted R-squared	0.169453	S.D. dependent var	4249476.
S.E. of regression	3872733.	Akaike info criterion	33.26721
Sum squared resid	2.85E+14	Schwarz criterion	33.36669
Log likelihood	-347.3057	F-statistic	5.080505
Durbin-Watson stat	1.749685	Prob(F-statistic)	0.036198

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

اولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي[1]:

إن قيم واشارات معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية من خلال:

1. أشارة الثابت إشارة موجبة وهى تمثل قيمة الناتج المحلى الإجمالي عندما تكون قيمة المتغير المستقل(الاستثمار الخاص) تساوى الصفر.

2. إشارة معامل الاستثمار الخاص إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص والناتج المحلى الإجمالي.

ثانيا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاحصائي:

1. معنوية المعالم المقدرة : ثبوت معنوية معامل الاستثمار الخاص في الدالة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية (0.036) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وهذا يدل علي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص والناتج المحلى الإجمالي بولاية النيل الأبيض .

2. معنوية النموذج : ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (5.08) بمستوى معنوية (0.036) وهى اقل من 0.05.

3. جودة توفيق المعادلة يدل معامل التحديد (0.21) = R2 وهذا يعنى إن 21% من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (الاستثمار) بينما (79%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على ضعف تأثير الاستثمار الخاص على الناتج المحلى الإجمالي في ولاية النيل الأبيض.

([1]) عبد القادر محمد عبد القادر عطية (،2000م) الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية : الدار الجامعية، ،،ص 39 .

ثالثا: التقييم وفقا للمعيار القياسي:

1. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي** : تم التأكد من أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار(ديربن - واتسون) حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية (D.W=2) ، إذ بلغت قيمة(ديربن – واتسوان = 1.7) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

2. **اختبار مشكلة اختلاف التباين** : ويدل اختبارِ (ARCH) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات التباين إن النموذج المقدر لا يعانى من وجود هذه المشكلة حيث إن (ARCH Test) غير معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 5% ، إذ بلغت قيمتها (0.149) .

بناء علي النتائج السابقة فقد تم تقدير العلاقة بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي وفقا للمعادلة التالية

$$GDP = 1691595 + 7.5I_t + u_t$$

مناقشة الفرضية الأولي :

وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض

وعليه نستنتج وفقا لنتائج التقدير : وجود علاقة طردية ضعيفة بين الاستثمار القطاع الخاص والناتج المحلى الإجمالي بولاية النيل الأبيض وضعف تأثير قطاع الاستثمار الخاص علي الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة تؤدي إلي زيادة GDPبـ(7.5) وحدة وهو تاثير مضاعف الاستثمار مما يؤكد صحة الفرضية ومن أهم الأسباب التي أدت إلي تدني مستوي استثمار القطاع الخاص في ولاية النيل الأبيض : ضعف حجم الأموال المستثمرة وضعف الوصول إلي مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، بطء وكثرة الإجراءات الإدارية (يتم تطبيق نظام النافذة الواحدة بصورة جزئية) وعدم الاهتمام بالتدريب وتطوير البحث العلمي في معظم مؤسسات القطاع الخاص وخاصة الصغيرة منها بالإضافة إلي ضعف النظم الإدارية

والتقنية المطبقة في كثير من وحدات القطاع الخاص بالإضافة إلي اعتماد الكثير من مشروعات القطاع الخاص علي الإدارة الذاتية للمشروع (مالك المشروع هو مدير المشروع)

تقدير وتقييم دالة الاستثمار الخاص في النيل الابيض :

تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة حيث تم تحويل الدالة إلي دالة لوغرثيمية لتساعد في استقرار البيانات حيث تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (32) نتائج تقدير دالة الاستثمار الخاص بولاية النيل الأبيض

Method: Least Squares
Date: 11/22/15 Time: 05:15
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-25.14683	14.63325	-1.718472	0.1063
LOG(IN)	-0.135579	0.166870	-0.812479	0.4292
LOG(T)	0.511975	0.173162	2.956618	0.0098
LOG(POP)	3.949447	2.010474	1.964436	0.0683
LOG(EX)	0.103805	0.097725	1.062219	0.3049
R-squared	0.773275	Mean dependent var		11.36190
Adjusted R-squared	0.712814	S.D. dependent var		1.279951
S.E. of regression	0.685922	Akaike info criterion		2.296212
Sum squared resid	7.057330	Schwarz criterion		2.545145
Log likelihood	-17.96212	F-statistic		12.78983
Durbin-Watson stat	2.763181	Prob(F-statistic)		0.000100

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

أولا: تقييم النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي:

يتضح من الجدول رقم (4) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج (معامل التضخم معامل السكان, معامل سعر الصرف) تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية ماعدا معامل الضرائب وثابت دالة الاستثمار .

أشارة الثابت إشارة سالبة وهى تمثل قيمة الاستثمار الخاص عندما تكون قيم جميع المتغيرات المستقلة في الدالة تساوى الصفر.

إشارة معامل التضخم إشارة سالبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص ومعدلات التضخم.

إشارة معامل الضرائب أشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تدل على وجود علاقة طردية بين الضرائب والاستثمار الخاص وهذه الإشارة تخالف النظرية الاقتصادية..

إشارة معامل السكان إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص وعدد السكان.

إشارة معامل سعر الصرف إشارة موجبة وهذه الإشارة تدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الخاص وسعر الصرف.

تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي

1. معنوية المعالم المقدرة

يتضح من الجدول (4) ثبوت معنوية كل من معاملات المتغيرات التفسيرية في الدالة (الضرائب وحجم السكان) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمتغير الضرائب (0.0098) وقيمة مستوى المعنوية لمتغير السكان (0.0583) وجميع قيم مستوى المعنوية لهذه المتغيرات أقل من مستوى المعنوية (5%). وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (الضرائب والسكان) وحجم الاستثمار الخاص.بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات (التضخم , سعر الصرف) والاستثمار الخاص حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لمعامل التضخم (0.429) وقيمة مستوى المعنوية لمعامل سعر الصرف (0.304) وجميع هذه القيم أكبر من 5%.

2. معنوية النموذج :

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (12.78) بمستوى معنوية (0.0001) وهى اقل من 0.05.

3. جودة التوفيق :

يدل معامل التحديد R2على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل لدالة (0.77) وهذا يعنى إن 77% من التغيرات في المتغير التابع (الاستثمار الخاص) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة بينما (23%) فقط من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج ، وهذه دلالة على ارتفاع جودة توفيق العلاقة.

التقييم وفقا للمعيار القياسي :

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي :

تم التأكد من أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (ديربن - واتسون) حيث نجد أن قيمة (D.W) والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية (D.W=2) إذ بلغت قيمة(ديربن -واتسوان = 2.7) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

2. اختبار مشكلة اختلاف التباين :

ويدل اختبارِ (ARCH) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات التباين إن النموذج المقدر لا يعانى من وجود هذه المشكلة حيث إن (ARCH Test) لكل دوال النموذج غير معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 5% ، إذ بلغت قيمتها (0.793).

3 . اختبار مشكلة الارتباط الخطي :

تستخدم مصفوفة الارتباط الخطي للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة وكقاعدة عامة توجد مشكلة ارتباط خطي حادة في حالة اذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل المعادلة اكبر من 80%من الجدول أعلاه يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي .

مناقشة الفرضية الثانية : محددات دالة الاستثمار الخاص في ولاية النيل الابيض هي (ضرائب ارباح الاعمال ، التضخم ، سعر الصرف ، عدد السكان)

بناء علي النتائج السابقة خالفت إشارة الثابت لدالة الاستثمار القيمة المقدرة و وتعتبر الباحثة انها نتيجة طبيعية باعتبار أن الاستثمار سالب في غياب السكان وضرائب أرباح الأعمال باعتبار أن السكان العامل المحرك لعملية الاستثمار وأساس الطلب علي الاستثمار حيث يمثل غياب السكان غياب لرأس المال البشري والأيدي العاملة وعدم وجود طلب حقيقي علي السلع والخدمات الاستثمارية ، تم حذف كل من متغيرات (التضخم وسعر الصرف) وذلك عدم وجود تأثير معنوي لكل من التضخم وسعر الصرف علي دالة الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض وهذا يدل علي عدم التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية بسبب ضعف رأس المال المستثمر وعدم تواجد المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية .العلاقة الطردية بين حجم الضرائب وحجم الاستثمار تخالف النظرية الاقتصادية ولكن بالنظر إلي قوانين تشجيع الاستثمار خلال الفترة من (1996-2003م) نجد معدل الضريبة يرتبط بجودة واستمرارية المشروع الاستثماري مما يبرر وجود هذه العلاقة علي هذا النحو ، وتوجه معظم المستثمرين تجاه الأنشطة الخدمية التي تعمل علي تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وهذا يبرر العلاقة الطردية بين عدد السكان وحجم الاستثمار لتصبح أهم محددات الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض هي (عدد السكان وضرائب أرباح الأعمال) وهي ذات علاقة طردية مع حجم استثمار القطاع الخاص. وعليه نستنتج وفقا" لنتائج التقدير ما يلي:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الضرائب والاستثمار.

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان وحجم الاستثمار.

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والاستثمار.

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار.

وعليه تصبح اهم محددات الاستثمار الخاص في ولاية النيل الأبيض كما في دالة الاستثمار

$$I_t = -25.1 + 0.0583(\log POP)_t + 0.0098(\log T_t) + u_t$$

حيث إن :

I = الاستثمار الخاص بولاية النيل الأبيض

T= ضرائب أرباح الأعمال

pop= عدد السكان

U= المتغير العشوائي

2-5 البحث الثاني

تحليل البيانات لقياس مدي صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة

تم استخدام التحليل الإحصائي لقياس صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة وهما :

انخفاض حجم الاستثمار الخاص في القطاعين الزراعي والصناعي وتوجه معظم المستثمرين نحو قطاع الخدمات

تدني مستوي أداء قطاع الاستثمار في الولاية بالمقارنة مع الولايات الاخري المنافسة لها

اولا: قياس صحة الفرضية الثالثة :

انخفاض حجم الاستثمار الخاص في القطاعين الزراعي والصناعي وتوجه معظم المستثمرين نحو قطاع الخدمات :

من واقع البيانات الواردة في الجدول الآتي نلاحظ تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي من حجم الاستثمار الكلي بالمقارنة مع قطاع الصناعة وقطاع الخدمات حيث بلغت نسبة متوسط مساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة من (1994- 2014م) فقط 7% والقطاع الصناعي بنسبة 38% والقطاع الخدمي بنسبة 55% وهذا مايؤكد صحة هذه الفرضية.

جدول رقم (33) نسبة مساهمة القطاعات الاستثمارية في الاستثمار الخاص

السنة	القطاع الخدمي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	حجم الاستثمار الكلي
94	89%	2%	9%	100%
95	74%	1%	25%	100%
96	19%	44%	38%	100%
97	96%	1%	3%	100%
98	49%	14%	37%	100%
99	26%	51%	23%	100%
2000	83%	0%	17%	100%
2001	80%	0%	20%	100%
2002	64%	0%	36%	100%
2003	4%	0%	96%	100%
2004	31%	0%	69%	100%
2005	88%	2%	11%	100%
2006	58%	0%	42%	100%
2007	63%	0%	37%	100%
2008	28%	2%	70%	100%
2009	61%	0%	39%	100%
2010	35%	7%	58%	100%
2011	9%	5%	86%	100%
2012	39%	4%	56%	100%
2013	75%	18%	7%	100%
2014	80%	0%	20%	100%
م. ن القطاعات	55%	7%	38%	100%

إعداد الباحثة من بيانات مفوضية الاستثمار ولاية النيل الأبيض

نسبة مساهمة قطاعات الاستثمار خلال الفترة من (1994- 1998م) :

شكل رقم (1) يوضح نسبة مساهمة استثمارات قطاع الزراعي والقطاع الصناعي والخدمي من حجم الاستثمار الكلي للفترة من(1994-1998م)

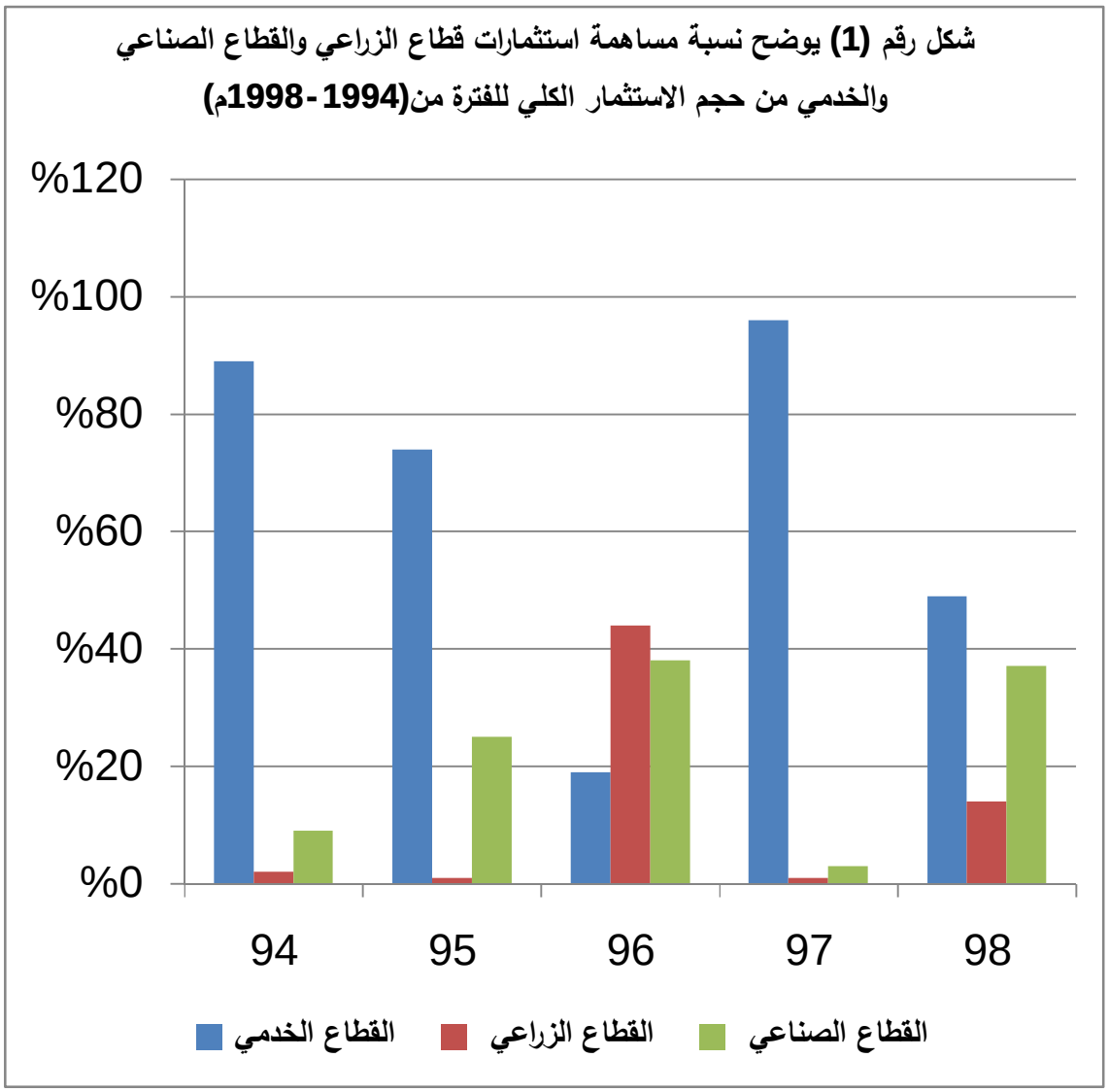

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (33)

من الملاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في عام 1996 م بنسبة 44% للقطاع الزراعي و38% للقطاع الصناعي 19% لقطاع الخدمات ويعزي ذلك للاستجابة لسياسة التحرير الاقتصادي وصدور قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1993م وتمتع المستثمرين بالميزات والإعفاءات والضمانات التي الواردة فيه

نســـبة مســـاهمة قطاعـــات الاســـتثمار خـــلال الفتـــرة مـــن (1999- 2003م)

شكل رقم (2) يوضح نسبة مساهمة استثمارات القطاع الزراعي والصناعي والخدمي من حجم الاستثمار الكلي للفترة (1999-2003)

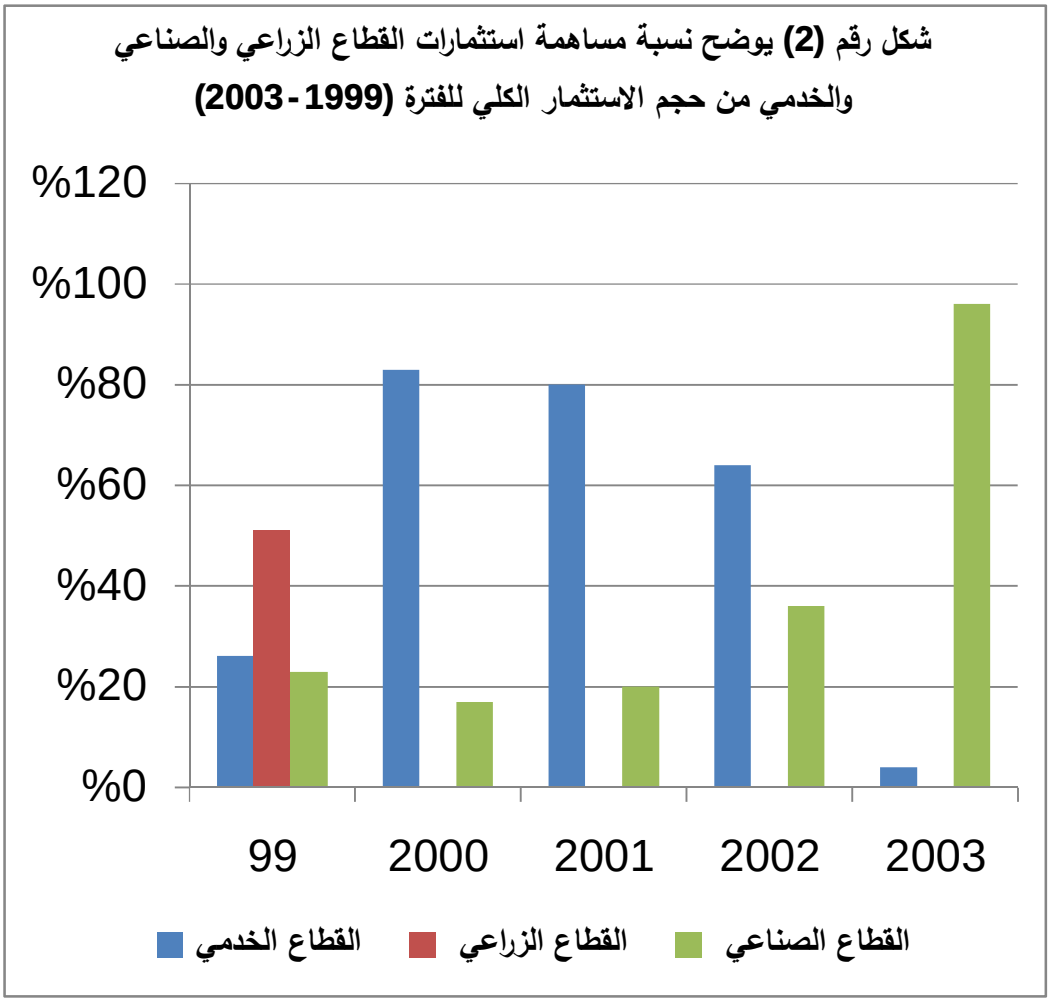

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (33)

تفوق القطاع الزراعي علي قطاعي الصناعة والخدمات في عام 1999م بنسبة 51% ومن ثم تدهور أداء القطاع خلال الأعوام من (2000- 2003) ويعزي ذلك الي ارتفاع اسعار مدخلات الإنتاج وارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة عليها

نسبة مساهمة قطاعات الاستثمار خلال الفترة من (2004 - 2008)

شكل رقم (3) يوضح نسبة مساهمة استثمارات القطاع الزراعي والصناعي والخدمي من حجم الاستثمار الكلي للفترة من (2004 - 2008)

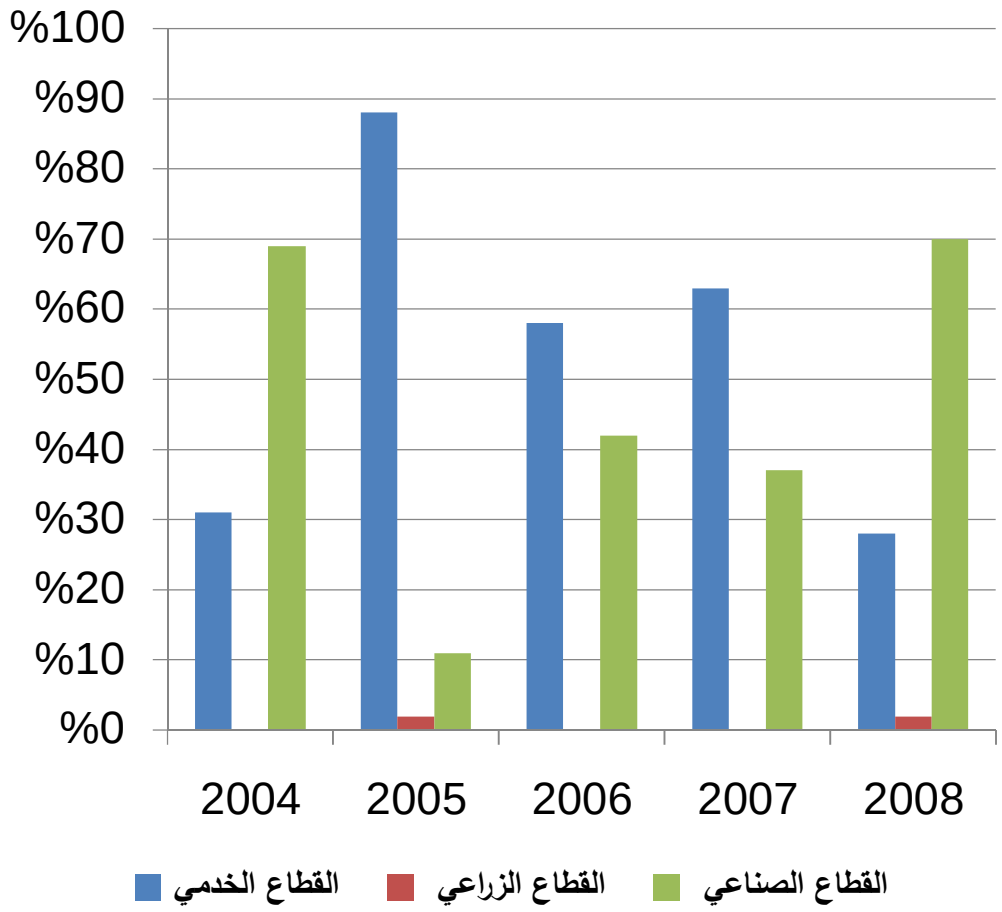

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (33)

ظل أداء القطاع الزراعي متدهورا خلال هذه الفترة مع تقدم طفيف في أداء قطاع الاستثمار الصناعي ويعزي ذلك إلي تغيرات طبيعية وهيكلية مثل تناقص كميات الأمطار وسوء توزيعها ، عدم ثبات مستوى النيل الأبيض ارتفاعاً وانخفاضاً حسب المواسم ، مشاكل الري وتقلص المساحات المزروعة .هذه الأسباب أدت إلى تدهور نمط اساسى في الإنتاج وهو مشاريع الطلمبات.

نســـبة مســـاهمة قطاعـــات الاســـتثمار خـــلال الفتـــرة مـــن (2009- 2014م)

شكل رقم (4) يوضح نسبة مساهمة استثمارات القطاع الزراعي والصناعي والخدمي من حجم الاستثمار الكلي للفترة من (2009 – 2014م)

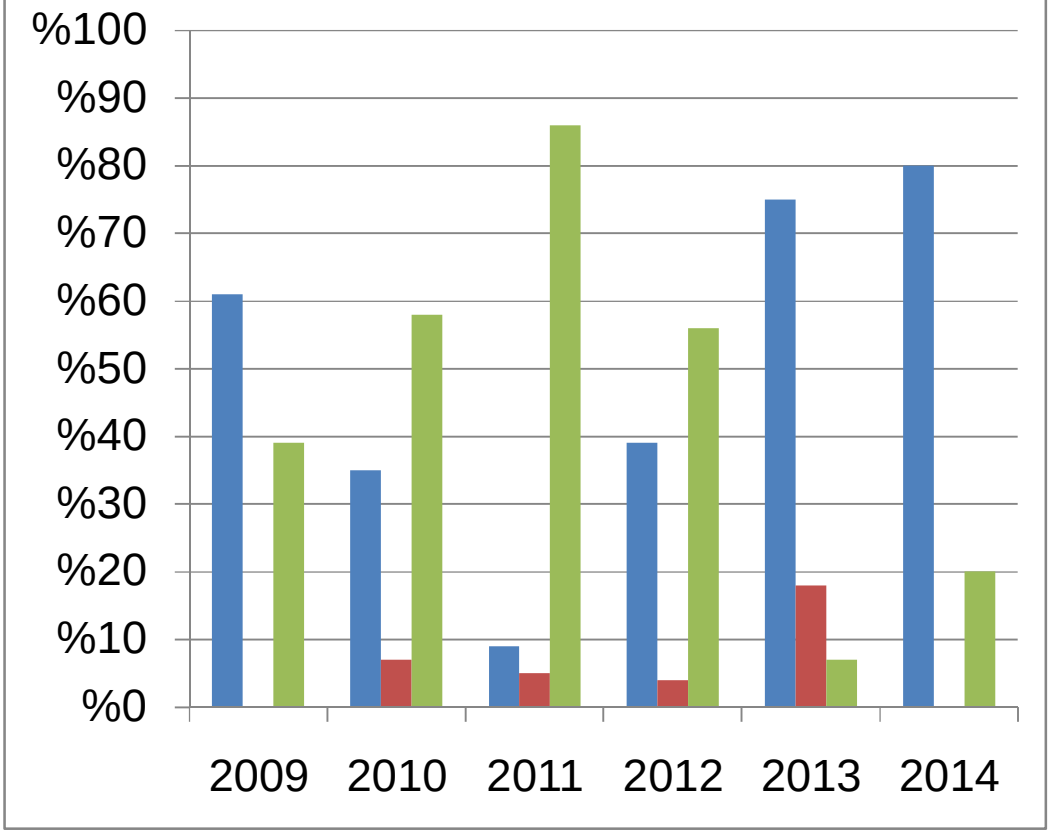

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (33)

ظلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي متدنية بالمقارنة مع القطاعين الصناعي والخدمي ومن ثاتير قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013 م الذي افرز نتائج واضحة علي انخفاض حجم الاستثمار الزراعي في عام 2014م بالإضافة الي عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض المناطق الاستثمار الزراعي في بعض الولايات المجاورة لدولة جنوب السودان

مناقشة الفرضية الثالثة :

أسباب انخفاض حجم الاستثمار في القطاع الزراعي

1. الامتيازات الممنوحة للقطاع غير كافية بالمقارنة مع امتيازات قطاع الخدمات والصناعة حيث تم إلغاء قرار الإعفاء الكامل من الضرائب ويتم تحصيل ضريبة أرباح الأعمال من المشروعات الاستثمارية واعطاء الامتيازات بحيث يكون الحد الأقصى لإعفاء المشروعات الاستثمارية علي هذا النحو (15% للمشروع الخدمي ، 10% للمشروع الصناعي ، 5% للزراعي)([1]).
2. صعوبة تطبيق نظام النافذة الواحدة في خصوصا في مجال الاستثمار الزراعي (يتم التطبيق الجزئي) وذلك لتعدد الإجراءات والجهات المانحة لتصاديق الاستثمار والتي تستغرق فترات طويلة واذا مآتم تطبيق نظام النافذة الواحدة بصورة كاملة ومثلي فان هذه الإجراءات تستغرق فقط 72 ساعة([2])
3. ملكية الأراضي الزراعية تعاني الولاية من مشاكل الملكية ووضع اليد وحيازة الأهالي والعشائر عليها .
4. عملية تخصيص الأراضي الزراعية للمستثمرين وهي مشكلة إجرائية مزمنة ومعقدة بالرغم من وجود قانون استثمار موحد يمنح حق تشجيع الاستثمار الزراعي والحيواني لوزارة الاستثمار فأن المستثمر يجد نفسه في وضع غريب حيث يتم تخصيص الأرض كميزة في وزارة الزراعة (قانون التصرف في الأراضي الزراعية) بينما تمنح الميزات الأخرى من ضرائب وجمارك ومدخلات إنتاج ووسائل نقل من قبل وزارة الاستثمار . وهذا بالطبع أدى إلى عدم وضوح الرؤيا وصعوبة الإجراءات
5. عدم توفر التمويل طويل الأجل للاستثمار الزراعي وعدم الربط بين فترة السداد عند التمويل وفترة استرداد راس المال لبطء العائد للمشروعات الاستثمارية الزراعية وارتفاع تكلفة الإنتاج

([1]) جمهورية السودان ، قانونتشجيع الاستثمار لسنة 2013م

([2])امتثال ساتي ،2015 نائب مدير مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، مقابلة شخصية ،

6. صعوبة الحصول على أهم مقومات الزراعة في رفع تقانة الأنشطة الزراعية واستخدام التقنيات المتطورة مما يقلل من فرص الزراعة في منافسة الاستثمار في القطاعات الأخرى (صناعة وخدمات)
7. النظرة الآنية و الفهم الخاطئ للاستثمار وأهميته انعكس في المغالاة في أسعار الاراضي الاستثمارية والرسوم المفروضة عليها من عدة جهات ولائية الأمر الذي أدى إلى إحجام ونفور وتذمر عدد من المستثمرين المقتدرين والجادين.
8. عدم توفر البنيات الأساسية للاستثمار الزراعي وهي أيضا من المشاكل التي جعلت المستثمرين يترددون في إرتياد مجال الاستثمار الزراعي متمثلة في عدم توفر الخدمات الضرورية لقيام المشروع من إصلاح للأراضي وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والأمن والاتصالات الشئ الذي أدى إلى أن يتحمل المستثمر هذه التكلفة العالية لهذه التجهيزات وعلى حساب رأسماله
9. عدم وجود سياسة استثمارية زراعية واضحة تنظم الاستثمار في هذا القطاع والمهام التي تؤدي إلى هيكلة ورفع الإنتاج والإنتاجية بصورة مستدامة ومتجددة إلى جانب إزالة المعوقات الأساسية التي أدت إلى تراجع الإنتاج وعدم القدرة على توفير محاصيل بديلة تتناسب مع الظروف الطبيعية لكل منطقة . توفير مشروعات مدروسة بدقة حسب الميزات النسبية للولاية
10. العوامل الطبيعية :مثل تناقص كميات مياه الأمطار

إما بالنسبة للقطاع الصناعي فانه ياتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من حيث نسبة المساهمة حيث تبلغ نسبة متوسط مساهمة القطاع الصناعي في مستوي الاستثمار الكلي 38% حيث يمتلك القطاع الخاص العديد من المشروعات الصناعية في المجالات المختلفة تميزت مشاريع القطاع الخاص بأنها ذات رأس منخفض بالمقارنة مع الصناعات الإستراتيجية التي تحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة والتي غالبا ما تكون استثمارات أجنبية مشتركة أو حكومية تميزت ولاية النيل الأبيض بوجود هذه الصناعات خلال فترة السبعينات والثمانيات ومن أهم نتائج التي افرزها وجود هذه المشروعات توفير قاعدة أساسية تقوم عليها استثمارات القطاع الخاص وهذا ما نلحظه من واقع حجم الاستثمارات في القطاع الخاص خلال فترة (2000- 2014) من تقدم ملحوظ في حجم الاستثمار ومن العوامل المحفزة انتهاج الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي في سنة 1992م علي الرغم من ذلك فان مستوي اداء قطاع الاستثمار الصناعي متذبذب حيث

شهدت هذه الفترة توقف العديد من الصناعات القائمة خاصة في مجال الصناعات الغذائية والتي كانت تفي بحاجة الطلب المحلي ويعزي تدهور أداء القطاع الصناعي لعدة أسباب اهما:

إفتقار معظم المناطق الصناعية بالولاية إلي الخدمات الضرورية من كهرباء ومياه وطرق واتصالات وأمن ومجمعات سكنية وعدم وجود وحدات إدارية خاصة بهذه المناطق توجد بعض المعوقات الإدارية التي تعقد من إجراءات الاستثمار بالولاية وتشمل على سبيل المثال لا الحصر (المطالبة بشهادة خلو طرف من الضرائب عند تسجيل اسم العمل وصعوبة البحث عن أسماء الاعمال بالولاية والتكلفة العالية لتسجيل اسم العمل التجاري وصعوبة تأسيس شركة . رتفاع اسعار الكهرباء يؤثر علي تكلفة الانتاج مع تملك الكهرباء لاجهزة ومعدات التوصيل و التي يقوم المستثمر بشرائها. كذلك المياه حيث يقوم المستثمر بحفر البئر الجوفية وتفرض الهيئة رسوم علي مياه البئر

ثانيا: قياس صحة الفرضية الرابعة :

تدني مستوي أداء قطاع الاستثمار في الولاية بالمقارنة مع الولايات الاخري المنافسة لها :

بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة 6555 مشروعا في مختلف القطاعات جاء القطاع الخدمي في مقدمة القطاعات من حيث عدد المشروعات الاستثمارية المنفذة به حيث بلغ عدد مشروعاته 3320 يليها القطاع الصناعي بعدد 2406 مشروعا وأخيرا القطاع الزراعي بعدد 829 مشروع .

جدول رقم (34) المشاريع الاستثمارية المنفذة بولايات السودان خلال الفترة من (2010-2014) عدا ولاية الخرطوم

الرقم	الولاية	قطاع زراعي	قطاع صناعي	قطاع خدمي	الجملة	النسبة %
1	الشمالية	67	89	222	378	6
2	ش.ق دارفور	18	29	22	69	1
3	ش. كردفان	35	330	1253	1618	25
4	القضارف	239	91	225	555	8
5	ج. كردفان	9	97	81	187	3
6	غ. كردفان	0	0	0	0	0
7	نهر النيل	130	177	63	370	6
8	النيل الازرق	7	23	49	79	1
9	الجزيرة	63	779	522	1364	21
10	ج. دارفور	102	520	410	1032	16
11	سنار	48	51	131	230	4
12	البحر الاحمر	7	36	36	79	1
13	النيل الابيض	27	85	156	268	4
14	وسط دارفور	0	0	5	5	0
15	ش. دارفور	52	49	80	181	3
16	غ. دارفور	8	19	15	42	0.1
17	كسلا	17	31	50	98	1.4
الجملة		829	2406	3320	6555	100

المصدر: وزارة الاستثمار 2015م

شكل رقم (5) يوضح نسبة مساهمة الولايات في حجم الاستثمار خلال الفترة من (2010- 2014م)

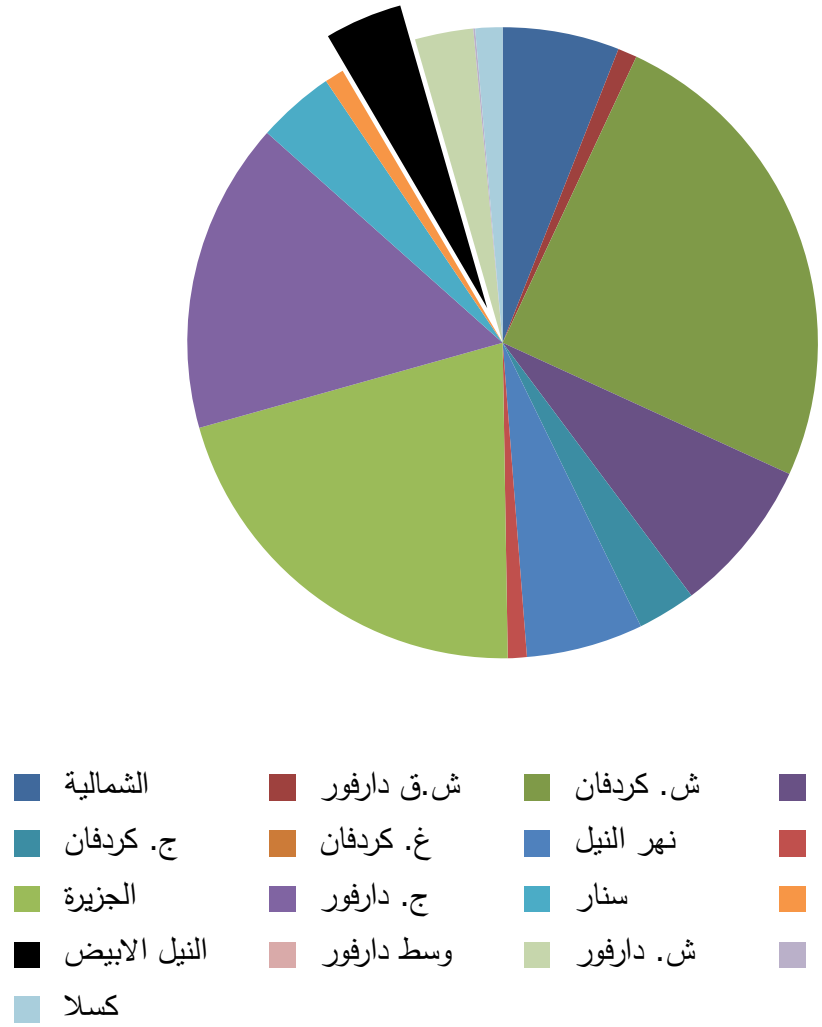

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (34)

يتضح من الجدول ان ولاية شمال كردفان هي اعلي الولايات نسبة في الاستئثار بالمشروعات الاستثمارية حيث بلغت نسبة الاستثمار بها 25% من جملة الاستثمار ويعزي ذلك للتصديق لمشروعات المستودعات ومحطات خدمة الوقود والمخازن الجافة في القطاع الخدمي تليها الجزيرة بنسبة 21% ثم ولاية جنوب دارفور بنسبة 16% والقضارف بنسبة 8% ثم ولايتي الشمال ونهر النيل بنسبة 6% وتاتي ولايتي النيل الابيض وسنار في المرتبة السادسة بنسبة 4%.

شكل رقم (6) يوضح عدد المشاريع الاستثمارية بالقطاع الصناعي في الولايات خلال الفترة من(2010= 2014م) عدا ولاية الخرطوم

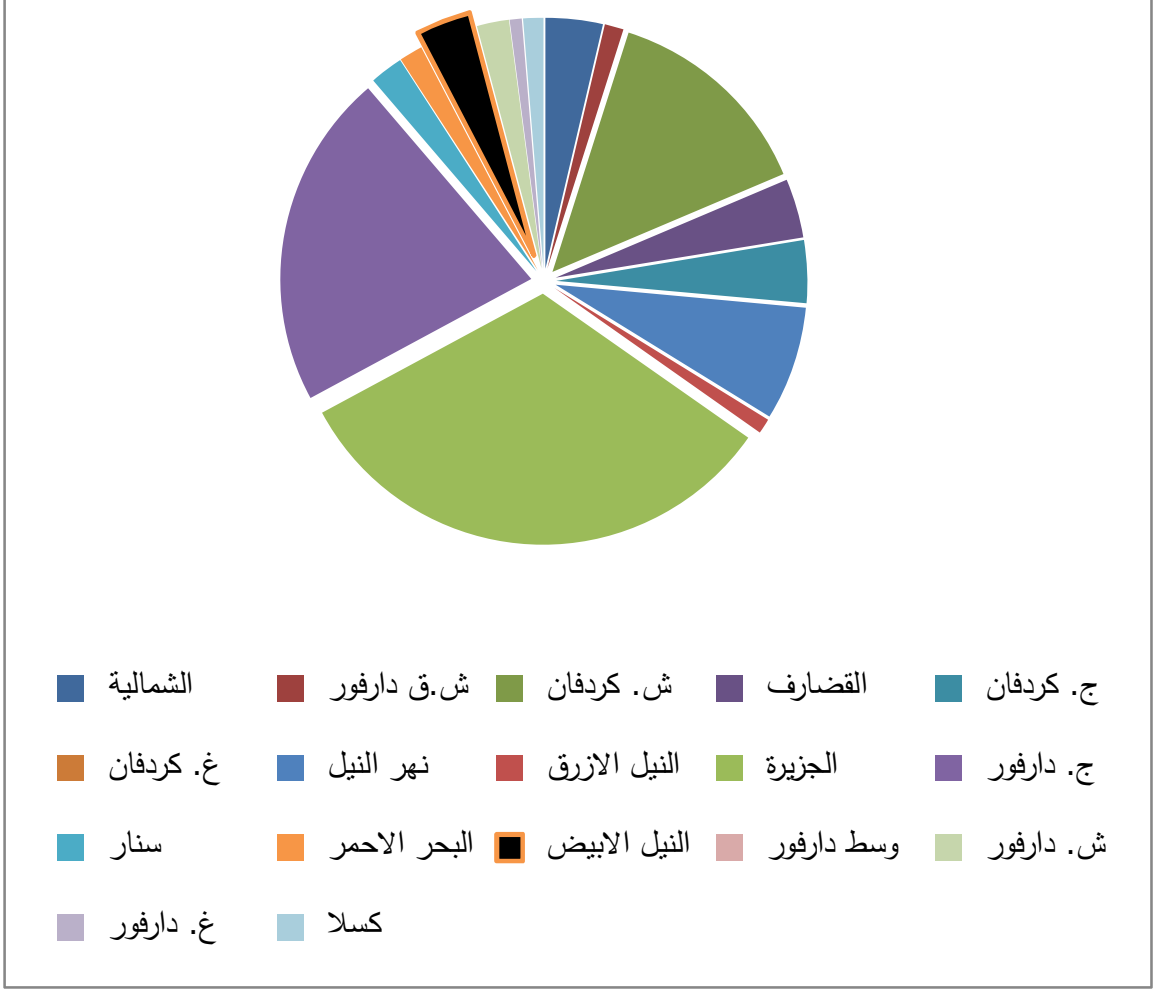

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (34)

جاءت ولاية الجزيرة في المرتبة الاولي من حيث عدد المشاريع الصناعية اذ بلغ عدد المشروعات المنفذة بها 779مشروعا وهي تعادل نسبة 32% من جملة الاستثمارات الصناعية ويعزي ذلك لتوفر الحد الادني من البنيات التحتية والمقومات الصناعية وتاتي ولاية النيل الابيض في المرتبة الرابعة بعد ولايتي جنوب دارفور وشمال كردفان حيث بلغ عدد المشروعات الصناعية بالولاية 85مشروعا وهي تعادل نسبة 5% من جملة الاستثمارات

شكل رقم(7) يوضح مشاريع عدد مشاريع الاستثماربالقطاع الزراعي بولايات السودان خلال الفترة من (2010 -2014م) عدا ولاية الخرطوم

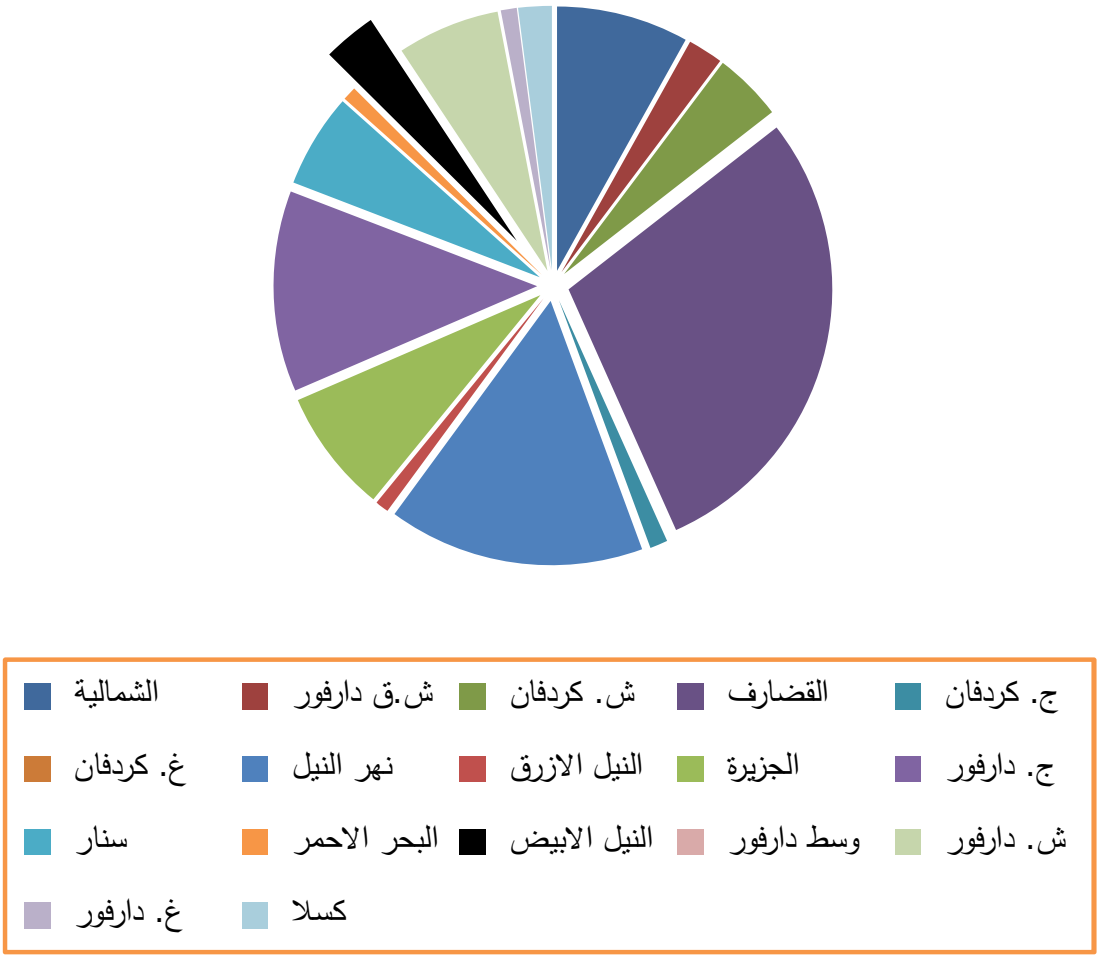

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (34)

اما في مجال الاستثمار الزراعي فقد احتلت ولاية القضارف المرتبة الاولي من في القطاع الزراعي حيث بلغ عدد المشروعات المنفذ هبها 239 مشروع وهي تعادل نسبة 24% من عدد المشروعات المنفذة بالولايات ويرجع ذلك لتقنين المشاريع الزراعية القائمة وادخالها في مظلة الاستثمار وتاتي ولاية النيل الابيض في المرتبة التاسعة بعدد 27 مشروع استثماري بعد الولايات الاتية (نهر النيل ’جنوب دارفور ،الشمالية، الجزيرة شمال، دارفور سنار، شمال كردفان)

.

شكل رقم (8) يوضح عدد المشاريع الاستثمارية بقطاع الخدمات في ولايات السودان خلال الفترة من (2010- 2014م) عدا ولاية الخرطوم

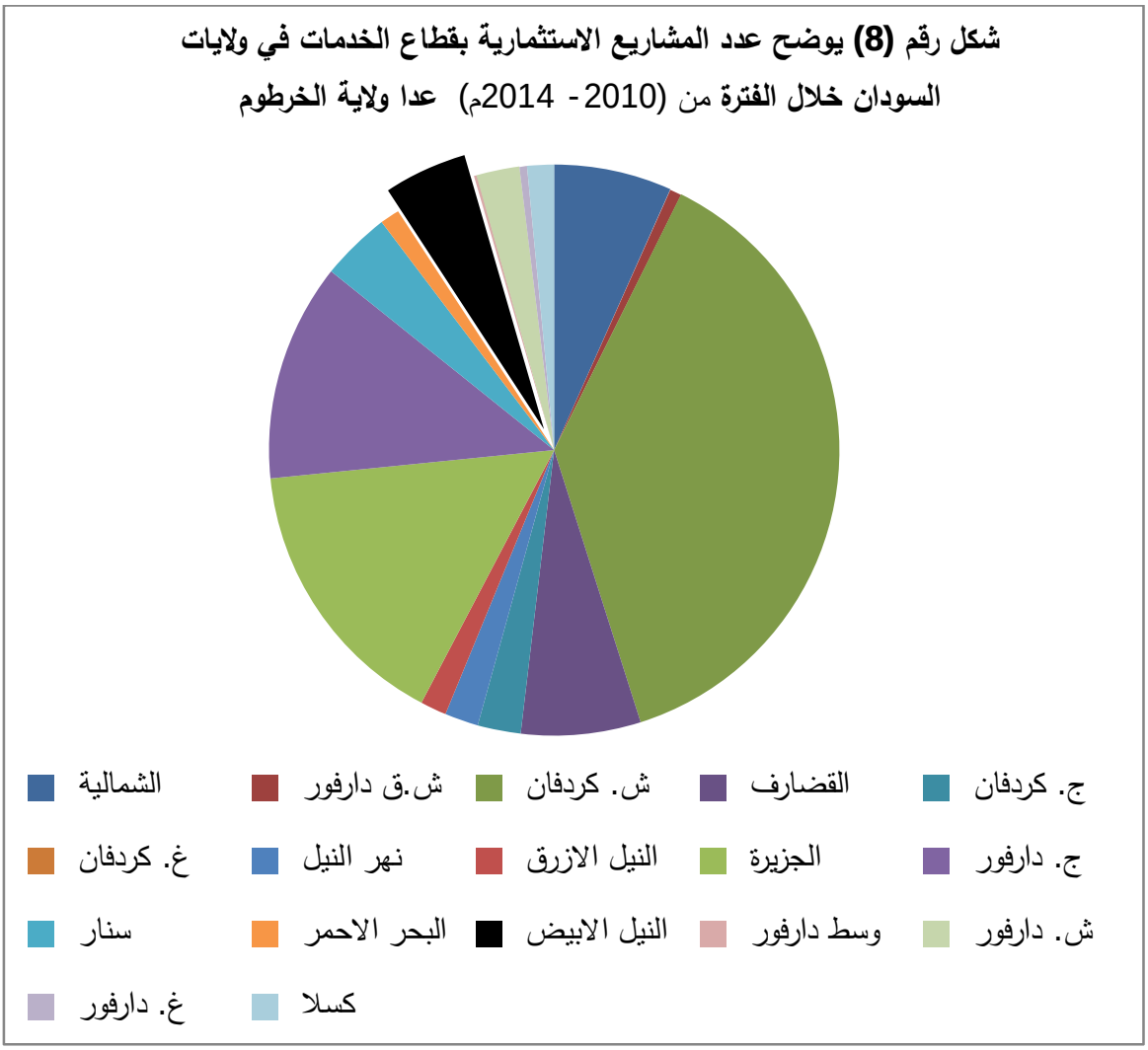

المصدر : إعداد الباحثة من بيانات الجدول رقم (34)

أما في مجال قطاع الخدمات تحتل ولاية شمال كردفان المرتبة الولاية حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية 1253مشروعا تليها ولاية الجزيرة في المرتبة الثانية وجنوب دارفور في المرتبة الثالثة ثم ولاية نهر النيل الرابعة و القضارف الخامسة والشمالية السادسة لتحتل ولاية النيل الأبيض المرتبة السابعة من حيث عدد مشاريع الاستثمار الخدمية حيث بلغ عددها 156مشروعا

مناقشة الفرضية الرابعة :

العوامل التي ادت الي تراجع مستوي الاستثمار بالولاية :

الوضع المؤسسي للاستثمار بالولاية بالمقارنة مع الولايات الاخري : ولاية النيل الأبيض أول ولاية تقوم بإصدار قانون ولائي للاستثمار وذلك منذ العام (2007م) ولكن لأيتم التعامل به[1] كما إن الولاية لا تمتلك مفوضية مستقلة الأمر الذي يؤدي إلي تعدد الإجراءات . وعلي الرغم من الولاية تقوم بتطبيق نظام النافذة الواحدة إلا انه يصعب تطبيقه علي ارض الواقع العملي وذلك من خلال سلسلة الإجراءات التي تعين علي المستثمر القيام بها قبل تنفيذ العملية الاستثمارية ذلك فان البيئة المؤسسية للاستثمار في ولاية النيل الأبيض تعتبر بيئة مؤاتية ومحفزة للاستثمار إذا تم تطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار

تعدد الجبايات التي تفرض المشروعات الاستثمارية : تفرض علي المستثمرين في ولاية النيل الأبيض جبايات كثيرة وبطريقة لأتماثل الولايات الاخري [2] هنالك عشرة جهات يقوم المستثمر بتمويلها بصورة مباشرة وهي :

1- مكتب العمل .
2- الدفاع المدنى .
3- المقاييس والموازين.
4- النفايات .
5- الرخصة التجارية .
6- دعم السلع .
7- الضرائب .
8- الزكاة .
9- العوائد
10. رسوم خدمات المحليات

([1]) امتثال ساتي ، مقابلة شخصية ، 2015م

([2]) خضر اسماعيل علي الشتو ، 2015م ، رئيس اتحاد اصحاب العمل بولاية النيل الابيض ، مقابلة شخصية ،

جدول رقم (35) موقف الولايات من إنشاء المجالس العليا للاستثمار والهياكل التنظيمية والنافذة وإصدار قانون ولائي للاستثمار

الرقم	الولاية	المجلس الاعلي للاستثمار	الهيكل التنظيمي	النافذة الواحدة	الجاهزية للربط الشبكي	اصدارقانون للاستثمار
1	الخرطوم	يوجد	مفوضية مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد 2010
2	الجزيرة	يوجد	ادارة عامة تتبع للمالية	منفذة	جاهزة	تحت الاجازة
3	النيل الابيض	يوجد	مفوضية تتبع للمالية	منفذة	جاهزة	يوجد 2007
4	سنار	يوجد	ادارة عامة تتبع للمالية	لاتوجد	جاهزة	تحت الاجازة
5	النيل الازرق	يوجد	مفوضية مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد
6	القضارف	يوجد	مفوضية تتبع للمالية	منفذة جزئيا	جاهزة	يوجد
7	كسلا	يوجد	وزارة مستقلة	منفذة جزئيا	غير جاهزة	يوجد 2011
8	البحر الاحمر	يوجد	هيئة تتبع للمالية	منفذة	جاهزة	يوجد
9	الشمالية	يوجد	وزارة مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد
10	نهر النيل	يوجد	دائرة مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد

11	ش. كردفان	يوجد	مفوضية مستقلة	منفذة	جاهزة	يوجد
12	ج . كردفان	يوجد	ادارة عامة تتبع للمالية	لاتوجد	غير جاهزة	يوجد
13	غ. كردفان	يوجد	ادارة عامة تتبع للمالية	لاتوجد	غير جاهزة	لا يوجد
14	غ. دارفور	يوجد	ادارة عامة تتبع للمالية	لاتوجد	جاهزة	لا يوجد
15	ج. دارفور	يوجد	مفوضية تتبع للمالية	منفذة	جاهزة	يوجد
16	ش.ق دارفور	يوجد	مفوضية تتبع للمالية	لاتوجد	غير جاهزة	لا يوجد
17	وسط دارفور	يوجد	مفوضية مستقلة	لاتوجد	غير جاهزة	لا يوجد
18	ش. دارفور	يوجد	ادارة عامة تتبع للمالية	منفذة جزئيا	غير جاهزة	لا يوجد

المصدر : وزارة الاستثمار 2015م

شكل رقم (9) خطوات إجراءات ومزاوله العمل الاستثماري للمشروع الزراعي

المصدر : إعداد الباحثة

3-5 المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج الخاصة :

1. وجود علاقة طردية ضعيفة بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي
2. ضعف أداء القطاع الخاص حيث دل معامل التحديد R2 علي إن 21% من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلى الإجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في (الاستثمار الخاص) بينما (79%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج مما يدل ضعف العلاقة وعلي ضعف تأثير استثمار القطاع الخاص علي GDP
3. أهم محددات الاستثمار للقطاع الخاص بولاية النيل الأبيض هي ضرائب أرباح الأعمال وعدد السكان وترتبط بعلاقة طردية بين كل من (عدد السكان وضرائب أرباح الإعمال) و حجم استثمار القطاع الخاص في ولاية النيل الأبيض
4. تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي من حجم الاستثمار الخاص بالمقارنة مع قطاع الصناعة وقطاع الخدمات حيث بلغت نسبة متوسط مساهمة القطاع الزراعي فقط 7% والقطاع الصناعي بنسبة 38% والقطاع الخدمي بنسبة 55%.
5. تراجع مستوي الاستثمار بالولاية بالمقارنة مع الولايات الاخري المنافسة لها

ثانيا: النتائج العامة :

1. ضعف دراسات الجدوى المقدمة من المستثمرين والتي غالبا ما لأتكون مطابقة للمواصفات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالولاية والتي في معظم الأحيان تخضع إلي الاحتمالات والتخمين وليس علي المنهجية العلمية مما يؤدي إلي فشل الكثير من المشروعات الاستثمارية
2. عدم تفاعل المستثمرين في القطاع الخاص مع المتغيرات الاقتصادية بسبب ضعف رأس المال المستثمر وعدم تواجد المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية
3. سيادة النمط العائلي والصغير لمؤسسات القطاع الخاص وبالتالي لا يتمكن المستثمرين من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير .
4. ضعف البنيات التحتية في مجال توفير الخدمات الضرورية للمشاريع الاستثمارية
5. كثرة الإجراءات الإدارية وبطء التنفيذ و تعدد الجبايات المفروضة علي المستثمرين
6. من اهم المشاكل التي يواجهها قطاع الاستثمار الزراعي مشكلة تخصيص الأراضي الزراعية
7. غياب الاستقرار الأمني في المنطق الحدودية مع دولة جنوب السودان اثر سلبا علي حجم الاستثمار وخاصة في المجال الزراعي بالولاية مما أدي إلي تقلص المشاريع الزراعية
8. ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي لتأثره بالظروف الطبيعية الأمر الذي يؤدي إلي تخوف مؤسسات التمويل من تمويل الاستثمار الزراعي .
9. علي الرغم من توفر العديد من مصادر الطاقة الحديثة في الولاية الا ان الكثير من المشاريع الاستثمارية لا تزال تستخدم الطاقة التقليدية .

ثالثا :التوصيات :

1. تشـجيع القطـاع الخـاص وتـذليل الصـعوبات التـي يواجههـا مـن اجـل اسـتغلال الفـرص الاستثمارية المتاحة بالولاية عبر وضع قانون تشجيع استثمار ولائي محفز وجاذب .

2. علي الدولة مراجعة السياسات والقوانين التي يتم بموجبها فرض ضرائب ارباح الاعمال بما يجعلها وسيلة جاذبة ومحفزة للاستثمار .

3. تـوفير التمويـل الـلازم والكـافي مـن قبـل المؤسسـات التمويـل حتـى يـتمكن المسـتثمر مـن الاستمرارية ومواكبة الأسواق الخارجية .

4. رفع الوعي لدي المستثمرين بمؤسسات القطاع الخاص بأهمية التكتل والاندماج للاستفادة من معايير الجودة ووفورات الحجم الكبير .

5. الاهتمام بالبنيات التحتية في جميع المجالات وتوفير الخدمات بأسعار رمزية بالإضافة إلي إنشاء الأسواق وتحديث الموجود منها .

6. . وضـع خارطـة استثمارية واشـراك جميـع الجهـات ذات الصـلة مـن خبـراء زراعيـين واقتصاديين والمهندسين والترويج والإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة بالولاية

7. في مجال تخصيص الأراضـي الاستثمارية ان تقوم الدولـة بمراجعـة الشراكات التـي تـم التوصل إليها وان تقوم الحكومة بوضع اليد على جميع الأراضي ومن ثم يتم الاتفاق مع المزارعين وشراء الأراضي منهم مقابل تعويض عادل ثم تطرح للمستثمرين .

8. انشاء مجلس موحد لفرض الرسوم لكل جهات الجبايات في الولاية بما يشابه نظام النافذة الواحدة.

بعد الرجوع إلـى الإجـراءات والقـوانين فـي الولايـات المنافسـة علـي حكومـة الولايـة واتحـاد أصحاب العمل بالولاية عقد ورشة لمراجعة الرسوم خاصة رسوم دعم السلع لتحظى الولاية بمعاملة مساوية للولايات الأخرى (الخرطوم– الجزيرة – الشمالية – نهر النيل – سنار)

9. الالتزام بنظام النافذة الواحدة وتطبيقه بصورة كاملة مما يؤدي إلي إزالة الجزء الأكبر من المعوقات الإدارية

10. إلزام جميع المستثمرين بعمل دراسات جدوى اقتصادية ومنهجية مما يضمن استمرارية المشروع الاستثماري

11. علي المستثمرين الاستعانة بأصحاب الخبرات العلمية والعملية في إدارة المشاريع الاستثمارية لضمان نجاح واستمرارية المشاريع

12. علي الدولة التعجيل بحل مشكلة ترسيم الحدود مع دولة جنوب السودان حتي تنعم المناطق الحدودية بالاستقرار الاقتصادي والسياسي مما يؤثر إيجابا علي تحفيز الاستثمار

13.الاهتمام بمد المشروعات الاستثمارية بمصادر الطاقة الحديثة خاصة بعد افتتاح محطة ام دباكر مما يسهم في خروج بعض المشروعات من دائرة استخدام الطاقة التقليدية .

التوصية بدراسات مستقبلية

1. قياس مدي كفاءة الجهاز المصرفي في تمويل استثمار القطاع الخاص .
2. تقدير دالة الاستثمار الزراعي في السودان .
3. محددات الاستثمار الخاص في ولاية النيل البيض .

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

المراجع والكتب بالغة العربية

1. إبراهيم مصطفي ، (1998 م)، احمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، المعجم الوسيط ، القاهرة ، دار الدعوة.
2. احمد زكريا صيام ، (1998م) ،مبادي الاستثمار ، القاهرة ، دار المناهج للنشر والتوزيع .
3. جعفر حسين صالح ، (2008م) ، واقع وافاق المستقبل لاقتصاد ولاية النيل الأبيض ، المجلد الاول – السودان –شركة مطابع السودان للعملة .
4. - ،المجلد الثاني ، السودان ، شركة مطابع السودان للعملة ،2008م .
5. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور(2003) ، لسان العرب الجزء الخامس ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر .
6. حربي موسي عريقات ، (2006م) ،مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ،الأردن ،عمان ، دار الاوائل للنشر.
7. حمد ادم مهدي ، (1997م) ، الوجيز في الاقتصاد الكلي وتنفيذ المشروعات ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، الخرطوم.
8. خالد واصف ، احمد حسين الرفاعي ، (،2007م) ، مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الاردن ، عمان دار وائل للنشر.
9. خالد وهيب الراوي، (1999 م) ،الاستثمار (مفاهيم – تحليل- استراتيجية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى .
10. زياد رمضان، (1998 م) ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر. الأردن الطبعة الأولى .
11. سيد نميري ، (1978 م) ، التخطيط الاقتصادي في السودان ، الحرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر.

12. شقيري نوري موسي وآخرون ،(2012م) ، إدارة الاستثمار ، عمان ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. طارق محمد الرشيد، (2005م) ،المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ،الخرطوم ، جى تاون ،الطبعة الأولى .
14. طاهر حيدر مروان ، (1978م) ، مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر ، عمان ، الأردن .
15. عارف دليلة ، (1977م) ، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية الكتب و المطبوعات، المنشورات جامعة حلب ، سوريا .
16. عبد الرحيم مرغني محمد ، (2002م) ، التخطيط الإنمائي في السودان في الستينات - السودان الخرطوم – مركز عبد الكريم ميرغني .
17. عبد الفتاح مراد ، (1997م) ، موسوعة الاستثمار ، دار الوثائق والكتب المصرية ، القاهرة ، .
18. عبد القادر محمد عبد القادر ، (2000م) ،عطية ،الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الإسكندرية : الدار الجامعية.
19. عبد المعطي رضا أرشيد، (1999م) ، د. حسين علي خربوش : الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن .
20. عبد الوهاب عثمان ، (1998 م) ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، السودان ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة .
21. عثمان إبراهيم السيد ، (1988م) ،التخطيط مقوماته وأداره تنفيذه- السودان - الخرطوم– دار جامعة الخرطوم للنشر ،
22. - ، تقويم وادارة المشروعات في السودان ، (2002م) ، دار جامعة القران الكريم للطباعة ، السودان ، الخرطوم .
23. عثمان عبد الله النذير وجوفندد اتاتريديساي ، (2001م) ، كنانة مملكة الذهب الأخضر ، ط2 ، " لندن : كيفن بول .

24. عقيل جاسم ، (1999م) ، مدخل في تقييم المشروعات، دار حامد للنشر والتوزيع، مصر .
25. عمر سخري ، (1994م) ،التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
26. عمران عباس يوسف ، الاستثمار في السودان وواقع الاستثمار في ولاية النيل الأبيض ، السودان ، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع ، ص309 .
27. – العولمة واقتصاد السودان - السودان – الخرطوم – دار عزة للنشر والتوزيع
28. عيد مسعود الجهني ، (1999م) ، الاستثمار الناجح ، دار وائل ، عمان ، الاردن .
29. كامل بكري وآخرون ،(2003م) ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصر ،الإسكندرية ، الدار الجامعية للكتب.
30. مايكل ابدجمان ، (1988م) ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار المريخ للنشر .
31. محمد احمد الافندي ، (1990م) ، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة) ، صنعاء ، جامعة صنعاء كلية التجار ة والاقتصاد .
32. محمد بلقاسم حسن بهلول ، (1990م) ، الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .
33. محمد بن جرير الطبري ، (103هـ) ،البيان في تأويل القران ، بيروت ، دار المعرفة .
34. محمد بن عبد الرازق المرتضي الزبيدي ، تاج العروس،(103هـ) من جواهر القاموس ، الكويت، دار الهداية للنشر .
35. محمد ظافر مجيك ، (1987م) ، التحليل الاقتصادي الكلي ، منشورات جامعة حلب ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا .
36. محمد مروان السمان,واخرون، (1998م) ، مبادي التحليل الاقتصادي . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
37. محمد مطر ،(1999م) ، اداره الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .

38. منصور توفيق ،(2004م) الجدوي الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ، مطبعة حنفي ، القاهرة .

39. منير إبراهيم هندي،(2003م) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، مصر ، الاسكندريه ، مكتبة دار المعارف.

40. محمود حسين الوادي ،(2010م)الاقتصاد التحليلي ،القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات .

41. ناظم محمد نور الشمري ، طاهر فاضل البياتي ،احمد زكريا صيام ،(1999م)اساسيات الاستثمار العيني والمالي ، الاردن ،عمان ، دار الاوائل لطباعة والنشر .

42. نزار سعد الدين عيسي .(2006م) ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي المبادي والتطبيقات ،الاردن ،عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع ،

43. نعمة الله نجيب ابراهيم ، (1998م) ، اسماعيل حسن اسماعيل ، اسس الاقتصاد الكلي ، الاسكندرية ، الناشر . قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ،

44. والتر فندل ، ترجمة عبد الرضى حامد عزام،(1992م) ، السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جنيكيز، الرياض : دار المريخ.

المراجع الأجنبية

1. John Maynard Keynes General Theory of Employment, Interest and Money, translation of Jean largentye, small library, Payot, Paris, 1985, p 83
2. Ulrich KOHLI, "Macroeconomics Analysis, De Boeck, Brussels Belgium 1999, p 418
3. Michel DEvoluy, "Macroeconomic Theory, 2nd edition, Armand Colin, Paris, 1998, p 204.
4. Salvatore D, Theory and problems of Statics and econometrics,2nd edition Fordham University, New York ,U.S.A, 1996
5. Nelson C. and Pollser, Trends and Random Walkes in Macroeconomic Time Series: Some Evidens and Implication , Journal of money economics, 1989,vol,10,pp.139-162

6. Engle, Robert F. and C.W.J Ganger , "Co integration and Error Correction: Representation Estimation and Testing " Econometrica ,1987,vol,55
7. Thierry Ananou: Investment and capital Memo threshold, Paris, 1997: 29

الدوريات و أوراق العمل

1. وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر والترويج للاستثمارات والتقنيات والتجارة ، (1998م) ، الغرفة التجارية بالقاهرة ،
2. عمر محجوب التوم، (2004م) ، ورقة عمل (الدور التنموي للقطاع الخاص الواقع وافاق المشاركة في مشروعات البني التحتية) ، المنتدي الثاني لدور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية ،
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ابريل (2002 م) ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، العدد177 .
4. الإدارة العامة للبحوث والمعلومات ، (2003م) ، ورقة عمل ، الاستثمار في السودان الماضي والحاضر وآفاق المستقبل ، الخرطوم ، وزارة الاستثمار .
5. دليل المستثمر – وزارة الاستثمار - السودان– 2005م
6. واقع الاستثمار في السودان المحددات والحلول – وزارة الاستثمار – السودان
7. خليل محمد سيد ، مناخ الاستثمار في السودان الحوافز والإمكانيات ، ورقة عمل قدمت للمؤتمر المصرفي العربي (الاستثمار في المستقبل) الخرطوم ، 2009م الاستثمار في السودان المعوقات وقانون الاستثمار لسنة 2003م
8. ورشة الاستثمار الافريقي في السودان ، (2003م) ، وزارة الاستثمار لجنة الاستثمار الافريقي ،
9. محمد نوري ، حامد ؛ (2003م) ،ورقة عمل ، الاستثمار في السودان المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار لسنة 2003 ، وزارة الاستثمار ، السودان .

التقارير والقوانين

1. الجهاز المركزي للاحصاء ، (2010م) ، جمهورية السودان .
2. بنك السودان المركزي - تقارير (1994- 2014) .
3. وزارة الاستثمار – جمهورية السودان – الخرطوم – 2014م .
4. التقرير الاستراتيجي السوداني – مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية – الخرطوم - السودان – مايو 1998 – ص106 .
5. جمهورية السودان – وزرة الصناعة والتعدين قانون تنظيم الاستثمار وتشجعه لسنة 1956م .
6. وزارة الصناعة، قانون تشجع وتنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967م .
7. قانون التنمية وتشجيع الاستثمار لسنة1972م .
8. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980
9. قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م
10. - وزارة الاستثمار، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م
11. - قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2007م 12
12. - المجلس، الاعلي للاستثمار، قانون الاستثمار والمناطق الحرة للعام 2012م
13. - وزارة الاستثمار، قانون الاستثمار لسنة 2013م .
14. - وزارة الماليـة والاقتصـاد الـوطني – ادارة السياسـات والبحـوث –الخرطـوم - تقـارير الاداء1993- 2003م.
15. - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية – مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003م.
16. - تقرير برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي – مراجعة الحواجز الإدارية الماثلة أمام السودان – 2006م.
17. - مفوضية الاستثمار بولاية النيل الابيض ، الخطة الخمسية .
18. - الخارطة الاستثمارية لمحلية ربك .
19. - الخارطة الاستثمارية لمحلية الدويم.
20. - ولاية النيل الابيض ، الخارطة الاستثمارية لمحلية كوستي .

21. - الخارطة الاستثمارية لولاية النيل الابيض .
22. - العرض الاقتصادي لعدة سنوات .
23. - قسم المؤشرات الاقتصادية ، تقارير اداء (1994-2013م) .
24. - ولاية النيل الابيض ادارة الميناء الجاف ، 2014م .
25. - منشورات إدارة العلاقات العامة بمصنع سكر عسلاية فبراير 2015م .
26. - تقارير شركة سكر النيل الابيض المحدودة لسنة 2005

الرسائل الجامعية

1. عبد الرحمن ادم محمود احمد ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق، رسالة ماجستير السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2. عمر كباشي إبراهيم ، (2013 م) ، سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان (1970-2009 م) ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
3. ناهد فاروق علي ، (2012م) ، نموذج الاستثمار المخطط في السودان (995- 2010 م) ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
4. عبد الباقي عيسى محمد أحمد ، (2009) ، الاستشراف باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالتطبيق علي دالة الاستثمار في السودان ، رسالة ماجستير السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
5. رواح عبد الله السيد محمد , تقدير نموذج الاستثمار الكلي في السودان (1985 - 2009م) ، رسالة ماجستير السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
6. عمر كباشي إبراهيم ، (2006م) ، تقدير دالة الاستثمار في السودان (1961 - 2005م) ، رسالة ماجستير السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
7. غدير بنت سعد الحمود ، العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في إطار التنمية الاقتصادية ، ، رسالة ماجستير ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود
8. طارق عثمان فضل عبد القادر ، (2005م) ، دور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية الزراعية في السودان ، رسالة ماجستير ، السودان ، جامعة الخرطوم .

9. مي موسي سليمان ، اثر دالة الاستثمار علي النمو الاقتصادي ، رسالة دكتوراه ، السودان ، جامعة النيلين .
10. مروة عبد القادر صالح ، (2007 م) الاستثمار في الأوراق المالية وأثره علي النمو الاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة السودان ، جامعة بخت الرضا.

المقابلات الشخصية

1. امتثال سآتي ، (2015م) ، نائب مدير مفوضية الاستثمار بولاية النيل الأبيض .
2. خضر إسماعيل الشتو، (2015م) ، رئيس اتحاد العمل بولاية النيل الأبيض.

المواقع من الانترنت

www.olc.bu.edu.eg/olc/images/7th-3%20(2).pdf – 29 – 12 - 1998

www.startimes.com/f.aspx?t=32650060 - 2013

www.ycsr.org/files/nadwa_abdulkarim_atif.doc- 8- 2010

www.abahe.co.uk/investment-and-finance-definition.htm-12-1- 2013

3036-iefpedia.com/arab- 2009/ /أ.عادل عبدالعظيم ، النظرية الاقتصادية (الكلية والجزئية)

ملحق رقم (1) يوضح بيانات الدراسة

السنة	GDP	حجم الاستثمار الكلي	معدل التضخم	ضرائب ارباح الاعمال	عدد السكان	سعر الصرف
1994	956600	18644	114.5	716811	1227	0.22
1995	101400	31249	64.5	711291	1365	o.4
1996	107400	22872	109.8	122332	1391	1.25
1997	114200	16812	84.4	764844	1412	1.58
1998	121560	77607	18.7	728920	1433	1.99
1999	129420	45333	18.9	151000	1479	2.52
2000	137260	11597	8.1	102163	1525	2.57
2001	146490	57035	4.6	101184	1563	2.59
2002	156620	28462	1.3	112078	1598	2.63
2003	171730	35324	9.6	113055	1622	2.61
2004	2056888	435200	12.5	7384722	1645	2.58
2005	3061024	174198	18.3	7659445	1688	2.31
2006	2008271	127806	18	7110000	1690	2.17
2007	9723440	131331	6.3	8208890	1702	2.02
2008	9917909	114949	12.4	8008130	1713	2.09
2009	3685557	910839	7.5	6103971	1780	2.31
2010	3724564	192634	10.8	7778763	1800	2.31
2011	3836301	233339	15.6	9687027	1930	2.67
2012	12255215	890519	38.5	11564915	2001	3.57
2013	36284119.	174519	52.8	12383449	2009	4.76
2014	12583249	165633	44.3	13496786	2016	5.74

ملحق رقم (2) نتائج تقدير قياس اثر الاستثمار الخاص علي الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 11/22/15 Time: 05:11
Sample: 1994 2014
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1691595.	1049697.	1.611507	0.1236
I	7.564778	3.356161	2.253997	0.0362

R-squared	0.210980	Mean dependent var	3095006.
Adjusted R-squared	0.169453	S.D. dependent var	4249476.
S.E. of regression	3872733.	Akaike info criterion	33.26721
Sum squared resid	2.85E+14	Schwarz criterion	33.36669
Log likelihood	-347.3057	F-statistic	5.080505
Durbin-Watson stat	1.749685	Prob(F-statistic)	0.036198

ملحق رقم (3) نتائج تقدير اهم محددات الاستثمار الخاص

Method: Least Squares
Date: 11/22/15 Time: 05:15
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-25.14683	14.63325	-1.718472	0.1063
LOG(INF)	-0.135579	0.166870	-0.812479	0.4292
LOG(T)	0.511975	0.173162	2.956618	0.0098
LOG(POP)	3.949447	2.010474	1.964436	0.0683
LOG(EX)	0.103805	0.097725	1.062219	0.3049

R-squared	0.773275	Mean dependent var	11.36190
Adjusted R-squared	0.712814	S.D. dependent var	1.279951
S.E. of regression	0.685922	Akaike info criterion	2.296212
Sum squared resid	7.057330	Schwarz criterion	2.545145
Log likelihood	-17.96212	F-statistic	12.78983
Durbin-Watson stat	2.763181	Prob(F-statistic)	0.000100

ملحق (4) نتائج اختبار ARCH لدالة الناتج المحلي الاجمالي

ARCH Test:

F-statistic	2.263114	Probability	0.149832
Obs*R-squared	2.233728	Probability	0.135028

ملحق رقم (5) نتائج اختبار ARCH لدالة الاستثمار الخاص

ARCH Test:

F-statistic	**0.070615**	**Probability**	**0.793639**
Obs*R-squared	**0.078596**	**Probability**	**0.779209**

ملحق رقم (6) نتائج اختبار استقرار السلاسل لمتغير التضخم

ADF Test Statistic	-7.874769	1% Critical Value*	-3.9228
		5% Critical Value	-3.0659
		10% Critical Value	-2.6745

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,3)
Method: Least Squares
Date: 11/26/15 Time: 03:32
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-1.918054	0.243570	-7.874769	0.0000
D(INF(-1),3)	0.503913	0.122381	4.117586	0.0012
C	3.627354	3.887079	0.933182	0.3677

R-squared	0.858047	Mean dependent var	3.881250
Adjusted R-squared	0.836208	S.D. dependent var	38.24612
S.E. of regression	15.47869	Akaike info criterion	8.484166
Sum squared resid	3114.667	Schwarz criterion	8.629026
Log likelihood	-64.87333	F-statistic	39.28970
Durbin-Watson stat	2.592013	Prob(F-statistic)	0.000003

ملحق رقم (7) نتائج اختبار استقرار السلاسل لمتغير السكان

ADF Test Statistic	-3.817701	1% Critical Value*	-3.8877
		5% Critical Value	-3.0521
		10% Critical Value	-2.6672

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POP,3)
Method: Least Squares
Date: 11/26/15 Time: 03:33
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1),2)	-1.526070	0.399735	-3.817701	0.0019
D(POP(-1),3)	0.074014	0.226636	0.326578	0.7488
C	-1.593880	9.829094	-0.162159	0.8735

R-squared	0.713328	Mean dependent var	0.235294
Adjusted R-squared	0.672374	S.D. dependent var	70.41797
S.E. of regression	40.30625	Akaike info criterion	10.38968
Sum squared resid	22744.32	Schwarz criterion	10.53671
Log likelihood	-85.31224	F-statistic	17.41812
Durbin-Watson stat	2.031396	Prob(F-statistic)	0.000159

ملحق رقم (8) نتائج اختبار استقرار السلاسل لمتغير ضرائب الأرباح

ADF Test Statistic	-3.383416	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(T,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/15 Time: 03:33
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(T(-1))	-1.206503	0.356593	-3.383416	0.0041
D(T(-1),2)	0.178804	0.250100	0.714929	0.4856
C	868746.8	517245.6	1.679563	0.1137

R-squared	0.534492	Mean dependent var	94572.00
Adjusted R-squared	0.472424	S.D. dependent var	2725399.
S.E. of regression	1979577.	Akaike info criterion	31.98568
Sum squared resid	5.88E+13	Schwarz criterion	32.13407
Log likelihood	-284.8711	F-statistic	8.611436
Durbin-Watson stat	1.983277	Prob(F-statistic)	0.003232

ملحق رقم (9) نتائج اختبار استقرار السلاسل لمتغير سعر الصرف

ADF Test Statistic	-4.187918	1%	Critical Value*	-3.9228
		5%	Critical Value	-3.0659
		10%	Critical Value	-2.6745

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX,3)
Method: Least Squares
Date: 11/26/15 Time: 03:35
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1),2)	-1.902367	0.454251	-4.187918	0.0011
D(EX(-1),3)	0.287094	0.262633	1.093137	0.2942
C	-61.27104	206.0955	-0.297294	0.7709

R-squared	0.760883	Mean dependent var	15.70522
Adjusted R-squared	0.724096	S.D. dependent var	1565.728
S.E. of regression	822.4234	Akaike info criterion	16.42975
Sum squared resid	8792944.	Schwarz criterion	16.57461
Log likelihood	-128.4380	F-statistic	20.68333
Durbin-Watson stat	2.132612	Prob(F-statistic)	0.000091

ملحق رقم (10) نتائج اختبار استقرار السلاسل لمتغير الناتج المحلي الاجمالي

ADF Test Statistic	-4.093522	1% Critical Value*	-3.8572
		5% Critical Value	-3.0400
		10% Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/15 Time: 03:00
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-2.163374	0.528487	-4.093522	0.0010
D(GDP(-1),2)	0.263949	0.357009	0.739334	0.4711
C	853717.8	991583.2	0.860964	0.4028

R-squared	0.810125	Mean dependent var	698735.0
Adjusted R-squared	0.784808	S.D. dependent var	8835650.
S.E. of regression	4098751.	Akaike info criterion	33.44127
Sum squared resid	2.52E+14	Schwarz criterion	33.58967
Log likelihood	-297.9715	F-statistic	31.99961
Durbin-Watson stat	2.129742	Prob(F-statistic)	0.000004

ملحق رقم (11) نتائج اختبار استقرار السلاسل لمتغير الاستثمار الخاص

ADF Test Statistic	-7.982602	1%	Critical Value*	-3.8572
		5%	Critical Value	-3.0400
		10%	Critical Value	-2.6608

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(I,2)
Method: Least Squares
Date: 12/27/15 Time: 03:00
Sample(adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(I(-1))	-2.821128	0.353410	-7.982602	0.0000
D(I(-1),2)	0.888663	0.212890	4.174280	0.0008
C	58397.69	56209.19	1.038935	0.3153

R-squared	0.882321	Mean dependent var	-28.27778
Adjusted R-squared	0.866630	S.D. dependent var	639861.9
S.E. of regression	233676.6	Akaike info criterion	27.71228
Sum squared resid	8.19E+11	Schwarz criterion	27.86067
Log likelihood	-246.4105	F-statistic	56.23250
Durbin-Watson stat	2.065090	Prob(F-statistic)	0.000000

ملحق رقم (12) نتائج اختبار الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة لدالة الاستثمار الخاص

EX	IN	POP	T
1	-0.1798	-0.47	-0.724
-0.179	1	-0.488	-0.232392
-0.4710	-0.488	1	0.4354
-0.7244	-0.2329	0.4354	1